الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

# محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

من إعداد الدكتورة: لونيس نادية

السنة الجامعية: 2023/2022

## فهرس المحتويات


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| **مقدمة** | 07 |
| **المحور الأول: مدخل مفاهيمي لعلم الاقتصاد** | 08 |
| أولا: مفهوم علم الاقتصاد | 08 |
| 1. تعريف علم الاقتصاد | 08 |
| 2. طبيعة وموضوع علم الاقتصاد | 10 |
| ثانيا: مراحل تطور علم الاقتصاد ومدارسه | 11 |
| 1. المدرسة التجارية "المركنتيلية" | 11 |
| 2. المدرسة الطبيعية "الفيزيوقراطية" | 12 |
| 3 .المدرسة الكلاسيكية "التقليدية" | 12 |
| 4. المدرسة الحديثة | 13 |
| ثالثا: أهمية ومنهج علم الاقتصاد | 13 |
| 1. أهمية علم الاقتصاد | 13 |
| 2. منهج علم الاقتصاد | 14 |
| رابعا: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى | 15 |
| 1. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم السياسية | 15 |
| 2. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية | 16 |
| 3. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم القانونية | 16 |
| 4. علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ | 16 |
| 5. علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات والإحصاء | 17 |
| 6. علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا | 17 |
| خامسا: النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي | 17 |
| 1. مفهوم النظرية الاقتصادية | 17 |
| 1.1 التحليل الاقتصادي الجزئي | 18 |
| 2.1. التحليل الاقتصادي الكلي | 19 |
| سادسا: فروع علم الاقتصاد | 20 |

| | |
|---|---|
| 1. الاقتصاد الكلي | 20 |
| 2. الاقتصاد الجزئي | 20 |
| 3. الاقتصاد الدولي | 20 |
| 4. الاقتصاد الإداري | 20 |
| 5. الاقتصاد القياسي | 20 |
| 6. الاقتصاد المنزلي | 21 |
| 7. اقتصاد المعلومات | 21 |
| **المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية المعاصرة** | 21 |
| أولا: المشكلة الاقتصادية | 21 |
| 1. تعريف المشكلة الاقتصادية وطبيعتها | 21 |
| 2. أركان المشكلة الاقتصادية: الندرة والحاجة | 22 |
| 3. عناصر المشكلة الاقتصادية: ماذا ننتج؟ كيف ننتج؟ ولمن ننتج؟ | 24 |
| 4. خصائص المشكلة الاقتصادية | 25 |
| ثانيا: الأنظمة الاقتصادية المعاصرة وآلية معالجتها للمشكلة الاقتصادية | 25 |
| 1. مفهوم وطبيعة النظام الاقتصادي | 25 |
| 2. النظام الاقتصادي الرأسمالي | 26 |
| 3. النظام الاقتصادي الاشتراكي | 28 |
| 4. النظام الاقتصادي المختلط | 30 |
| 5. النظام الاقتصادي الإسلامي | 31 |
| **المحور الثالث: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية: الإنتاج، والتوزيع** | 33 |
| أولا: الإنتاج | 33 |
| 1.تعريف الإنتاج | 34 |
| 2. عناصر الإنتاج: الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم | 34 |
| 3. أهمية الإنتاج | 35 |
| 4. دالة الإنتاج | 36 |
| 5. نظم الإنتاج | 36 |
| ثانيا: التوزيع | 37 |

| | |
|---|---|
| 1. تعريف التوزيع | 37 |
| 2. أهمية التوزيع | 38 |
| 3. سياسات التوزيع | 39 |
| **المحور الرابع: الاستهلاك** | 40 |
| أولا: تعريف الاستهلاك وأنواعه | 40 |
| 1. تعريف الاستهلاك | 41 |
| 2. أنواع الاستهلاك | 41 |
| ثانيا: سلوك المستهلك والعوامل المؤثرة في الاستهلاك | 42 |
| 1. تعريف سلوك المستهلك | 42 |
| 2. العوامل المؤثرة في السلوك الشرائي للمستهلك | 42 |
| ثالثا: نظريات الاستهلاك | 44 |
| 1. النظرية الكينزية للدخل المطلق | 45 |
| 2. نظرية الدخل النسبي | 46 |
| 3. نظرية الدخل الدائم | 47 |
| 4. نظرية دورة الحياة | 47 |
| **المحور الخامس: الادخار والاستثمار** | 47 |
| أولا: الادخار | 48 |
| 1. تعريف الادخار | 48 |
| 2. أهمية الادخار | 48 |
| 3. أنواع الادخار | 49 |
| 4. دالة الادخار | 50 |
| 5. محددات الادخار | 51 |
| ثانيا: الاستثمار | 51 |

| | |
|---|---|
| 1. مفهوم الاستثمار | 51 |
| 2. أهمية الاستثمار | 52 |
| 3. أنواع الاستثمار | 52 |
| 4. محددات الاستثمار | 55 |
| 5. العلاقة بين الاستثمار والادخار | 56 |
| **المحور السادس: المؤسسة الاقتصادية والأسواق الاقتصادية** | 57 |
| أولا: المؤسسة الاقتصادية | 57 |
| 1. تعريف المؤسسة الاقتصادية | 57 |
| 2. الأهداف الرئيسية للمؤسسات الاقتصادية | 57 |
| 3. أنواع المؤسسات الاقتصادية | 59 |
| 4. وظائف المؤسسة الاقتصادية | 61 |
| ثانيا: الأسواق الاقتصادية | 63 |
| 1. مفهوم السوق | 63 |
| 2. العوامل المحددة لنطاق السوق | 63 |
| 3. وظائف السوق | 63 |
| 4. أنواع ونماذج الأسواق | 64 |
| **المحور السابع: النقود** | 67 |
| **أولا:** تعريف النقود وخصائصها | 67 |
| 1. تعريف النقود | 67 |
| 2. خصائص النقود | 68 |
| ثانيا: وظائف النقود | 69 |
| ثالثا: أنواع النقود | 70 |
| 1.النقود السلعية | 70 |
| 2. النقود المعدنية | 70 |
| 3. النقود الورقية | 70 |
| 4. النقود الكتابية (نقود الودائع) | 71 |
| 5. النقود الإلكترونية | 71 |
| رابعا: دور النقود في النشاط الاقتصادي | 72 |

| | |
|---|---|
| **المحور الثامن: السياسات الاقتصادية: السياسة المالية والسياسة النقدية** | 74 |
| أولا: السياسة الاقتصادية | 74 |
| 1. تعريف السياسة الاقتصادية | 74 |
| 2. أهداف السياسة الاقتصادية | 74 |
| 3. مضمون السياسة الاقتصادية | 75 |
| 4. مبادئ السياسة الاقتصادية | 76 |
| 5. أنواع السياسات الاقتصادية | 76 |
| ثانيا: السياسة المالية | 77 |
| 1. تعريف السياسة المالية | 77 |
| 2. أهداف السياسة المالية | 78 |
| 3. أدوات السياسة المالية | 78 |
| 4. دور السياسة المالية في الاقتصاد | 79 |
| ثالثا: السياسة النقدية | 80 |
| 1. تعريف السياسة النقدية | 80 |
| 2. أهداف السياسة النقدية | 81 |
| 3. أدوات السياسة النقدية | 81 |
| 4. أنواع السياسة النقدية | 83 |
| 5. أهمية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية | 83 |
| **المحور التاسع: التضخم والبطالة** | 84 |
| أولا: التضخم | 84 |
| 1. مفهوم التضخم | 84 |
| 2. أنواع التضخم | 85 |
| 3.إجراءات وأدوات علاج التضخم | 87 |
| ثانيا: البطالة | 87 |
| 1. تعريف البطالة | 87 |
| 2. أنواع البطالة | 88 |
| 3. أسباب البطالة | 90 |
| 4. أساليب علاج مشكلة البطالة | 91 |
| **المحور العاشر: المؤسسات الاقتصادية الدولية: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي** | 92 |

| | |
|---|---|
| أولا: صندوق النقد الدولي | 93 |
| 1. تعريف ونشأة صندوق النقد الدولي | 93 |
| 2. اهتمامات وأهداف صندوق النقد الدولي | 94 |
| 3. دور صندوق النقد الدولي | 94 |
| 4. موارد واستخدامات صندوق النقد الدولي | 95 |
| ثانيا: البنك الدولي | 96 |
| 1. نشأة وتعريف البنك الدولي | 96 |
| 2. مجموعة البنك الدولي | 97 |
| 3. الهيكل التنظيمي والإداري للبنك الدولي | 98 |
| 4. أهداف البنك الدولي وطبيعة المشاريع التي يمولها | 98 |
| 5. مصادر تمويل البنك الدولي | 99 |
| **خاتمة** | 101 |
| **قائمة المراجع** | 102 |

## مقدمة:

يشكل الجانب الاقتصادي واحدا من أبرز الجوانب الحياتية للمجتمعات الحديثة، وعلم الاقتصاد هو علم الحياة كما عرفه الاقتصادي ألفريد مارشال، وهو يكتسب صفته الإنسانية من ارتباطه بحياة الإنسان في سعيه المتواصل لتلبية حاجاته ورغباته التي تولد وتتطور معه، وقد واجه الإنسان منذ القدم حقيقة أن حاجته ورغباته تفوق بكثير ما يتوفر من موارد اقتصادية لإنتاج السلع والخدمات الموجهة لإشباع تلك الحاجات والرغبات، وبالتالي يفرض الواقع اختيار ما يمكن إنتاجه لتلبية جزء من تلك الاحتياجات والرغبات والتضحية بجزء آخر منها، وهو ما يعبر عنه بجوهر المشكلة الاقتصادية التي تمثل محور اهتمام علم الاقتصاد وواحدا من أهم موضوعاته قديما وحديثا.

ويهتم علم الاقتصاد بدراسة سلوك الإنسان والمجتمع لاختيار أفضل الطرق المؤدية لاستخدام الموارد الاقتصادية المحدودة بالعقلانية التي تمكن من إنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات لتلبية حاجيات ورغبات أفراد المجتمع، ويتضمن علم الاقتصاد كل ما يتعلق بالعمليات الاقتصادية كالإنتاج والاستهلاك وعوامل ومتغيرات كالادخار والاستثمار والدخل، والأسواق والنقود، وذلك من خلال مختلف النظريات والمجالات الفكرية التي أنشأها رواد الفكر الاقتصادي عبر مراحل زمنية مختلفة، كآدم سميث و"دافيد ريكاردو" و"جون مينر كيز" وغيرهم من المفكرين الذين كان لهم الفضل في تشكيل مضامين علم الاقتصاد، من خلال وصفهم للظواهر الاقتصادية المختلفة مثل العرض والطلب، وتفسيرهم وتحليلهم لسلوك الأعوان الاقتصاديين من زبائن ومؤسسات اقتصادية، وطبيعة المنافسة في الأسواق، ودور الحكومات وآليات تدخلها في الحياة الاقتصادية وغيرها.

بالإضافة إلى ذلك يهتم علم الاقتصاد بدراسة الظواهر والمشكلات الاقتصادية التي تواجه مختلف المجتمعات كالتضخم والبطالة، بهدف تحليلها ومعرفة أسبابها والبحث عن الحلول الممكنة لعلاجها.

وسنتناول في هذه المطبوعة الخاصة بمدخل لعلم الاقتصاد مجموعة من المواضيع الهامة لدارسي هذا المقياس تم تناولها في عشرة محاور، ونأمل أن نكون قد وفقنا في هذه المطبوعة لتكون ومرجعا إضافيا في مكتبة الكلية وعونا لطلبة العلم في هذا المجال.

## المحور الأول: مدخل مفاهيمي لعلم الاقتصاد

يعد علم الاقتصاد فرعا من فروع المعرفة العلمية الإنسانية التي ارتبطت بدراسة سلوك الإنسان في كيفية استخدامه للموارد النادرة، لإنتاج منتجات تلبي حاجياته ورغباته المتعددة والمتجددة باستمرار، وذلك باستخدام أنجع الطرق وأكثرها عقلانية، وقد عرف هذا العلم منذ نشأته تطورا في مضامينه ومجالاته وأدواته، وبالرغم من وجود اختلافات في وجهات النظر والزوايا التي ينظر بها لعلم الاقتصاد وما جاء فيه من نظريات وأفكار، إلا أنها شكلت في مجموعها لبنات أساسية لهذا العلم وساهمت في وضع قواعده وتطويره عبر الزمن.

### أولا: مفهوم علم الاقتصاد

### 1. تعريف علم الاقتصاد:

يعود أصل كلمة اقتصاد إلى الحضارة الإغريقية حيث جاءت من الكلمة اليونانية" Oikonomia" التي تعني تدبير أمور المنزل، ومع مرور الزمن وتطور المجتمعات أخذ هذا المفهوم مجالا من الاتساع ليشمل في عصرنا الحالي القوانين التي تنظم اقتصاديات الدول مشكلا بذلك معيارا رئيسيا لتقدم الأمم ومظهرا بارزها لازدهارها.[1]

تعددت تعريفات علم الاقتصاد، حيث ليس هناك تعريفا واحدا متفقا عليه لهذا المفهوم بالنظر لاختلاف وجهات النظر والزوايا التي ينظر بها لهذا العلم، وتذكر الكتابات عدة تعريفات تم تداولها للعديد من المفكرين والكتاب من رواد هذا المجال، وفيما يلي بعض من هذه التعريفات:

عرف الفيلسوف "آدم سميث"* علم الاقتصاد في كتابه "ثروة الأمم" عام 1776 بأنه "هو علم دراسة الثورة"، وقد وجه النقد لهذا التعريف لتركيزه واهتمامه بالثروة وحدها وإهمالها للإنسان الذي يقدر المعنى الحقيقي للثروة.[2]

عرفه "ألفريد مارشال " Alfred Marshall في كتابه مبادئ الاقتصاد 1890 بأنه "العلم الذي يدرس سلوك الإنسان في حياته اليومية، فيما يتعلق بإنتاج الثروة وتبادلها وإنفاقها ".[3]

عرفه "ميلتن فريدمان" بأنه ذلك العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمع من حل مشاكله الاقتصادية، ففهم طبيعة هذه الأخيرة وطرق حلها هو موضوع الدراسة الاقتصادية في معناها الواسع.[4]

---

[1] ضرار العتيبي وزملاءه، **الأساس في علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2007، ص 04.

* يعد آدم سميث أول من عالج هذه الظاهرة بطرق علمية ذات مبادئ وأسس واضحة، من خلال كتابه الشهير 'ثروة الأمم' عام 1776، وذلك قبل الثروة الصناعية.

[2] عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص04.

[3] عبد الرحمان أحمد يسري، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، مصر، 2008 ، ص 04.

[4] صبحي قريصة تادرس، يونس محمود، **مقدمة في الاقتصاد**، دار النهضة، بيروت، 1984، ص 66.

عرفها الاقتصادي الأمريكي "بول سام ويلسون" بأنه العلم الذي يتعلق بدراسة كيفية اختيار الأفراد أو المجتمع استخدام الموارد المتاحة في إنتاج مختلف السلع عبر الزمن ومن ثم توزيعها على الاستهلاك الحالي والمقبل وبين مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع".[1]

عرفه الاقتصادي البريطاني "بيجو" بأنه "دراسة زيادة الإنتاج بهدف تحسين المستوى المعيشي".[2]

عرفه" كانان Canan " في كتابه الثروة 1928 بأنه " العلم الذي يدرس الجانب المادي في السعادة الإنسانية، أو العلم الذي يدرس الرفاهية المادية".[3]

عرفه "روبينسون" بأنه "العلم الذي يدرس السلوك الإنساني باعتباره علاقة بين الغايات والوسائل النادرة"[4]، وقد تبنى عدد كبير من الاقتصاديين المعاصرين هذا المفهوم منهم "بيرو"، و"مانجر"، وماير، وغيرهم[5]، و يعد هذا التعريف من أعم ما ذكر في هذا المجال و هو من أكثر التعاريف تداولا.

عرفه "روبينس ليونل Robins Leonel "بأنه العلم الذي يعنى بدراسة النشاط الإنساني في سعيه إلى إشباع حاجاته الكثيرة المتزايدة بواسطة موارده المحدودة.[6] ويعتبر هذا التعريف من أكثر التعاريف قبولا وتعبيرا عن جوهر علم الاقتصاد الحديث الذي يتمحور حول كيفية إشباع حاجات الأفراد المتعددة والمتجددة في ظل محدودية الموارد، وهو ما يعبر عنه بالمشكلة الاقتصادية.

كذلك عرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يهتم بكيفية استخدام المجتمع للموارد النادرة المحدودة لإنتاج المنتجات ذات القيمة بغرض إشباع احتياجات الأفراد وتوزيع تلك المنتجات والخدمات على كافة أفراد المجتمع.[7] كما عرف على أنه دراسة الطريقة التي يختار بها الأعوان الاقتصاديين استخدام الموارد النادرة والطريقة التي تؤثر بها تلك الخيارات على المجتمع[8].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف علم الاقتصاد بأنه ذلك العلم الاجتماعي الذي يهتم بدراسة سلوك الإنسان وعلاقاته المتبادلة في سعيه للحصول على الدخل وتلبية حاجياته ورغباته المتعددة والمتجددة، مما يتوفر من إنتاج، وفي حدود ما يضطلع به المجتمع من موارد نادرة ومحدودة، كما انه يهتم بدراسة طرائق زيادة الدخل وتنمية الثروة، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 08.

[2] ناظم محمد الشمري، محمد موسى الشروف، **مدخل في علم الاقتصاد**، دار زهران للنشر، والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 12.

[3] ضرار العتيبي وزملاءه، مرجع سبق ذكره، ص 05.

[4] زكي رواء الطويل، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 21.

[5] حنان شطيبي، **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2017-2018، ص 05.

[6] حمدي أحمد العناني، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار المصرية اللبنانية، دون سنة نشر، ص 10.

[7] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **مبادئ علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 05.

[8] Daron Acemoglu et autres, **Introduction a l'économie**, 2em édition, Pearson France, 2018, p03 ,sur le lien : https://fr.usembassy.gov/wp-content/uploads/sites/50/acemoglu.pdf

## 2. طبيعة وموضوع علم الاقتصاد:

يندرج علم الاقتصاد في منظومة العلوم الاجتماعية، وموضوعه المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات في المجتمع، وهذه العملية تتجسد في علاقة مزدوجة، علاقة بين الإنسان والطبيعة من جهة، وبين الإنسان والإنسان من جهة أخرى، وهذه العلاقات تجري في أربع دوائر تشمل الإنتاج ، والتبادل، والتوزيع والاستهلاك، [1]وبالتالي فإن علم الاقتصاد يستند على فهم المجتمع واحتياجاته والبحث في مسارات تطوره لإنشاء الثروة وتحقيق الرفاهية.

وبناء على ما سبق فإن المدخل المعرفي لموضوع علم الاقتصاد يرتكز على المحاور التالية:[2]

- **علم الاقتصاد هو علم الثروة:** حيث يبين كيف تتكون وتتوزع وتستهلك الثروات، فالثروة هي الغاية من كل نشاط اقتصادي، ولا يمكن اعتبار أي نشاط أنه اقتصادي إلا إذا قدم للإنسان منافع مادية.
- **علم الاقتصاد هو علم الندرة أو علم التوفيق بين الغايات والوسائل:** فالإنسان يتميز بحاجاته المتعددة والمتجددة باستمرار، إلا أن الوسائل الضرورية لإشباعها إن وجدت محدودة أو نادرة، وهنا تنشأ المشكلة الاقتصادية، وعلم الاقتصاد يعمل على تنظيم وإدارة الموارد النادرة نسبيا في المجتمع لغرض تلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار.
- **علم الاقتصاد هو علم نشاط التبادل:** فهو يهتم بدراسة عمليات التبادل والتي يتخلى بموجبها الفرد عن ما بحوزته ليتحصل من فرد آخر على ما يحتاج إليه، فالإنسان لا ينتج إلا قسما من حاجاته لذلك لا بد أن يحصل على جزء مما ينتجه الآخرون لتحقيق احتياجاته عن طريق المبادلة، ونشاط المبادلة يسمح بقيام الصلة بين الإنتاج وإشباع الحاجات.
- **علم الاقتصاد هو علم تحقيق الرفاهية:** فقد عرف علم الاقتصاد على أنه يختص بدراسة الجانب الاقتصادي والاجتماعي في حياة الأفراد، كما يقوم بتحليل الطرق التي تمكن الفرد من التحسين في ظروف معيشته، بالتركيز على حصوله على الدخل، وكيفية إنفاقه له.
- **علم الاقتصاد هو علم طرق الإنتاج:** ضمن هذا الإطار يعبر علم الاقتصاد عن المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصاد الإنساني في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لإشباع حاجات أفراد المجتمع.
- **علم الاقتصاد هو علم التجارة الدولية:** فهو يساعد على فهم القوانين التي تضبط عمليات التبادل بين الدول المختلفة التي تتوافر فيها سلع وخدمات معينة ودول أخرى تفتقر لوجودها، وهذا من اجل إشباع حاجيات أفرد مجتمعاتها في ظل الندرة النسبية للموارد اللازمة.

---

[1] طيب طيبي، **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد**، قسم العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019-2020، ص 04.

[2] حنان شطيبي، مرجع سبق ذكره، ص 05-07.

- **علم الاقتصاد هو علم تحليل المتغيرات الكلية:** فهو يقوم بتحليل التغيرات التي تحدث على المستوى التجميعي للنشاط الاقتصادي ويحاول قياس واختبار المتغيرات في حجم الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي، وكما يبحث أيضا في مستوى الأسعار والعمالة، وعلى ضوء دراسة هذه المتغيرات يتم وضع السياسات المناسبة التي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية.

## ثانيا: مراحل تطور علم الاقتصاد ومدارسه:

علم الاقتصاد من العلوم الحديثة التي لم تظهر إلى الساحة المعرفية إلا بعد عصر النهضة، وإن كانت له جذور موجودة بوجود الحضارات، لكنه صار علما مستقلا في بداية القرن السابع عشر ميلادي تقريبا،[1] وقد مر علم الاقتصاد بالعديد من المراحل نشأت خلالها عدد من المدارس الاقتصادية التي ناقشت هذا العلم ووضعت النظريات والآراء المختلفة التي تعمل على توضيح آلية عمل هذا العلم الهام، وللتعرف على أبرز هذه المراحل لابد من التعرف على المدارس التي ناقشت هذا العلم، ومن أبرز هذه المدارس ما يلي:

### 1.المدرسة التجارية "المركنتيلية":

ظهرت أفكار المدرسة التجارية في بداية القرن الخامس عشر وامتدت إلى غاية منتصف القرن الثامن عشر، حيث شهدت هذه الفترة ظهور الدولة الحديثة التي تحكمها مركزية قوية،[2] ويعتبر "وليام بتي" من أبرز مفكري هذه المدرسة، حيث أدى إلى ظهور عصر النهضة واكتشاف أمريكيا وما ترتب عليه من تطور تكنولوجي في مختلف المجالات و ازدياد النشاط التجاري تدفق المعادن الثمينة مما دفع الكثيرين إلى الاعتقاد إلى أن النشاط التجاري هو الأهم و بذلك تستطيع الدول أن تهيمن وتبسط سلطتها من خلال السيطرة على أكبر قدر ممكن من المعادن الثمينة، والتي تعتبر أحد نتائج العملية التجارية، وفضلا عن ذلك فقد اعتبرت هذه المدرسة أن كافة النشاطات الأخرى كالزراعة مثلا في ذلك الوقت من النشاطات العقيمة التي لا تقدم أي شيء،[3] وبالتالي يقوم هذا الفكر على مبدأين أساسين، يتمثل الأول في ربط قوة الدولة بما تتوفر عليه من معادن نفيسة، والثاني في توجيه الدولة للاقتصاد وذلك بخلق صناعات محلية لضمان القدرة على المنافسة الخارجية وضمان الأسواق، مما يفرض على الدولة مراقبة جودة المنتجات الصناعية عن طريق سن قوانين صارمة.[4]

---

[1] حميدة صابور كاظم الأعرجي، **نظام الاقتصاد الإسلامي بين حفاظه على مبادئ الشريعة الإسلامية وتحديات التطبيق المعاصر**، كتاب المؤتمر الدولي الثالث قضايا العلوم الإنسانية في المخطوطات والوثائق والموروث العربي الإسلامي، جدلية التراث المعاصر، المجلد الأول، القاهرة، مصر، 2019، ص01.

[2] أحمد سبع ، **دور الدولة الحديثة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، جامعة الجزائر 3، 2016، ص 156.

[3] ضرار العتيبي وزملاءه، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[4] رفيقة يخلف، **محاضرات في مقياس مدخل إلى علم الاقتصاد**، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، منشورة على الرابط:

https://moodle.univ-chlef.dz/ar/course/info.php?id=1625

## 2.المدرسة الطبيعية "الفيزيوقراطية" 1756-1786 :

يعتبر "كي نيه" kyneh" "أحد أبرز مفكري هذه المدرسة، وقد مثلت هذه المدرسة المذهب الحرفي الاقتصاد والذي كان ظهوره نتيجة فشل سياسة المدرسة التجارية، وقد قام رواد هذه المدرسة بإتباع فلسفة جديدة تحث على عدم تدخل الدول في النشاط الاقتصادي وإعطاء الأفراد فرصة التملك والحرية، كما واعتبرت أن المعادن الثمينة والنقود لا تعتبر أكثر من وسيلة تبادل بين الأفراد في المجتمعات الاقتصادية، وأن النشاط الزراعي هو النشاط الأهم وهو النشاط المنتج الوحيد، وأن الأنشطة الأخرى جميعا أنشطة غير منتجة والاستمرار فيها يحول بينها وبين التقدم[1].

قدم التيار الفيزيوقراطي نظريته الاقتصادية بناء على تشبيه العلاقات الاقتصادية للأفراد داخل الدولة بالعلاقات التي تحصل بين الأعضاء المكونة لجسم الإنسان، وأهم ما ميز فكر الطبيعيين هو دعوتهم إلى ترك النشاط الاقتصادي حرا، وتطورت سياستهم في المقولة المشهورة–دعه يعمل دعه يمر– ومن المبادئ الأساسية التي ارتكز عليها هذا الفكر أن النظام الاقتصادي أساسه الحرية الاقتصادية، وأن الأرض هي مصدر الثروة، واستخدام الجدول الاقتصادي في توزيع الدخل.[2]

## 3.المدرسة الكلاسيكية "التقليدية "1786-1871

ظهرت المدرسة الكلاسيكية مع نهاية القرن 18 وبداية القرن 19 بفضل مجموعة من المفكرين الاقتصاديين خاصة الإنجليز منهم، حيث يلاحظ من دراساتهم أنهم كونوا إطارا علميا وفكريا نحو استجلاء الظاهرة الاقتصادية والإحاطة بأسرارها[3]، ويعتبر آدم سميث" Smith Adam" من أبرز مفكري هذه المدرسة و قد برزت أفكاره في كتابه "ثروة الأمم" خلال الثورة الصناعية، حيث تأثرت هذه المدرسة بأفكار المدرسة الطبيعية فركزت على أن النظام الطبيعي هو الذي يسيطر على الحياة الاقتصادية، وأن المنفعة الشخصية هي التي تتحكم في تصرفات الفرد وتدفعه بالتالي إلى تحقيق المنفعة العامة، وينحصر دور الدولة في وضع الأنظمة التي يمكن أن تحكم النظام الداخلي والخارجي وإقامة العدل بين الأفراد، وتقديم الخدمات المختلفة في سبيل تطور الاقتصاد، وطالب أصحاب هذه المدرسة بالحد من الضرائب وعدم التوسع فيها، ونادوا بمبدأ حيادية الموازنة العامة وكما طالبوا بتخفيف القيود على حركة التجارة و جعلها في حدود ضيقة.[4]

---

[1] ضرار العتيبي وزملاءه، مرجع سبق ذكره، ص ص 11، 12.

[2] رفيقة يخلف، مرجع سبق ذكره.

[3] شهرزاد مغدوري، **مطبوعة بعنوان مدخل لعلم الاقتصاد**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد طالب عبد الرحمن، البليدة 2، 2022/2021، ص 33.

[4] ضرار العتيبي وزملاءه، مرجع سبق ذكره، ص 12.

**4. المدرسة الحديثة:**

من أبرز علماء المدرسة الحديثة ( أو النيوكلاسيكية) ألفريد مارشال" A . Marshall "حيث قدمت أفكاره دفعة جديدة لمفهوم الاقتصاد البحث والذي يبتعد في الأفكار الاقتصادية عن السياسة، وبالتالي أدى ذلك تدريجيا إلى اختفاء مفهوم الاقتصاد السياسي، وكان تركيز هذه المدرسة على أن الأفراد في المجتمعات الاقتصادية المختلفة يندفعون وراء العوائد النقدية خلال النشاطات الاقتصادية التي يتم مزاولتها، ويسعون لتحقيق الإشباع الأكبر لكنهم غير قادرين على قياسه بدقة، بالإضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية التي مر بها العالم في السنوات (1929-1932 ) أظهرت نقاط الضعف التي تعاني منها النظريات السابقة وضعفها في معالجة المشاكل الاقتصادية الكبرى والكلية كالتضخم والبطالة، وذلك بسبب تركيز الاهتمام فقط على حل مشاكل جزئية،[1] فلم تصمد المدرسة الكلاسيكية المعتمدة على الحرية الاقتصادية المطلقة ونظام السوق والقانون الطبيعي أمام الأزمات المتكررة، ومن هنا جاء التغيير من داخل الفكر الليبرالي نفسه والثورة على المذهب الكلاسيكي من قبل العالم الاقتصادي "جون مينر كينز " J . kynes ، حيث أعطى أفكارا بديلة عنها وفسر الأزمة بوجود نقص في الطلب ودعا لضرورة زيادة الطلب بشقيه الاستثماري والاستهلاكي، ولم ينظر كينز إلى الأجور على أنها تكاليف إنتاج بل نظر إليها على أنها منافذ لتصريف الإنتاج وتشجيع الاستهلاك، كما أولى "كينز" الأهمية للسياسة المالية لمعالجة مختلف الاختلالات[2]، وقد ارتبط اسم " كينز" بالدفاع عن فكرة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لدعم نمو الإنتاج مواجهة البطالة،[3] حيث قام بتقديم إضافته العلمية ويرجع له الفضل في ابتكار أحدث أساليب التحليل العلمي بما ساهم في تطوير علم الاقتصاد بصورة كبيرة .

## ثالثا: أهمية ومنهج علم الاقتصاد:

### 1. أهمية علم الاقتصاد:

جذب علم الاقتصاد اهتمام فئة كبيرة من المفكرين ومن مختلف التخصصات وهو ما يعكس أهميته الكبيرة في حياة الأفراد والمجتمعات والدول، فقد ارتبط علم الاقتصاد منذ ظهوره بالإنسان والمجتمع، و أخذ على عاتقه اكتشاف القوانين والمبادئ التي تحكم علاقات الأفراد مع بعضهم البعض، وعلاقتهم بالطبيعة، أين تتدخل الموارد كوسيط في هذه العلاقات، فضلا على أن الدولة ومؤسساتها تتدخل كذلك في مختلف الأنظمة الاقتصادية للتأثير على الفاعلية الاقتصادية للوحدة الإنتاجية بما يتلاءم مع الخطة العامة لها في الميدان الاقتصادي

[1] نفس المرجع السابق، ص 13.

[2] https://www.bawabat-el9anon.com/2017/12/blog-

[3] Janine BRENOD, Marie-Mortine SALORT, **Initiation a l'économie**, HATER Paris, 1986 , p03. http://excerpts.numilog.com/books/9782218077708.pdf

والاجتماعي والسياسي، ومن جهة أخرى فالتباين في مستويات التقدم الاقتصادي بين الدول وتعدد وتعقد المشاكل الاقتصادية التي تواجهها أظهر الحاجة المستمرة إلى المزيد من الدراسات والتجارب لسياسات اقتصادية[1].

كما تبرز أهمية علم الاقتصاد في دراسته للظاهرة الاقتصادية كالإنتاج والتوزيع والاستهلاك دراسة اقتصادية صرفة مجردة عن خلفيتها وأثارها الاجتماعية على الفرد والجماعة والمجتمع، فعلم الاقتصاد يدرس علاقة عنصر الطبيعة بعنصري رأس المال والعمل، وذلك بشقيه النظري والتطبيقي، فالنظري يهتم باكتشاف نظريات وقوانين اقتصادية جديدة تساعد على المعرفة الاقتصادية، أما التطبيقي فيهتم باستخدام النظرية الاقتصادية في حل المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها الفرد والمجتمع.[2]

## 2. منهج علم الاقتصاد:

يتمثل منهج البحث في أي نوع من العلوم في الطريقة التي يتبعها العقل في دراسة موضوع ما، من أجل التوصل إلى قانون عام، أو هو فن ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا بحيث يؤدي إلى كشف حقيقة مجهولة، أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة، فالمنهج إذا هو مجموعة الخطوات التي يتخذها الذهن بهدف استخلاص المعرفة، وعليه فإن المنهج مرتبط بطبيعة الموضوع ارتباطا عضويا،[3] والمقصود بمنهج علم الاقتصاد طرق البحث والدراسة والتحليل التي يستخدمها الباحث من أجل اكتشاف و صياغة النظريات والمبادئ والقوانين الاقتصادية، وهو ينقسم إلى قسمين:[4]

### 1.2 المنهج الاستنباطي:

يعد من أقدم مناهج المعرفة، يرجع إلى عهد أرسطو وهو عملية عقلية ذهنية تدور في الذهن تضع عددا من المقدمات المسلم بها، ثم يستخلص منها النتائج، ويطلب سلامة المنطق و سلامة المسلمات.

### 2.1.المنهج الاستقرائي:

يقصد بها استخراج القوانين العامة من الظواهر ذاتها بعد حدوثها، وهو عكس المنهج الاستنباطي، لذلك وصف الأول بالاستدلال الصاعد والثاني بالاستدلال النازل، ويعتبر كلا المنهجين ضروريين لتحليل الظواهر الاقتصادية

---

[1] زكي رواء الطويل، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] رفيقة يخلف، مرجع سبق ذكره، رابط التحميل: https://moodle.univ-chlef.dz/ar/course/info.php?id=1625

[3] فرحات غول، **مدخل للاقتصاد**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 26.

[4] يخلف رفيقة، مرجع سبق ذكره.

أو الكشف عن القوانين والنظريات الاقتصادية، وسواء كان الأسلوب المستخدم استنباطي أو استقرائي فإن التحليل الاقتصادي لا بد أن يشتمل على أشكال التحليل التالية:[1]

**أ. الأسلوب الوصفي:** يرتكز هذا الأسلوب على تحليل الظواهر الاقتصادية بطريقة وصفية لفضية، فمثلا يمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين تغير السعر والكمية المطلوبة من السلع العادية، حيث يفيد هذا النوع من التحليل في تحليل العلاقات الاقتصادية التي يصعب صياغتها في صورة كمية.

**ب. الأسلوب الرياضي:** يقوم هذا الأسلوب على استخدام الأدوات الرياضية كالمعادلات والرموز الجبرية والهندسية في التعبير عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، وكذلك في التعبير عن العلاقات المتبادلة بين هذه المتغيرات، وقد أدى التطور في هذا النوع من التحليل إلى نشأة فرع مستقل من الاقتصاد هو الاقتصاد الرياضي.

**ج. الأسلوب القياسي:** يقوم على استخدام أدوات علم الإحصاء إلى جانب الأساليب الرياضية في صياغة النظريات الاقتصادية، ويهدف هذا التحليل إلى محاولة قياس العلاقات الكمية في مختلف المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، وقد أدى هذا التطور إلى انفراد هذا التحليل بفرع مستقل من فروع الدراسات الاقتصادية، هو الاقتصاد السياسي.

## رابعا: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

### 1. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم السياسية:

يعتبر علم السياسة من أكثر العلوم ارتباطا بعلم الاقتصاد، وأكثر ما يعبر عن هذا الترابط أن الاقتصاد كان يطلق عليه الاقتصاد السياسي في بادئ الأمر، فدراسة الدولة من الموضوعات الرئيسية التي يهتم بها علم السياسة، و في الوقت ذاته تعتبر قوة الدولة واستقرارها الاقتصادي من أهم مواضيع البحث والدراسة لدى الاقتصاديين، كما أن تطور الأحداث السياسية والاقتصادية إلى يومنا هذا تزيد من حجم هذا الارتباط بين الظواهر السياسية والاقتصادية، لذلك يستحيل على الباحث في الاقتصاد أن يتجاهل ما يتم التوصل إليه في حقل علم السياسة، وكذلك الشأن للباحث السياسي، فالكثير من الأزمات السياسة يرجع تفسيرها إلى العوامل الاقتصادية، كما أن دارسوا النظم السياسية المعاصرة يؤكدون على الترابط بين الاستقرار السياسي من جهة والرخاء الاقتصادي من جهة أخرى فالأكيد أن الارتباط بين الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وثيق جدا،

[1] طلعت الدمرداش، **مبادئ في الاقتصاد**، مكتبة القدس، مصر، 2005، ص 21.

فالاقتصاد في حالات كثيرة هو الذي يحدد الاتجاهات السياسية لصانعي القرار، كما أن السياسة في حالات متعددة أخرى هي التي تحدد السياسة الاقتصادية[1].

**2.علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية:**

توجد علاقة وطيدة ووثيقة بين الأهداف الاقتصادية و الأهداف الاجتماعية في أي مجتمع، ذلك أن موضوع علم الاجتماع يتعلق بالظواهر الاجتماعية في حركتها الكلية أما موضوع الاقتصاد فيهتم بطبيعة وتطور ظاهرة معينة من الظواهر التي تكون الأساس الاقتصادي للمجتمع ،[2] وتكمن أهمية علم الاجتماع بالنسبة لعلم الاقتصاد في أن كليهما يدرسان سلوك الإنسان في المجتمع، فعلم الاجتماع يركز على علاقة الإنسان بالبيئة والتنظيمات الموجودة في المجتمع والتي لها دور تحديد القيم والعادات التي تسود المجتمع، وبذلك فإن علم الاجتماع يمد علم الاقتصاد بهذه المعلومات الهامة لعادات المجتمع وتقاليده والتغيرات التي تطرأ عليه، وعلم الاجتماع يتأثر بعلم الاقتصاد حيث يعد هذا الأخير أداة هامة في تغيير المجتمع وبالتالي يتغير بناء المجتمع كأن يتحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، وهذه التغيرات تشكل موضوعا أساسيا في دراسات علم الاجتماع[3].

**3.علاقة علم الاقتصاد بالعلوم القانونية:**

يحدد القانون طبيعة العلاقة بين الأفراد بعضهم ببعض من جهة وبين الأفراد والدولة من جهة أخرى، وعادة يعمل علم القانون على دراسة الجوانب ذات الأهمية الاقتصادية والعمل على تحليلها ووضع القوانين الملزمة للأفراد والمعاملات الاقتصادية،[4] ويبين المسار التاريخي أن للتشريعات القانونية انعكاسات اقتصادية، لذلك يتطلب سن المشرع للقوانين دراسة جوانبها ومراعاة آثرها وانعكاساتها الاقتصادية جراء التطبيق.[5]

**4. علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:**

هناك علاقة بين الاقتصاد وعلم التاريخ الذي يهتم بمعرفة ماضي المجتمعات المعاصرة، فالمؤرخ يسجل الوقائع ويوضح الأحداث التاريخية، أما عالم الاقتصاد فإنه يشتق من تلك الأحداث العمليات الاقتصادية التي سادت في مرحلة تاريخية، فعالم الاقتصاد يهتم بالوقائع الماضية في عموميتها وما أفرزته من عمليات وقوانين اقتصادية.[6] إن الأبحاث التاريخية تقدم خدمات هامة للباحث الاقتصادي لأنها تلقي الضوء على مختلف الأطر للوقائع والفعاليات الاقتصادية بما يساعد على فهم وتشخيص الظواهر الاقتصادية[7].

---

[1] حنان شطيبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 13،14.

[2] رفيقة يخلف، مرجع سبق ذكره، رابط التحميل: https://moodle.univ-chlef.dz/ar/course/info.php?id=1625

[3] جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2014، ص 40.

[4] محمود الوادي وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2007، ص 31.

[5] حنان شطيبي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[6] رفيقة يخلف، مرجع سبق ذكره، رابط التحميل: https://moodle.univ-chlef.dz/ar/course/info.php?id=1625

[7] أمل حسين، **العلاقة بين علم الاقتصاد وباقي العلوم الأخرى**، الباحثون المصريون، مقالة منشوررة على الرابط: https://egyresmag.com

**5. علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات والإحصاء:**

لإثبات العديد من الظواهر الاقتصادية يلجأ الباحث الاقتصادي في كثير من الأحيان إلى اعتماد البرهان الرياضي من خلال استخدام معادلات رياضية تربط المتغيرات الاقتصادية في علاقة رياضية صحيحة تسمح باتخاذ القرارات السليمة لحل المشكلات الاقتصادية المختلفة التي تواجه أي اقتصاد[1]، فمثلا عند حساب تكاليف المشاريع أو الدخل أو الربح فإنه يستخدم بعض المعادلات الرياضية لإثبات ذلك، و مع تزايد استخدام الأساليب الرياضية في الاقتصاد ظهر الاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي، أي يجمع كلا من الرياضيات والإحصاء، فالإحصاء هو العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات وتحليلها وتحويلها إلى نوع من المعرفة واتخاذ القرارات، ومن هنا يظهر الربط حيث أن دراسة الظواهر والمشاكل الاقتصادية يحتاج في الكثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية وتحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج منها.[2]

**6.علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا:**

الجغرافيا هي علم دراسة العالم كوسط يعيش فيه الإنسان ، أي كبيئة طبيعية للجنس البشري، ويتمثل موضوع الدراسة في الجغرافيا في العلاقات المتبادلة بين الجماعات البشرية والبيئة[3]، وتتقارب الجغرافيا مع علم الاقتصاد من خلال الجغرافيا الاقتصادية التي تدرس العلاقة بين العوامل الطبيعية والظروف الاقتصادية، ودراسة إنتاج الحرف والنشاط الاقتصادي، لتشمل الزراعة والصناعة والنقل والتجارة، وتذهب نظرية الحتمية الجغرافية إلى الاعتقاد بأن الظروف الطبيعية هي من تصوغ مجمل الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمعات البشرية.

## خامسا: النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي

### 1. مفهوم النظرية الاقتصادية:

تعرف النظرية الاقتصادية بمجموعة القواعد والمبادئ الخاصة بشرح سلوك الظواهر الاقتصادية المختلفة، والتي تكون بمثابة المرشد في اتخاذ القرارات، وذلك في ظل مجموعة من الظروف، ويشتمل بناء النظرية على ما يلي:

- شرح مجموعة من التعاريف لتوضيح المقصود بالتعبيرات والمفاهيم الاقتصادية المستخدمة،
- وضع مجموعة من الافتراضات الشرطية التي تحدد الظروف التي لا بد من توافرها لانطباق النظرية

[1] ضرار العتيبي وزملاؤه، مرجع سبق ذكره، ص 15 .

[2] مريم زكري، **مدخل للاقتصاد السياسي، سلسلة محاضرات**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان2، 2021/2020، ص 16.

[3] محمد دويدار ، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، لبنان، 2009، ص63.

- وجود واحد أو أكثر من الفروض الاحتمالية عن سلوك بعض الظواهر، ولاكتمال النظرية لابد من اختبار الفروض للتأكد من أن المشاهدات تؤيد هذه الفروض ليتم قبول النظرية، وإلا ترفض هذه الأخيرة.

ويمكن تعريف النظرية الاقتصادية من خلال هدفها النهائي، " هي تسليط الضوء على الواقع العملي وإظهار الآثار التي تترتب على مختلف القرارات التي ينوى اتخاذها، ويمكن إبراز خصائص النظرية الاقتصادية فيما يلي:[1]

- الانطلاق من الواقع العملي ثم استخراج العلاقات لبناء نماذج تفسيرية لغرض تمثيل العلاقات السببية بين مختلف الظواهر محاولة لتبسيطها وتمثيلها سواء رياضيا أو بيانيا ؛
- محتواها العام مجموعة حوادث ووقائع منظمة تنظيما عقلانيا ؛
- تتعدى دراستها إلى العلاقات التي يخلقها المحيط الاجتماعي والهيكلي بين الأنشطة.

تحدد النظرية الاقتصادية العلاقات الاتجاهية بين المتغيرات الاقتصادية، ويتم ذلك على مستويين، الأول على مستوى الوحدات الاقتصادية المنفردة، وهي تمثل نظرية الاقتصاد التحليلي الوحدوي( أو الجزئي)، والثاني على مستوى الوحدات الاقتصادية مجتمعة وتلك هي نظرية الاقتصاد التحليلي الجمعي( أو التجميعي الكلي).[2]

وبناء عليه تنقسم النظرية الاقتصادية إلى فرعين رئيسيين هما:

## 1.1 التحليل الاقتصادي الجزئي:

يهتم التحليل الاقتصادي الجزئي بدراسة وتحليل السلوكيات الفردية للأعوان الاقتصاديين، وبتعبير آخر، فهو يدرس سلوك الأعوان الاقتصاديين في كيفية اتخاذ القرارات، وتأثير تلك القرارات على الأسواق،[3] وبالتالي يتعامل هذا النوع من التحليل مع الوحدات الفردية في الاقتصاد كالفرد والأسرة والمؤسسة، حيث تركز على سلوك المستهلك والكيفية التي يوزع بها دخله بالإنفاق على مختلف السلع والخدمات، كما تهتم بسلوك المنتج لتحديد مستوى الإنتاج واتخاذ القرارات المتعلقة بالتسعير الذي يمكن المؤسسة من تعظيم

[1] حميدة أوكيل، **محاضرات في الاقتصاد الكلي مع تمارين ومسائل محلولة**، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج البويرة، 2017/2016، ص 01.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[3] N.Gregory Markiw, **Macroeconomie**, Nouvaux Horizon, paris, 8em édition, 2019, p 14. Sure le lien : https://fr.usembassy.gov/wp-content/uploads/sites/50/mankiw.pdf

أرباحها،[1] كما يدرس الاقتصاد الجزئي حيث تفترض النظرية الاقتصادية أن المستهلك يتصرف في دخله المحدود بإنفاقه على مختلف السلع والخدمات لإشباع رغباته محاولا الحصول على أقصى إشباع ممكن أو أكبر قدر من المنفعة، كما أن المنتج أو المؤسسة كوحدة إنتاجية تقوم بعملياتها الإنتاجية أو التسويقية بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن، كذلك فإن سوق سلعة معينة كوحدة اقتصادية هو الآخر يساعدنا على معرفة الطريقة التي يتم من خلالها تحديد سعر السلعة والكمية المتبادلة منها، فمثلا تتنبأ النظرية الاقتصادية بأنه إذا حدث ارتفاع في سعر سلعة معينة فإننا نتوقع انخفاض الكمية المباعة منها.[2]

### 2.1.التحليل الاقتصادي الكلي:

على النقيض من نظرية التحليل الاقتصادي الجزئي نجد النظرية الكلية (أو التحليل الاقتصادي الكلي) يتناول دراسة المواضيع الاقتصادية الكلية، فتتعامل مع الاقتصاد القومي في مجموعه متجاهلة الوحدات الفردية، وبالتركيز على الاقتصاد القومي في مجمله فإن التحليل الاقتصادي الكلي يهتم بالناتج الكلي للاقتصاد، والمستوى العام للأسعار، وليس بالناتج أو مستوى الأسعار في مؤسسة بعينها ،[3] أي أنها تتعامل مع الاقتصاد القومي ككل، وعلى سبيل المثال نجد في التحليل الجزئي أن تجميع منحنيات الطلب الفردية على سلعة ما يعطينا منحنى طلب السوق لهذه السلعة، أما في الاقتصاد الكلي فإننا نقوم بتجميع منحنيات الطلب على جميع السلع والخدمات المنتجة في المجتمع وبذلك نحصل على ما يسمى بدالة الطلب الكلي Aggregate demande وكذلك إذا فعلنا نفس الشيء على جانب العرض فإننا نحصل على دالة الطلب الكلي، كما تهتم نظرية الاقتصاد الكلي بمحاولة تفسير وعلاج الظواهر والمشاكل الاقتصادية كالبطالة والتضخم.[4]

وقد دلت الدراسات من ناحية وتطور الوقائع الاقتصادية من ناحية أخرى بأن الترابط والتداخل بين النظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية قائم، حيث الاقتصاد الوطني ككل يتأثر بفعاليات كل من وحداته العاملة ويؤثر فيها في آن واحد.[5]

---

[1] عبد الله محمود الحوامدة، **النظرية الاقتصادية والاقتصاد الإداري**، الطبعة الأولى، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص 17.

[2] محمد ابراهيم عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 26،28.

[3] عبد الله محمود الحوامدة، مرجع سبق ذكرهن ص 18.

[4] محمد ابراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 28،29.

[5] عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 08.

**سادسا: فروع علم الاقتصاد**

نظرا لشمولية علم الاقتصاد واتساع نطاقه البحثي، فهو يتفرع لعدة فروع رئيسية نذكرها فيما يأتي:[1]

1. **الاقتصاد الكلي:** والذي يهتم بتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية وبيان الترابط بينها، كالناتج القومي وكيفية حسابه ومكوناته وعلاقته بالدخل القومي، وكذلك مفهوم الطلب الكلي والعرض الكلي، والاستهلاك والادخار والاستثمار، والتضخم والبطالة، والضرائب والإنفاق الحكومي ...وغيرها.

**2. الاقتصاد الجزئي:** وهو نوع من الدراسات الاقتصادية التي تعنى بدراسة سلوك كل وحدة من الوحدات الاقتصادية على حدة، ونعني بها المستهلك، المنتج ( المؤسسة الاقتصادية) ، الإنتاج والسوق ، وتحليل كيفية توجيه الوحدات الاقتصادية للموارد المتاحة لها نحو بدائل استخداماتها في النشاطات التنافسية لتحقيق أهداف مرتبطة بوظائفها.

**3. الاقتصاد الدولي:** يختص هذا الفرع من فروع علم الاقتصاد بدراسة ومعالجة الاعتماد المتبادل بين الدول المختلفة في ظروف عولمة الأسواق، وقد تزايد هذا الاعتماد المتبادل بين الدول مع تزايد انفتاح الأسواق، ويشمل هد التبادل بين الدول السلع والمادية والخدمات، والمدفوعات أو المعاملات النقدية والاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة، والتحويلات الخاصة بالأرباح والتوزيعات والفوائد الخاصة بالمستثمرين الأجانب.

**4. الاقتصاد الإداري:** أو ما يعرف كذلك باقتصاديات الإدارة الاستراتيجية، ويهتم هذا الفرع بدراسة أهم المستلزمات الأساسية من المبادئ والأسس وأدوات تحليل مستمدة من الاقتصاد والإدارة والمحاسبة والإحصاء، وكيفية استخدامها في عمليات اتخاذ القرار بشأن توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة للوحدة الإدارية الاقتصادية نحو أوجه استخداماتها المتعددة بفاعلية وكفاءة عالية لتحقيق هدف أو عدة أهداف موضوعة مقدما.

**5. الاقتصاد القياسي:** يعرف الاقتصاد القياسي بوصفه التحليل الكمي لظاهرة اقتصادية فعلية، تأسيسا على النظرية الاقتصادية، والمشاهدة، باستخدام طرق إحصائية للاستنتاج، ويهدف الاقتصاد القياسي لتحقيق جملة من الأهداف من أهمها التحليل الهيكلي أو التركيبي للظواهر الاقتصادية لتسهيل فهمها في الحياة الواقعية، وكذا التنبؤ من خلال استخدام نماذج الاقتصاد القياسي للتنبؤ بالقيم الكمية لمتغيرات معينة لسنوات لاحقة في المستقبل، بالإضافة إلى تقييم السياسات الاقتصادية وللمفاضلة والاختيار بين البدائل المختلفة .

[1] معين أمين السيد، **مدخل للاقتصاد** في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية، 2010، ص ص47-54.

**6. الاقتصاد المنزلي:** يختص فرع الاقتصاد المنزلي بدراسة الأسرة ومقوماتها على مستوى المنزل والبيئة والمجتمع للنهوض بالحياة الأسرية، وهو يحتوي على مجالات تخصص منفصلة لكنها تخدم الأسرة كبنيان اجتماعي مترابط وتهتم بمشاكل الأسرة والفرد، وبذلك يهدف الاقتصاد المنزلي إجمالا إلى تقوية وتطوير والارتقاء بالحياة الأسرية بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة، ومساعدة الأسرة في إدراك أهدافها وتهيئتها لمواجهة الأزمات الطارئة، والتغلب على البطالة، وتنمية قدرات الأفراد على التفكير في إقامة مشاريعهم الخاصة.

**7. اقتصاد المعلومات( المعرفة):** اقتصاد المعلومات هو مجال دراسي محدد بظاهرة معاصرة تتعلق بمراحل تطور اقتصاد الدول وقد ظهر هذا الفرع لأول مرة على يد عالم الاقتصاد "ماكلوب" وعرف في البداية باقتصاد المعرفة، أما تسمية اقتصاد المعلومات فجاءت عن عالم الاقتصاد "بورات"، وتبنتها أيضا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في جميع أنشطتها وقراراتها وعلاقاتها مه الدول والمنظمات الأخرى، واقتصاد المعلومات هو حقل معرفي حديث يتناول كل الظواهر التي يلتقي فيها الاقتصاد بالمعلومات، أي أنه يختص بدراسة الأبعاد الخاصة بالخصائص الاقتصادية للمعلومات بوصفها أحد الموارد الهامة حياتنا المعاصرة، والاستثمار في المعلومات، والآلية المعتمدة في احتساب تكلفة المعلومات وقيمتها.

## المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية المعاصرة

تظهر المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات، فهي مرتبطة بوجود الإنسان وسعيه المتواصل لتلبية حاجياته ورغباته، وقد واجهت الإنسان والمجتمعات منذ الأزل نظرا لندرة الموارد وعدم كفايتها لتلبية كافة الاحتياجات الإنسانية، وسعت الجهود لإيجاد حل لها عبر مختلف الأفكار والنظم الاقتصادية التي انتشرت في العالم المعاصر ونعني بها النظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي والنظام المختلط والنظام الإسلامي.

### أولا: المشكلة الاقتصادية

### 1. تعريف المشكلة الاقتصادية وطبيعتها:

تعتبر المشكلة الإقتصادية والتي يطلق عليها البعض تسمية مشكلة الندرة جوهر موضوع علم الاقتصاد، وتكمن في محدودية الموارد الاقتصادية وندرتها النسبية اللازمة لتلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، فالمشكلة الاقتصادية واجهت الإنسان والمجتمعات البشرية منذ الأزل ولا تزال مستمرة إلى الآن[1].

[1] سمير بارا ، **دروس في مقياس الاقتصاد السياسي**، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، منشورة على الرابط:
https://moodle.univ-ouargla.dz/course/info.php?id=5488

بالتالي فإن طبيعة المشكلة الاقتصادية تفسر بما هو مشاهد في واقع الحياة اليومية من ندرة نسبية في الموارد القابلة لإشباع الحاجات المتعددة للإنسان مما يحتم عليه استخدام تلك الموارد المحدودة على نحو أفضل حتى يمكنه الوصول إلى أقصى إشباع ممكن لتلك الحاجات، وما ينشأ في هذا الوضع من علاقات تتطور عبر الزمن بين أفراد المجتمع خاصة فيما يتعلق بالملكية والتوزيع.[1]

## 2. أركان المشكلة الاقتصادية:

### 1.2 الندرة:

الندرة الاقتصادية يقصد بها الندرة النسبية لا المطلقة، أي أن الموارد الاقتصادية والمنتجات متوفرة بكمية تقل عن احتياجات المجتمع ورغبات الأفراد، وتعبر عن العلاقة بين هذه الرغبات والاحتياجات، وبين الموارد غير الكافية والمحدودة، فقد تكون سلعة ما متوفرة بكمية أكبر من سلعة ثانية، لكن حاجة الأفراد والمجتمع إلى السلعة الأولى أكبر بكثير من حاجته إلى السلعة الثانية، فحاجة الإنسان والمجتمع إلى الخبز يفوق بكثير احتياجاته إلى السيارة، ومن هنا تكتسب الندرة معناها النسبي.[2]

ويفرّق الاقتصاديون بين الموارد الحرة التي تكون الكميات منها غير محدودة بالنسبة للاحتياجات وبين الموارد الاقتصادية التي يعنى بها علم الاقتصاد، ويدخل الاقتصاديون عامل الندرة للتمييز بين الموارد الاقتصادية والموارد غير الاقتصادية، فالقول أن بعض الموارد نادرة ، إنما يقصد به أنها محدودة بالنسبة لكل الحاجات التي يمكن أن تصلح لإشباعها، كذلك يعبر الثمن عاملا لتتميز فالموارد المحدودة لها ثمن أيا كانت ضآلة هذا الثمن، إما إذا كانت الموارد من الوفرة بحيث لا يكون لها ثمن يدفع، فلا تعتبر في هذه الحالة نادرة، ومن أمثلة الموارد غير المحدودة وغير النادرة أو ما يعرف بالموارد الحرة نذكر الشمس والهواء ومع كونها ذات منفعة إلا أنها متوفرة بكميات كبيرة ويستفيد منها الجميع دون دفع ثمن لذلك، بينما الموارد الاقتصادية مثل المنتجات الصناعية فلا يمكن الحصول عليها دون بذل جهد ودفع ثمن.[3]

### 2.2. الحاجة:

تعرف الحاجة بأنها شعور شخصي بالرغبة في الحصول على شيء معين، ويرافق هذا الشعور عادة إحساس بالحرمان وعدم الرضا، أو الألم، الأمر الذي يدفع بصاحب هذه الحاجة إلى تلبيتها.[4]

---

[1] معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] سمير بارا، مرجع سبق ذكره، رابط التحميل: https://moodle.univ-ouargla.dz/course/info.php?id=5488

[3] سكينة بن حمود، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص 27.

[4] طيب طيبي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

وتنقسم الحاجات الإنسانية من حيث ضرورتها وأهمتها لسلامة الإنسان وبقائه واستمرار وجوده إلى نوعين رئيسيين:[1]

- **الحاجات الأولية أو الأساسية:** وهي الحاجات التي لا يمكن للإنسان الاستغناء عنها، أو تأجيل الحصول عليها تحت أي ظرف من الظروف، وتشكل قاعدة أساسية لتحقيق الإنسان لحاجاته الأخرى، ومن هذه الحاجات الأكل واللباس والصحة، والسكن.
- **الحاجات الثانوية أو الكمالية:** وهي الحاجات التي يمكن للإنسان أن يؤجل الحصول عليها أو حتى الاستغناء عنها تماما دون أن يتعرض نتيجة لذلك إلى أي خطر على سلامته ووجوده في أي من المجتمعات المختلفة، ومن أمثلتها الهاتف المحمول، والسيارة، السياحة، الترفيه.

وتتميز الحاجات الإنسانية بعدة خصائص وهي:[2]

- **تنوع وتعدد وتزايد الحاجات:** يحتاج الفرد في حياته إلى سلع متنوعة ومتعددة، وحاجته لسلعة معينة أو خدمة تتجه للإشباع مع زيادة الاستهلاك، غير أن حاجاته في مجموعها تتزايد باستمرار، وبقدر ما ينجح مجتمع ما في إشباع عدد معين من الحاجات بقدر ما تخلق حاجات جديدة غير مشبعة، فالحاجات الإنسانية هي لا محدودة ؛
- **قابلية الحاجات للإشباع:** حقيقة أن الحجات الإنسانية لا يمكن إشباعها بشكل كلي فهي تتزايد مع تطور الإنسان وتقدمه، إلا أن الأمر يختلف إذا ما تركز اهتمامنا على حاجة واحدة، فاستخدام الموارد المناسبة يؤدي إلى إشباع الحاجة ؛
- **القابلية للإحلال والتكامل:** فهناك من المنتجات ما يحل بعضها مكان الأخر، وتتوقف قابلية الإحلال على مقدار التفاوت بين الحاجتين وعلى وسيلة الإشباع، كما أن هناك من الحاجات ما يكمل بعضها البعض الآخر ؛
- **القابلية للقياس:** تتميز الحاجات الإنسانية بقابليتها للقياس لكنها لا تقاس إلا قياسا شخصيا، إذ يستطيع الأفراد إجراء ترتيب وتفضيل للحاجات المختلفة، ولا يعني إجراء هذا القياس أو الترتيب توافر مقاييس كمية للمنفعة ؛
- **القابلية للانقسام:** يفترض قابلية الحاجة للانقسام والتجزئة، فقد يشبع قدر من الحاجة ويضل قدر آخر دون إشباع، وتتوقف قابلية الحاجة للانقسام على وسائل إشباع الحاجة(الأموال) نفسها للانقسام، وأما عن سبب انقسام الحاجة فهذا يعود لطبيعة الإنسان، وقد حظيت هذه الخاصية بأهمية كبيرة في

[1] ضرار العتيبي وزملاءه، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-23.

الدراسات الاقتصادية خاصة عند المدرسة الحدية التي أقامت فكرة القيمة على ظاهرة ميل الحاجة إلى التناقص.

## 3.عناصر المشكلة الاقتصادية:

تتحدد المشكلة الاقتصادية من خلال الإجابة على ثلاث أسئلة وهي:

### 1.3. ماذا ننتج؟

أي ما هي السلع التي يرغب المجتمع في إنتاجها وبأي كميات؟ أي مجتمع يعاني من مشكلة ندرة الموارد في مواجهة الاحتياجات اللانهائية للأفراد عليه أن يجد وسيلة ما يستطيع من خلالها اتخاذ القرارات الخاصة بتخصيص الموارد لاستخداماتها الصحيحة، وتعتمد بعض المجتمعات على آلية السوق ( العرض والطلب) لحل هذه المسألة بينما تأخذ بعض المجتمعات الأخرى بأسلوب التخطيط كوسيلة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد، وفي كلتا الحالتين لا بد من المفاضلة والاختيار بين هذه الاحتياجات اللانهائية، وذلك يتطلب ضرورة التعرف على ترتيب احتياجات المجتمع طبقا لدرجة أولويتها وهذا ما يسمى بسلم التفضيل الجماعي.[1] ويجب التأكيد على أنه لا يجوز توجيه كافة الموارد والطاقات الإنتاجية المتوفرة في أي اقتصاد إلى إنتاج سلعة محددة دون غيرها حتى ولو كانت تحقق الرفاهية دون أن تلبى ولو بشكل جزئي الحاجات الأخرى للسلع المتبقية، فلا يجوز مثلا تحويل كافة الأراضي إلى مناطق صناعية والاستغناء عن الإنتاج الزراعي كون أن المجتمعات المتطورة هي يغلب عليها الطابع الصناعي، بل لا بد من وضع المعايير السليمة التي تضمن استمرار القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي تلبي حاجيات الأفراد في أي مجتمع بنسب متباينة بناء على إمكانيات وحاجات كل مجتمع.[2]

### 2.3. كيف ننتج؟

أي ما هي الطريقة الإنتاجية المثلى للحصول على سلعة أو خدمة معينة؟، وهناك أكثر من طريقة فنية لإنتاج سلعة ما، وتختلف كل طريقة إنتاجية عن أخرى باختلاف النسب التي يتم بها دمج خدمات عوامل الإنتاج(الموارد)، وبما أن الطرق الإنتاجية المختلفة يتم فيها التشغيل الكامل لجميع الموارد المتاحة فيجب أن يكون أساس المفاضلة بين الطرق الإنتاجية المختلفة هو حجم الإنتاج الذي نحصل عليه واختيار الطريقة الإنتاجية التي تحقق أقصى إنتاج كلي ممكن، لأنها ستمثل أفضل تخصيص للموارد.[3] وبالإضافة إلى ذلك يجب

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] ضرار العتيبي وزملاءه، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[3] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 20.

تحقيق العدالة والإنصاف في توزيع الوظائف والأعمال على الأيدي العاملة باعتبارها موردا أساسيا للإنتاج وذلك لمجابهة مشكلة البطالة في المجتمع.[1]

### 3.3. لمن ننتج؟

أي كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على أصحاب الخدمات ممن ساهموا في العملية الإنتاجية، وعلى أفراد المجتمع ممن يشتري تلك السلع والخدمات؟، ويرتبط هذا العنصر بعملية استهلاك السلع والخدمات المنتجة والموزعة على أفراد المجتمع، ويتطلب الأمر تحقيق العدالة في توزيع الناتج، وهنا فإن العدالة لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد مما يحصل عليه من السلع والخدمات المنتجة، وإنما تعني أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتاج نفسها.[2]

## 4.خصائص المشكلة الاقتصادية:

تتميز المشكلة بمجموعة من الخصائص وهي:[3]

- **العمومية:** هي طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تتصف بأنها مشكلة مكانية وزمانية، أي موجودة قديما وحديثا وتمتد في كافة الأماكن، ولا يختص فيها مكان واحد فقط ؛
- **الديمومة:** أي أنها مشكلة أبدية ودائمة تظهر في كافة الأزمنة والعصور، فالإنسان منذ القدم يواجه مشكلة اقتصادية تعاني منها المجتمعات الحديثة، وستواجهها المجتمعات الأحدث في المستقبل ؛
- **الندرة النسبية:** هي محدودية الموارد الاقتصادية التي تقابلها عدم المحدودية في الحاجات البشرية، حيث تظل حاجات الأفراد أكثر من الموارد المتوفرة ؛
- **الاختيار والتضحية:** هي تخلي الأفرادِ عن حاجات خاصة بهم من أجل إشباع حاجات أخرى ذات أهمية بالنسبة لهم، وتعتمد على المفاضلة والمقارنة بين مجموعة من الحاجات، ومن ثم ترتيب أولوياتها بالنسبة لكل فرد من أجل تخصيصه للموارد المناسبة لها بهدف إشباع الحاجات الخاصة به.

## ثانيا: الأنظمة الاقتصادية المعاصرة وآلية معالجتها للمشكلة الاقتصادية

## 1. مفهوم وطبيعة النظام الاقتصادي:

يعد النظام الاقتصادي جزء لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام، وهو يعبر عن مجموعة المبادئ والأسس التي تقوم عليها حياة المجتمع الاقتصادية، ويتضمن أساليب حل مشكلاتها الاقتصادية، وأساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية، وأساليب الإدارة الاقتصادية والتخطيط وفقا لتلك الأسس والمبادئ، وقد شهدت النظم الاقتصادية

---

[1] ضرار العتيبي وزملاءه، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[2] شهرزاد مغدوري، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[3] نفس المرجع السابق، ص ص 17، 18.

عبر التاريخ الإنساني تطوراً كبيراً، وقد اعتمد هذا التطور على معيار الرفاهية المادية التي يقدمها أو ينشدها النظام محل البحث للمجتمع.[1]

يعرف النظام الاقتصادي بأنه الآلية والمنهجية للتعامل مع ملكية الموارد ومع كيفية إدارة قرارات الإنتاج والاستهلاك.[2]

وعرف صومبارات" Sombarat " النظام الاقتصادي بأنه المظهر الذي يجمع بين العوامل الثلاثة التالية:[3]

- **الروحية(أو العقيدة):** أي الدوافع البارزة للفعاليات الاقتصادية( كأن يكون في سبيل السيطرة، أو في سبيل الربح الآني والسريع، أو في سبيل تطبيق مبدأ من المبادئ المثالية...)
- **الشكل:** وهو مجموعة العوامل الاجتماعية والحقوقية والقانونية التي تحدد إطار الحياة الاقتصادية (نظام الملكية، نظام العمل، علاقات الإنتاج، دور الدولة في الحياة الاقتصادية...)
- **الماهية:** وهي مجموعة الوسائل والطرق التقنية التي تجري بواسطتها التحولات المادية في الزراعة والصناعة والتجارة( الآلة اليدوية، الميكانيكية، التكنولوجية الصناعية...)

وتتحدد طبيعة النظام الاقتصادي من التداخل المنطقي للعناصر الثلاثة المذكورة، ويؤكد "صومبارات" أن عنصر الشكل هو المحدد الرئيسي لطبيعة النظام لأنه تعبير عن الروحية التي تعكس في النهاية الخلفية الفكرية (العقيدة) التي يقوم عليها النظام.

لقد واجه الإنسان المشكلة الاقتصادية عبر الأفكار والنظم الاقتصادية التي انتشرت في العالم المعاصر وهي: النظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي والنظام المختلط والنظام الإسلامي.

وسنحاول فيما يلي التطرق لمختلف هذه الأنظمة والتعرف على آلية حل المشكلة الاقتصادية في إطار كل منها.

## 2. النظام الاقتصادي الرأسمالي:

### 1.2. نشأة وتعريف النظام الرأسمالي:

نشأ الفكر الرأسمالي في أوروبا بعد انهيار النظام الإقطاعي وبداية تشكل الدولة القومية، حيث انتشرت أفكار اقتصادية جديدة وحدثت إثرها تطورات اقتصادية ارتبط جزء منها بالاكتشافات الجغرافية وما صاحب ذلك من

[1] https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=21250&chapterid=5676&lang=en

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[3] عبد الله محمود الحوامدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 19،20.

نشاط التجارة الخارجية، فغيرت سياسة العصور الوسطى، وبذلك بدأت تتشكل أولى بوادر نظام اقتصادي جديد عرف فيما بعد بالنظام الرأسمالي.[1]

ويقوم النظام الرأسمالي على مجموعة من المبادئ وهي :[2]

- **الملكية الفردية لعوامل الإنتاج:** والتي تعني أنه بإمكان الأفراد كأشخاص طبيعيين أو مؤسسات امتلاك كل أشكال الثروة المادية، وأن القانون يعترف بهذه الملكية من حيث حمايتها ومراقبته، مع عدم تعارض هذا المبدأ مع تملك الدولة لبعض قطاعات الإنتاج الصناعي والخدمات ؛
- **الحرية الاقتصادية والمنافسة الحرة:** ينادي أنصار الفكر الرأسمالي بالحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، حيث يجب أن يتمتع الفرد بحرية تامة في مزاولة نشاطه الاقتصادي، سواء كان منتجا أو مستهلكا، وتؤمن الرأسمالية بسياسة "دعه يعمل دعه يمر" التي وضعها الكتاب الكلاسيك ودافعوا عنها بشدة ؛
- **المنافسة الحرة:** تعد المنافسة في الفكر الرأسمالي الوسيلة الرئيسية لتطوير الإنتاج والمجتمع، حيث يتنافس الأفراد في مزاولتهم للنشاط الاقتصادي بقصد زيادة دخولهم وأرباحهم ورفاهيتهم ؛
- **تحقيق الربح:** يعتبر تحقيق الكسب المادي الهدف المباشر لأي نشاط في الاقتصاد الرأسمالي في صورة دخل أو ربح ، وهذا يعني أن قرارات الإنتاج تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن حتى ولو على حساب الغير ؛
- **التدخل المحدود للدولة في الشؤون الاقتصادية:** يؤكد أنصار الفكر الرأسمالي أن الدولة لا ينبغي لها أن تتدخل في الشؤون الاقتصادية، وعليها أن تكتفي بدور الرقابة والحفاظ على الأمن وحماية الأفراد والممتلكات وحدود البلاد، ويطلق عليها في هذا النظام بالدولة الحارسة.

## 2.2.حل المشكلة الاقتصادية في إطار النظام الرأسمالي:

تعتبر الرأسمالية أن المشكلة الاقتصادية هي بالأساس مشكلة نقص الموارد الطبيعية نسبيا، نظرا إلى محدودية الطبيعة نفسها والتي لا تفي بالحاجات المادية الحياتية للإنسان التي هي في تزايد مستمر، فتنشأ المشكلة حول كيفية التوفيق بين الإمكانات الطبيعية المحدودة والحاجات الإنسانية المتزايدة[3].

---

[1] سكينة بويلي، **الفكر الاقتصادي عند إبن خلدون والمقريزي**، أطروحة دكتوراه في الفكر الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015، ص 354.

[2] سمير بن سحنون ، **المشكلة الاقتصادية بين الفكر الاقتصادي الرأسمالي والفكر الاقتصادي الاسلامي**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 08، العدد 3، 2009، ص 209-223، منشورة على الرابط:
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/127/8/3/61397

[3] جلال أحمد أمين ، **مبادئ التحليل الاقتصادي**، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1986، ص16.

يخضع النشاط الاقتصادي الرأسمالي لقوى السوق ( العرض، الطلب ) وجهاز الأثمان هو الذي يربط بين العرض والطلب فهو الأداة الفعالة لإيجاد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، لذلك فإن الثمن أو الأسعار تقف وراء كل القرارات للوحدات الاقتصادية ،[1] وبالتالي فإن الاقتصاد الرأسمالي يعتبر جهاز الثمن وسيلة أساسية لحل المشكلة الاقتصادي للاعتبارات التالية:[2]

- جهاز الثمن يختار السلع التي تنتج ونوع المنتجات، أي تخصيص الموارد الإنتاجية في إنتاج السلع والخدمات الأكثر ضرورة ؛
- جهاز الثمن يراقب اختيار الطرق الفنية للإنتاج وطرق تنظيم الإنتاج، وفي هذه الحالة سنجد أن المنتجين سيختارون الطرق الأكثر كفاءة أي التي تنتج لهم أكبر كمية من الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة؛
- جهاز الثمن يحدد حجم الوحدة الإنتاجية.

## 3. النظام الاقتصادي الاشتراكي:

### 1.3. تعريف النظام الاشتراكي ومبادئه:

يشتمل معنى الاشتراكية عدة مذاهب منضوية تحت مظلة النظام الاشتراكي(الاشتراكية المركزية، والاشتراكية اللامركزية، والاشتراكية الديمقراطية)، وعلى الرغم من تعدد هذه المذاهب وتباين اتجاهاتها فإنها تجتمع في نزعتها نحو مناهضة المذهب الفردي الحر الذي كرسته الرأسمالية، وتجمع على إحلال النظرية الجماعية محل النظرية الفردية.[3]

يعرف النظام الاشتراكي (أو النظام المخطط) بأنه المنهج الذي تمتلك من خلاله الدولة الموارد وخدمات عوامل الإنتاج، وتتخذ فيه الحكومة القرارات الهامة المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك بغرض المصلحة العامة ،[4] ويقوم النظام الاشتراكي على فلسفة اجتماعية هدفها الأساسي هو المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة، حيث تسود هذا النظام مجموعة من المبادئ تتماشى مع فلسفته الجماعية الأساسية، فعوامل الإنتاج مملوكة بالكامل أو تكاد للدولة، كما أن الملكية الخاصة محصورة في أضيق نطاق، ويهدف هذا النظام إلى تحقيق مجتمع " الكفاية والعدل "، والكفاية بمعنى حسن استغلال الموارد الاقتصادية النادرة المتاحة، والعدل بمعنى عدالة توزيع الدخول والثروات في المجتمع بين مختلف أفراده.[5]

---

[1] https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=21250&chapterid=5677

[2] سمير بارا ، مرجع سبق ذكره، رابط التحميل: https://moodle.univ-ouargla.dz/course/info.php?id=5488

[3] سكينة بويلي، مرجع سبق ذكره، ص 354.

[4] محمد ابراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[5] محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص72.

للنظام الاقتصادي الاشتراكي عدة أسس وخصائص نجمعها فيما يلي[1]:

- **الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج:** أي أن وسائل الإنتاج ملك للمجتمع وليس ملك الفرد، الملكية الفردية في النظام الاشتراكي تكاد تنحصر في أشياء بسيطة مثل السلع الاستهلاكية؛
- **جهاز التخطيط هو الذي يخصص الموارد:** يعتمد النظام الاشتراكي على جهاز التخطيط المركزي بدلا من جهاز الأثمان( نظام السوق )الذي تعتمد عليه الرأسمالية؛
- **زوال المنافسة التجارية** : وخلق منافسة من نوع آخر وهي المنافسة بين الأفراد والمؤسسات في زيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعا؛
- **إشباع الحاجات الجماعية:** كل حسب طاقته وكل حسب حاجته، حيث يقدم كل فرد خدماته إلى المجتمع بحسب طاقته، وفي المقابل يتسلم الفرد من المجتمع بحسب حاجته .

## 2.3. حل المشكلة الاقتصادية في إطار النظام الاشتراكي:

ينظر الفكر الاشتراكي للمشكلة الاقتصادية على أنها مشكلة التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع،[2] وفلسفة النظام الاشتراكي في حل المشكلة الاقتصادية تقوم على ما يعرف بجهاز التخطيط الذي يأخذ شكل هيئة أو لجنة وتقوم بدراسات وأبحاث مستفيضة مسبقة قبل أن تقدم على اقتراح السياسات التي تصدر بها بعد ذلك قرارات مركزية للتنفيذ، [3]ويعنى أسلوب التخطيط قيام سلطة مركزية تتولى مسؤولية التنسيق بين القرارات التي تتخذها الوحدات الاقتصادية المختلفة، وتتعدد الوسائل التي يمكن أن تستخدمها هذه السلطة المركزية للتأثير في قرارات الوحدات الاقتصادية، فيمكنها مثلا عن طريق تحديد حصص معينة التحكم فيما يمكن استخدامه من الموارد في الإنتاج والاستهلاك والتبادل لتتماشى مع الكميات المتاحة منها، كما يمكنها استخدام وسائل أخرى غير مباشرة، كسياسات منح الإعانات أو فرض الضرائب وذلك لتشجيع الوحدات الاقتصادية لاتخاذ بعض القرارات أو الحد من البعض الآخر، كما تستطيع السلطة المركزية أيضا فرض قواعد تنظيمية تلتزم الوحدات الاقتصادية بمراعاتها عند اتخاذ قراراتها، وأسلوب التخطيط يمكن أن يكون شاملا لجميع قطاعات الاقتصاد القومي، أو يكون جزئيا ويختص ببعض القطاعات دون غيرها.[4]

---

[1] غانم جلطي ، **محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2022/2021، ص 45.

[2] سمير بن سحنون ، مرجع سبق ذكره، رابط التحميل: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/127/8/3/61397.

[3] عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي ، مرجع سبق ذكره ، ص96.

[4] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 24.

## 4. النظام الاقتصادي المختلط:

### 1.4. تعريف النظام الاقتصادي المختلط وخصائصه:

يمكن تعريف النظام الاقتصادي المختلط بوصفه نظاما اقتصاديا يقوم بالجمع بين نظام التخطيط المركزي ونظام السوق الحر، أو ما بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي، فهو مزيج بين الحرية الاقتصادية، والتخطيط الاقتصادي الحكومي.[1]

ويعتبر النظام المختلط النظام الذي تتقاسم فيه الدولة مع القطاع الخاص ملكية الموارد، وتتخذ القرارات الهامة في ضوء المصلحة العامة والمصلحة الخاصة،[2] ويرى العديد من الاقتصاديين أن الدول التي اتبعت نموذج الاقتصاد المختلط هي تلك الدول التي استطاعت تحقيق نهضة ونمو اقتصادي لافت وأن هذا ينطبق على البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والصين،[3] فمن جهة اتجهت العديد من الدول الرأسمالية في السنوات الأخيرة وخاصة بعد أزمة ثلاثينيات القرن العشرين للأخذ بالإجراءات والممارسات المرتبطة بالنظام الاشتراكي وآليات عمله كالدور المهم للدولة في الأنشطة الاقتصادية، وتحويل بعض المشروعات من الملكية الخاصة إلى ملكية الدولة، واتخاذ أساليب للحد من الاحتكار ولتوزيع الدخل على أفراد المجتمع..إلخ، ومن جهة أخرى اتجهت أيضا دول المنظومة الاشتراكية إلى الأخذ بالعديد من سمات النظام الرأسمالي، المتمثلة في نقل بعض المشاريع من ملكية الدولة إلى الملكية الخاصة، وكذلك الاعتماد على مؤشرات السوق، والأسعار، والربحية المالية، وهذا ما يجعل النظام المختلط النظام الذي تحقق واقعيا في كل الأنظمة الاقتصادية المتبعة في دول العالم بشقيه الاشتراكي والرأسمالي، باعتباره النظام الذي يجمع بين سمات الأنظمة المختلفة، ويمكن من خلاله تفادي سلبيات كل نظام.[4]

يتشكل النظام الاقتصادي المختلط من جوانب مختلفة من النظام الرأسمالي والاشتراكي، لذلك يتسم بخصائص خصائص مميّزة، وفيما يأتي أهم خصائص النظام الاقتصادي المختلط ما يلي:[5]

- **الوجود المشترك للقطاعين العام والخاص:** يتسم النظام الاقتصادي المختلط بوجود وبقاء مشترك ومتناغم للقطاعات العامة والخاصة والمشتركة في الدولة؛
- **الملكية الخاصة والملكية العامة:** يتميز الاقتصاد المختلط بوجود خليط من الملكية العامة والخاصة؛
- **التخطيط الاقتصادي:** حيث توجد العديد من المحاولات لموازنة عملية تخصيص الموارد لتتزامن مع القوة الإنتاجية للرأسمالية والتوزيع العادل للاشتراكية؛

---

[1] https://academia-arabia.com/ar/reader/2/100589

[2] محمد ابراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3] https://academia-arabia.com/ar/reader/2/100589

[4] محمد صخري، **دراسة حول النظام الاقتصادي المختلط**، منشورة على الموقع الإلكتروني: https://www.politics-dz.com/ar /

[5] دانا النسور، **أهم المعلومات عن النظام الاقتصادي المختلط**، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني: https://rouwwad.com

- **حماية حقوق المستهلك:** حيث يتم منح المستهلكين حرية معززة لشراء المنتجات والخدمات التي يختارونها، وتنظم الحكومة أسعار المنتجات حتى لا يتم استغلالها من قبل القطاع الخاصة؛
- **حماية حقوق العمال :** حيث تحمي الحكومة في النظام الاقتصاديّ المختلط الطبقة العاملة من استغلال الجهات الخاصة، كما تتخذ بعضًا من الإجراءات لحماية مصالح القوى العاملة مثل قوانين المصانع وقانون الحد الأدنى للأجور؛
- **تقديم الضمان الاجتماعي:** يتوافر الضمان الاجتماعي في النظام الاقتصادي المختلط على شكل مزيج من شكلي الضمان الاجتماعي في الرأسمالية والاشتراكية، حيث يتم توفير الدخل من قِبل الحكومة فقط لعدد من الفئات في المجتمع كالمعاقين والعاطلين عن العمل وكبار السن؛
- **تدخل الدولة:** حيث يسمح لبعض الشركات بالانهيار، بينما يقدم للبعض الآخر مستوى معين من الدعم، ويكون هذا التدخل بهدف محاربة المنافسة الدولية أو تقديم إعانة للشركات لتبقى، وخاصة إذا كانت هذه الشركات كبيرة ولها أثرها في الاقتصاد.

## 2.4. حل المشكلة الاقتصادية في إطار النظام المختلط:

على اعتبار أن النظام الاقتصادي المختلط قائم على الجمع بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي فإن نظرته اتجاه حل المشكلة الاقتصادية تكمن في الجمع بين جهاز التخطيط المركزي على أساس تدخل الدولة لإيجاد حالة من التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وكذلك تبني جهاز الثمن وترك آليات السوق تأخذ مجراها لحل المشاكل الاقتصادية،[1] ومن خلال التفاعل بين جهاز التخطيط وآلية السوق يصل الاقتصاد إلى حالة التوازن، فقوى السوق يمكن أن تحقق التوازن بطريقة آلية من خلال ما أسماه آدم سميث "باليد الخفية"، ولكن في ظل غياب التخطيط لا يوجد ما يضمن تحقيق التنسيق المنشود في جميع الأسواق، كما لا يوجد أيضا ما يضمن أن التنسيق المحقق يتوافق مع الأهداف الاجتماعية المقبولة، وفي حالة النظام المختلط يستخدم أسلوب التخطيط لتصحيح مسار هذا التنسيق الناتج عن اليد الخفية وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة.[2]

## 5. النظام الاقتصادي الإسلامي:

### 1.5. تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي ومبادئه:

النظام الاقتصادي الإسلامي هو نظام مستقل مستمد من الشريعة الإسلامية وفقاً لتعاليمها وهو ما يميزه عن الأنظمة الاقتصادية الوضعية الأخرى، وهو ليس مجرد مبادئ وقواعد نظرية غير قابلة للتطبيق، وإنما هو نظام قابل للحياة والممارسة الفعلية من خلال مؤسسات وأجهزة تجسد هذه المبادئ[3].

---

[1] حنان شطيبي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 24،25.

[3] https://economistsarab.com

ووفقا لهذه الرؤية يمكن تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي بأنه "عبارة عن مجموعة الأحكام الشرعية الإسلامية التي تنظم حركة المال الواقع تحت سلطة السياسة الشرعية للدولة".[1]

ويرتكز النظام الاقتصادي الإسلامي على مجموعة من المبادئ والأركان تتصف بالوسطية والاعتدال والاستقامة، وتتمثل هذه الأركان فيما يلي[2]:

- **ملكية ذات أشكال متنوعة:** فالنظام الإسلامي يختلف في مبدأ الملكية وأشكالها عن النظام الرأسمالي أو الاشتراكي، فهو لا يسلم مع الرأسمالية بأن الملكية الخاصة هي المبدأ، ولا يسلم أيضا مع الاشتراكية بأن الملكية العامة هي المبدأ، ولكن يسلم بالملكية ذات الأشكال المتعددة أي بملكية خاصة بمصادرها المتعددة وملكية عامة أي ملكية الدولة ؛
- **حرية محدودة بالقيم الإسلامية في مجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك:** بينما تنطلق الحريات دون ضوابط في النظام الرأسمالي، وبينما يصادر النظام الاشتراكي كل الحرية الفردية، فإن النظام الإسلامي يسمح للأفراد بممارسة حرياتهم ضمن نظام القيم والمثل التي تجعل الحرية أداة خير للمجتمع ؛
- **عدالة اجتماعية تقوم على التكامل والتوازن:** لا يوجد حتى الآن نظام جسد مبدأ العدالة الاجتماعية وحدد مفهومه دون التقليل من قيمة الفرد كما حدده وجسده النظام الإسلامي، حيث حدد على الدولة ضمان معيشة أفراد المجتمع الإسلامي ضماناً كاملاً بتوفير وسائل العمل للقادر وبكفالة غير القادر.

## 2.5. حل المشكلة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي:

فيما يتعلق بموقف الاقتصاد الإسلامي إزاء المشكلة الاقتصادية فهو يختلف عن موقف الفكر الاقتصادي الوضعي في ذلك اختلافا جذريا، سواء من حيث طبيعة هذه المشكلة أو من حيث أسلوب حلها، فلا يعتبر الاقتصاد الإسلامي أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الموارد النادرة نسبيا أو الاختيارات البديلة كما يرى الرأسماليون، كما أنها ليست مشكلة تناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع كما يعتقد الاشتراكيون،[3] ولكنها مشكلة متعددة الجوانب سلوكية أخلاقية، وظيفية، فالجانب السلوكي الأخلاقي مرتبط بإفراط الإنسان في الاستهلاك وتبذير الموارد، والجشع، والركون إلى الكسل، وترك العمل، وكذلك نهب الدول الكبرى لخيرات الدول المستعمرة والمستضعفة، أما الجانب الوظيفي فيبرز في عدم قدرة الدول على أداء وظيفتها في تحقيق العدل

---

[1] حميدة صابور كاظم الأعرجي، مرجع سبق ذكره، ص 189.

[2] توفيق أزراق، **الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي وأهم المبادئ التي تحكمه**، مقالة علمية منشوره على الرابط:
https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/1448682

[3] سمير بن سحنون، مرجع سبق ذكره، رابط التحميل: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/127/8/3/61397

بإعادة التوزيع للناتج بين أفراد المجتمع،[1] وبالتالي فإن حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي يتحقق في إطار العودة إلى منهج الدين الإسلامي وتعاليمه، وذلك للسعي إلى الاستغلال الأمثل والعقلاني لموارد المجتمع دون تبذير، والعمل الجاد والمستمر لطلب العلم والمعرفة وإجراء البحوث واكتشاف موارد جديدة، وإقامة العدل في إعادة التوزيع للثروة في المجتمع من خلال تطبيق الزكاة وتصفية المعاملات من الربا.[2]

## المحور الثالث: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية: الإنتاج، والتوزيع

يعبر مفهوم النشاط الاقتصادي عن المجهود الذي يبذله الفرد لإشباع حاجاته أو للحصول على الأموال والسلع والخدمات، كما يعبر عن الأفعال والمبادلات التي يتخذها الفرد في الميدان الاقتصادي بدء بالإنتاج وانتهاء بالاستهلاك،[3] ويظهر النشاط الاقتصادي كمجموع من العلاقات بين وحدات اقتصادية منها أشخاص و عائلات و منشآت و إدارات و بلدان، و تتمثل هذه العلاقات في تيارات اقتصادية منها تيارات للمنتجات وتيارات للخدمات وتيارات للنقود والعملات.[4] وسنتطرق في هذا المحور لدراسة عمليتين أساسيتين من العمليات الاقتصادية وهما الإنتاج والتوزيع.

### أولا: الإنتاج

عند التطرق إلى مفهوم الإنتاج عادة ما يتجه ذهن الكثيرين إلى الصناعة ويعتقدون أن الإنتاج يتم فقط في قطاع الصناعة، حيث يختصر تعريف الإنتاج مثلا بأنه مجموعة العمليات التي تتم على المواد الأولية من أجل تحويلها إلى منتجات قابلة للاستهلاك باستخدام الآلات والمعدات والعمال، إلا أن عملية التحويل في الصناعة ليست الوحيدة التي تعبر عن الإنتاج، بحيث عملية الإنتاج إذا كانت في جوهرها نوعا من التحويل، فهذا التحويل لا يتم فقط في قطاع محدد من القطاعات الاقتصادية، فالمؤسسات الفلاحية سواء زراعية أو تربية مواشي أو غيرها تقوم بعمليات تحويل في عدة أشكال، ولعدة عوامل إنتاج، قد تكون في صورة مواد وأسمدة، بذور، أدوات وأجهزة مستعملة ويتم مزجها في مجموعها للحصول على شيء جديد أكثر قيمة استعمالية، كما أن نفس جوهر العملية الإنتاجية يظهر في القطاعات الخدمية كمؤسسات التكوين، والمستشفيات، والفنادق، وغيرها، إذ يتم مزج اليد العاملة في صورها المختلفة وعدد من المواد الأولية، كالطاقة، مع الآلات والتجهيزات ويتم تنظيم مزجها بالنسب المطلوبة لأجل تحقيق عملية تقديم الخدمة، وهذا يعني أن عملية الإنتاج هي عملية تحويلية تتم في جميع القطاعات.[5]

---

[1] https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=21250&chapterid=5677

[2] طيب طيبي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[3] حنان شطيبي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[4] رفيقة يخلف، مرجع سبق ذكره، رابط التحميل: https://moodle.univ-chlef.dz/ar/course/info.php?id=1625

[5] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، دون تاريخ نشر، ص 305.

## 1.تعريف الإنتاج:

"يعرف الإنتاج بأنه خلق منفعة أو إضافة منفعة لأي سلعة لتصبح قابلة للإشباع" ، [1] فعملية الإنتاج عملية اجتماعية في أثنائها تقوم العلاقات بين أفراد المجتمع، هذه العلاقات الاجتماعية للإنتاج تقوم على التعاون بين أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم.[2]

بمفهوم آخر فإن الإنتاج هو كل ما يؤدي إلى إيجاد المنفعة أو إلى زيادتها في صورة سلع أو خدمات، تحويل المواد الخام إلى سلع متنوعة، ونقل السلع من مكان توافرها إلى مكان يندر فيه وجودها، وتخزين المحصول من وقت الحصاد لتوزيع عرضه على مدار العام حسب الحاجة إليه، وغيرها.[3]

## 2. عناصر الإنتاج:

للوصول لعملية الإنتاج لا بد من توفير المقومات الأساسية للقيام بهذه العملية، وقد أطلق عليها تسمية عناصر الإنتاج، ويقصد بعناصر الإنتاج بأنها "العوامل التي تستعمل وتشترك في إنتاج السلع والخدمات".[4] ويمكن تقسيم هذه العناصر إلى أربعة عناصر رئيسية وهي الأرض والعمل، رأس المال والتنظيم، وسنوضح كل منها فيما يلي:

**1.2. الأرض:** وهي ذلك الجزء اليابس من الكرة الأرضية، أي كل الموارد الطبيعية التي لم يتدخل الإنسان في إيجادها، فالأرض تشمل كل ما أوجده الله تعالى وسخره للإنسان وتشمل المعادن التي في باطنها والغابات والموارد المائية والثروات الطبيعية على سطحها.[5]

**2.2.العمل:** يقصد بالعمل هنا العمل الإنساني الذي يمثل جهدا بشريا عضليا وذهنيا، ويتوقف دور العمل في الإنتاج على حجم اليد العاملة وعلى كفاية العمل في الإنتاج، ويعتبر العمل من أبرز عوامل الإنتاج وأسسها.[6]

**3.2.رأس المال:** هو عبارة عن مجموعة من الأموال المادية التي تستخدم في الإنتاج لزيادة إنتاجية العمل الإنساني، أو هي الثروة التي تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى، ويعبر عن رأس المال بمجموع السلع الموجودة في المجتمع في لحظة معينة ويعبر عنه أيضا برأس المال العيني أو الفني، وفكرة رأس المال الفني

---

[1] ضرار العتيبي وزملاءه، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] ديودار محمد، مرجع سبق ذكره، ص 276.

[3] عبد الحكيم طلبة مختار ، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، جامعة القاهرة، مصر، 2017، ص 125.

[4] ضرار العتيبي وزملاءه، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[5] سعد بن حمدان اللحياني، **مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، 2007، ص 38.

[6] طلبة مختار عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص 126.

فكرة عامة تعرفها جميع النظم الاقتصادية، أما رأس المال القانوني يعترف به للأفراد في النظم التي تقر حق الملكية الفردية للموارد الإنتاجية بينما يعترف بها للجماعة في النظام الاشتراكي.[1]

**4.2.التنظيم:** هو عملية التأليف بين العناصر الإنتاجية الأخرى( الأرض، والعمل، ورأس المال) وفق علاقة معينة من أجل إتمام العملية الإنتاجية مع تحمل مخاطر الإنتاج، وتكمن المخاطرة في عدم اليقين من عائد العملية الإنتاجية،[2] فقد أضاف "مارشال" إلى عوامل الإنتاج التقليدية عاملا رابعا وهو التنظيم، ويتولى مهمة تنظيم الإنتاج شخص طبيعي أو معنوي يعرف بالمنظم، ويتمثل جوهر وظيفة المنظم في التوفيق بين عناصر الإنتاج في ضوء التنبؤات التي يجريها في اتجاهات الطلب على المنتجات متحملا كل المخاطر التي تترتب على هذه التنبؤات.[3]

## 3. أهمية الإنتاج:

للإنتاج أهمية كبرى تكمن أساسا في خلق وتحقيق المنافع الاقتصادية لأفراد المجتمع، كما تعتبر عملية الإنتاج الدافع والمحرك للعجلة الاقتصادية باعتبارها صلب النشاط الاقتصادي، ومنها تبدأ الدورة الاقتصادية (إنتاج، توزيع، تبادل، واستهلاك)، و يمكن إبراز أهمية الإنتاج في النشاط الاقتصادي في بعض النقاط وهي:[4]

- **تحقيق المنفعة الشكلية (التحويلية):** وذلك بتحويل جوهر المادة من شكل إلى آخر يمكن أن يستفيد المستهلك منه في شكل سلعة أو خدمة ؛
- **تحقيق المنفعة المكانية:** وتتمثل في عملية نقل المنتجات من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها، أو إلى أماكن أخرى أين تزيد الحاجة إليها والطلب عليها من قبل المستهلكين ؛
- **تحقيق المنفعة الزمانية:** وتتمثل في عملية التخزين، أي الاحتفاظ بالمنتجات (خاصة في مواسم تكثر فيها تلك المنتجات) إلى حين الحاجة إليها، واختيار الوقت المناسب لبيعها ؛
- **تحقيق المنفعة المتبادلة:** وتتمثل هذه العملية بإمكانية تدخل الوسطاء لمحاولة إيصال فائض الإنتاج من مراكز الإنتاج إلى مراكز الحاجة إليها وهي الأسواق التي يتواجد بها مختلف أنواع المستهلكين ؛
- **تحقيق المنفعة الاجتماعية:** وهي محصلة المنافع السابقة ويمكن تحقيقها بتكامل النشاط الاقتصادي عن طريق تحقيق الأهداف والفعالية الإيجابية .

تؤدي بعض منافع الإنتاج السابقة الذكر بشكل غير مباشر إلى زيادة النمو وتحفيز الإنتاجية في الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء، فعند إجراء العملية الإنتاجية في وقتها المناسب المخطط له سيؤدي ذلك إلى

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 126.

[2] سعد بن حمدان اللحياني ، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[3] عبد الحكيم طلبة مختار ، مرجع سبق ذكره، ص 153

[4] محمود الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص ص 37، 38.

وفرات في عدة جوانب أهمها عمليات التخزين، حيث أن دخول المواد الخام المستخدمة في عملية التصنيع التي تتم في وقتها المناسب، سيقلل الحاجة لعملية التخزين التي بدورها تزيد من الإنتاجية وتخفض التكاليف.

## 4. دالة الإنتاج:

تعبر دالة الإنتاج عن العلاقة الفنية بين الناتج الفني من سلعة ما والكميات المستخدمة في المدخلات، كما أنها تعبر عن العلاقة المادية بين كمية الموارد الداخلة في العملية الإنتاجية وبين ما ينتج من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة، وذلك بغض النظر عن أسعار السلع المنتجة.[1]

تعتبر دالة الإنتاج صياغة رياضية للعملية الإنتاجية التي تتمثل في مزج عوامل الإنتاج مدخلات قصد الحصول على مخرجات في صورة سلع أو خدمات، هذه العملية يعبر عنها بلغة الرياضيات " بدالة الإنتاج " التي تأخذ الشكل التالي :

$$Q= f( x , y , z \dots)$$

حيث يمثل ( Q) كمية الإنتاج أو ما يسمى بالمخرج ، و (X ,Y,Z) عناصر الإنتاج أو المدخلات، وتشير هذه الصيغة الرياضية إلى أن ما يحدد كمية الإنتاج من سلعة ما هو بالأساس الكميات المستخدمة من العناصر الداخلة في عملية إنتاج هذه السلعة، وبالتالي تكون كمية الإنتاج هي المتغير التابع بينما المدخلات المذكورة هي المتغيرات المستقلة .

لدالة الإنتاج صور مختلفة منها "دالة الإنتاج الثابتة" التي تعتمد على تغيير عنصر واحد من عناصر الإنتاج مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة، ومنها "دالة الإنتاج المتغيرة " التي تعتمد على تغيير جميع عناصر الإنتاج في أن واحدة و بمعدلات متباينة، كما توجد دالة الإنتاج المتزايدة والمتناقصة وكل ذلك يعتمد على طبيعة توليفة عوامل الإنتاج المستعملة في العملية الإنتاجية.[2]

## 5.نظم الإنتاج:

يعبر نظام الإنتاج عن الصيغة التي تجمع بها عناصر النشاط الإنتاجي من أجل إنتاج السلع والخدمات،[3] وهناك عدة أنظمة للإنتاج وذلك حسب عدة معايير، وسنتناول أهمها فيما يلي:

---

[1] أم الخير فرد ، **أهمية العامل التقني في عملية الإنتاج، حالة الجزائر**، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2006/2005، ص 51.

[2] فيصل بوطيبة، **مدخل لعلم الاقتصاد**، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر،2017، ص 121

[3] رفيق زراولة، **محاضرات في إدارة الإنتاج والعمليات**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص 11، منشورة على الرابط: https://fsecg.univ-guelma.dz/sites/default/files/m7.pdf

**أ. الأنظمة الإنتاجية حسب معيار نوع القطاع:** وتنقسم إلى:

- **النظام الإنتاجي الصناعي:** ويعبر عن الصيغة التنظيمية للإنتاج، ويتألف من ثلاث أجزاء رئيسية، وهي المدخلات، العمليات، والمخرجات ؛
- **النظام الإنتاجي الخدمي:** حسب هذا المعيار فإن النظام الإنتاجي الخدمي يرتبط بالصيغة التنظيمية لإدارة العمليات.

**ب.الأنظمة الإنتاجية حسب معيار تنظيم تدفقات الإنتاج:** وتتمثل إجمالا فيما يلي:

– **نظام الإنتاج المستمر:** هو إنتاج نمطي في مخرجاته، وقد يكون نمطياً في مدخلاته، يتم على آلات متخصصة أو في خطوط إنتاج، ونقصد بالإنتاج النمطي أن له نفس الأبعاد والخواص خلال الفترة الإنتاجية، أي نفس المقاييس ونفس النوعية، ونفس الشكل وكذا نفس الاختصاص، كما أنه إذا توقفت مرحلة من مراحل الإنتاج أدى إلى توقف العملية الإنتاجية ؛

– **نظام الإنتاج المتقطع:** هو إنتاج غير نمطي في مخرجاته، ولا يتم إنتاجه إلا بعد تحديد المواصفات من طرف العميل أو المستهلك المباشر، وقد يكون نمطياً في مدخلاته، والمقصود بأنه غير نمطي في مخرجاته أن مخرجاته تختلف من حيث الشكل والنوع والتخصص، وذلك حسب أذواق المستهلكين وحسب طلبهم، وينقسم إلى قسمين :إنتاج دفعات متكررة للطلب حسب الخصائص المطلوبة أو المواصفات التي يطلبها العميل، **و**إنتاج دفعات متكررة للتخزين مثل صناعة الألبسة (حسب الفصول) ؛

**ج. نظام الإنتاج بالمشاريع:** يسمى بنظام الإنتاج الوحدوي، فمن أجل إنتاج منتوج وحيد ، جسر، طائرة، آلة خاصة مثلا، تجمع الموارد الضرورية مرة واحدة، وتستخدم طرق تسيير خاصة تسمح بالتحكم في التكاليف، ويتطلب هذا النوع من التنظيم امتلاك المؤسسة قدرات كبيرة وبرمجة للموارد .

## ثانيا: التوزيع

### 1. تعريف التوزيع:

يعرف التوزيع بأنه عملية إيصال المنتجات ( السلع والخدمات) إلى المستهلك النهائي أو المشتري الصناعي وذلك عن طريق مجموعات الأفراد والمؤسسات التي يتم عن طريقها خلق جملة من المنافع الزمانية والمكانية

والحيازية للسلع،[1] ويتضمن التوزيع الأنشطة التي يتم أداؤها من أجل انسياب (تدفق) المنتجات من سلع وخدمات من منتجيها إلى مستهلكيها(أفراد/مؤسسات).[2]

وتتمحور هذه الأنشطة حول النقاط التالية:[3]

- **جمع المعلومات:** حول الزبائن والمنافسين وباقي الفاعلين في السوق ؛
- **الاتصال والترويج:** إعداد ونشر المعلومات الكفيلة بتحفيز الشراء؛
- **التفاوض:** أي البحث عن صيغة توافق حول شروط التبادل ؛
- **استلام الطلبيات:** المحولة للمنتج بناء على نوايا الشراء لدى الزبائن ؛
- **التمويل:** بشكل أساسي تمويل المخزونات اللازمة على طول سلسلة التوزيع ؛
- **إدارة المخاطر:** الناجمة عن مختلف العمليات الممارسة في إطار التوزيع ؛
- **التوزيع المادي:** النقل، التخزين، المناولة ؛
- **الفوترة:** تحصيل المبالغ المالية ؛
- **نقل الملكية:** من البائع إلى المشتري.

## 2.أهمية التوزيع:

يعتبر التوزيع المرحلة التي تتبع عملية إنتاج السلع والخدمات قصد إيصالها للزبائن، وهو ما يجعل التوزيع ذا أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي، فلولا وجود هذه العملية لما تمكن المستهلك من الحصول على ما يحتاجه من سلع وخدمات بالكمية المناسبة، والسعر المناسب، وفي الوقت المناسب ومن المكان المناسب، لذا يسعى المنتجين لأن تتم عملية التوزيع بأعلى كفاءة وفعالية، ومن جهة أخرى فإن الموزعين يقومون بكل ما من شأنه أن يمكنهم من أداء أنشطة التوزيع بالشكل الذي يحقق رضا المنتج والمستهلك على حد سواء ،[4] وتتجلى أهمية التوزيع في إيجاد توليفة بين الطرفين على النحو التالي:[5]

**أ. بالنسبة للمنتج:** يمكن تلخيص أهمية التوزيع بالنسبة للمنتج في النقاط التالية:

- المحافظة على السلع أثناء التخزين والنقل؛
- استخدام أفضل الوسائل لنقل السلع ؛

---

[1] ناجي معالا، رائق توفيق، **أصول التسويق، مدخل تحليلي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 241.

[2] نعيم حافظ أبو جمعة، **التسويق الابتكاري**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر،2011 ، ص 235.

[3] عبد النور هبال ، **محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2022/2021، ص 42.

[4] نعيم حافظ أبو جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 235.

[5] http://tele-ens.univ-khenchela.dz/moodle/course/info.php?id=2195

- ضمان كفاءة المخازن واتخاذ الإجراءات والأنظمة المتعلقة بكفاءة التخزين ؛
- تحقيق ميزة تنافسية أكيدة إذا تم القيام بمختلف أنشطته بطريقة فعالة ؛
- توفير إمكانية تحقيق التكامل الأفقي والتكامل الخلفي، والمقصود بالتكامل الأفقي تحقيق أقصى قدر من المرونة في السيطرة على قنوات التوزيع ونقل المنتجات والخدمات إلى الزبون، أما التكامل الخلفي فيوفر نفس القدر من المرونة في تهيئة عناصر المدخلات من مصادرها.

**ب. بالنسبة للمستهلك:** كذلك للتوزيع أهمية كبيرة بالنسبة للزبون، هذه الأهمية تتمثل في النقاط التالية:

- الإسهام في تعريف الزبون بالأعداد الكبيرة والهائلة من السلع والخدمات عن طريق قيامه بوظيفة النقل وعرض وترتيب السلع في أماكن وأوقات تواجد الزبائن ؛
- يعمل كأداة تحقيق التوازن بين المعروض من السلع والطلب عليها، عن طريق نشاط التخزين والنقل، حيث يتم تخزين السلع الموسمية لوقت طلبها أو الحاجة إليها، كما يعمل على طرح المنتجات التي تكون مفتقرة ومطلوبة في السوق بكثرة ؛
- القيام بوضع المنتج في متناول الزبون في المكان والزمان الذي يرغب فيه ؛
- تقسيم وتفكيك الأحجام الكبيرة من المنتجات إلى أحجام متوسطة أو صغيرة تكون في متناول الزبون ؛
- تقديم الخدمات المرافقة للمنتج .

## 3.سياسات التوزيع:

هناك عدة سياسات يتبعها المنتج في التوزيع سنذكر أهمها فيما يلي:

- **التوزيع المباشر:** يعرف التوزيع المباشر على أنه قيام المنتج بالبيع مباشرة إلى المستهلك دون وسطاء،[1] ويلجأ المنتجون عادة إلى التوزيع المباشر لعدة أسباب نذكرها فيما يلي:[2]
  - ضمان الحصول على الربح دون مشاركة الوسطاء من خلال تخفيض الأسعار؛
  - رغبة المنتج في الرقابة على السوق وعلى الجهود البيعية لضمان فعاليتها ؛
  - عدم تعاون الوسطاء في توزيع منتجات الشركة ؛

[1] محمد عصام المصري، **التسويق، الأسس العلمية والتطبيق**، مكتبة عين شمس، مصر، دون تاريخ نشر، ص 106.

[2] محمد فريد الصحن، **قراءات في إدارة التسويق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996، ص 249.

- محاولة التخلص من المخزون والبحث عن أسواق جديدة ؛
- الحصول على المعلومات المتعلقة بالسوق والتغييرات فيه ومعرفة ردود فعل المستهلك من السلعة بصورة سريعة .

- **التوزيع غير المباشر:** يتم استعمال سياسة التوزيع غير المباشر بالاعتماد على الوسطاء من أجل تصريف منتجات المؤسسات نتيجة لاتساع الأسواق التي يخدمها المنتجون بما لا يمكنهم من تغطية هذه الأسواق من خلال اتصالهم المباشر مع المستهلك، وبذلك يكون التوزيع المباشر حلقة وصل بين المنتج والمستهلك.[1]

وتبرز مجموعة من الأسباب تؤدي بالمنتج إلى الاستعانة بالوسطاء لأجل إيصال المنتجات إلى المستهلك، من بينها نذكر:[2]

- انخفاض القدرة المالية للمنتج لتمويل برنامج شامل للتسويق المباشر، أو ضعف الحصة السوقية وانخفاض المبيعات يؤدي على قيام الوسطاء بالتوزيع بتكلفة أقل دون تحمل المنتج لأعباء كثيرة ؛
- تزايد المسافة بين المنتج والمستهلك نتيجة لاتساع رقعة السوق يدفع المنتجين للاستعانة بخدمات الوسطاء المتمركزين في مواقع قريبة من المستهلكين ؛
- ارتفاع مستوى معرفة السوق بالسلعة بحيث تحتاج إلى خدمات محدودة وجهد بيعي واتصال كبير، وهذا ما يقوم به الوسطاء ؛
- كفاءة الوسطاء العالية في أداء الأنشطة التسويقية ما يمكنهم من الاتصال بالعملاء وخدمتهم بدرجة عالية من الجودة ؛
- اعتبار الوسطاء مورد خارج الميزانية في الوقت الذي ينظر للتكلفة المتزايدة باستمرار للتوزيع المباشر على أنها السبب الرئيسي لاعتماد بعض المنتجين على الوسطاء .

## المحور الرابع: الاستهلاك

### أولا: تعريف الاستهلاك وأنواعه:

يعتبر الاستهلاك ظاهرة اقتصادية طبيعية يمارسها الأعوان الاقتصاديون من أجل تحقيق رغباتهم ومتطلباتهم الأساسية المختلفة، وكذا أفراد المجتمع، وهو من أهم محركات الاقتصاد باعتباره مكونا رئيسيا من

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 253.

[2] محمد أمين بولحبال، **دور التوزيع في تنافسية المؤسسة، حالة شركة فرويتال كوكاكولا– الجزائر**، رسالة ماجستير فرع تسويق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 1010/2009، ص 25.

مكونات الطلب الكلي في اقتصاديات الدول ،[1] بالإضافة إلى ذلك فهو عنصر أساسي في الدورة الاقتصادية وعاملا محفزا لعملية الإنتاج.

**1. تعريف الاستهلاك:**

يعرف الاستهلاك على أنه ذلك الجزء المتقطع من الدخل الذي يوجه للإنفاق على السلع والخدمات بغرض إشباع حاجات الأفراد والجماعات،[2] ويعبر الاستهلاك عن حصول الأفراد والأسر على السلع والخدمات المختلفة من أجل استخدامها نهائيا، ويشكل الإنفاق الاستهلاكي الجزء الأكبر من الإنفاق الكلي على السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد القومي.[3]

وبمعنى أعمق الاستهلاك هو استخدام السلع أو إتلافها أو التمتع بالخدمات، وذلك من أجل إشباع حاجات أو رغبات معينة، وينظر إليه أيضا على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية، وللاستهلاك دور أساسي في تركيب البنية الاقتصادية وفي تحريك العجلة الاقتصادية، إذ أن الاستثمارات وفرص العمل هما أمران متعلقان بحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات.

**2. أنواع الاستهلاك:**

يصنف الاستهلاك إلى الأنواع التالية:[4]

**أ. الاستهلاك الوسيط:** ويعني أن الإنتاج يستهلك وسيطا أي أنه يستخدم في شكله الذي أنتج عليه في إنتاج سلعة أخرى، وهذا الاستهلاك الوسيط هو ما يعبر عنه بمستلزمات الإنتاج أو السلع الوسطية .

**ب. الاستهلاك النهائي:** ويقصد بذلك أن الإنتاج يستهلك استهلاكا نهائيا بما ينطوي عليه استخدام المنتجات من السلع والخدمات، أو التمتع بها لإشباع أغراض الاستهلاك، وبحيث لا ينتج عن هذا الاستهلاك إنتاج سلعة أخرى تصلح لإشباع حاجة ما، وفي ضوء ذلك يكون الاستهلاك النهائي في مفهومه الاقتصادي يعبر عن استخدام السلع والخدمات في إشباع الاحتياجات المباشرة لأفراد المجتمع، ويتكون الاستهلاك النهائي من عنصرين:

- **الاستهلاك الخاص:** وهو استخدام أفراد القطاع العائلي للسلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال ويطلق عليه في بعض الأحيان استهلاك الأفراد أو استهلاك القطاع العائلي، وإن السلع التي تدخل في

---

[1] عز الدين مخلوف، سعاد بن يحي، **هوس الاستهلاك يوقف عجلة التنمية في الجزائر**، مجلة البديل الاقتصادي، العدد08، 2017، ص 198-217.

[2] فيصل بوطيبة ، مرجع سبق ذكره، ص 135.

[3] https://moodle.univ-chlef.dz/ar/course/info.php?id=1625

[4] نصر ضو، **الاستهلاك العائلي والنظريات المفسرة له**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 2013، المجلد06، العدد 02، ص 313-302.

نطاق الاستهلاك الخاص تقوّم بسعر السوق (سعر التكلفة + صافي الضرائب غير المباشرة +هامش الربح) ؛

- **الاستهلاك العام:** وهو استخدام أفراد المجتمع للخدمات التي يقدمها إليهم قطاع الخدمات الحكومية بلا مقابل أو بمقابل رمزي، ويطلق عليه أيضا اسم الاستهلاك الجماعي، ولا تقوم السلع التي تدخل في نطاق الاستهلاك العام بسعر السوق وإنما تقدر بقيمة الخدمة العامة ( قيمة الأجور والمرتبات المدفوعة لإنتاج الخدمة العامة + قيمة مستلزمات إنتاج الخدمة).

**ج. الاستهلاك السلعي والاستهلاك الخدماتي:** يعتمد هذا التقسيم على طبيعة الشيء المستهلك أي إذا كان سلعة أو خدمة، فالاستهلاك السلعي يعرف بأنه استخدام لما له وجود مادي، مثل السكر والحليب لإشباع حاجات الفرد من الغذاء، أو كاستخدام الملابس أو الأثاث وغيرها من مجموعة السلع، أما الاستهلاك الخدماتي فيعرف بأنه استخدام ما ليس له وجود مادي مثل النقل، التعليم، العلاج، وغيرها من مجموع الخدمات.[1]

## ثانيا: سلوك المستهلك والعوامل المؤثرة في الاستهلاك:

### 1. تعريف سلوك المستهلك:

عرف "إنجل " Engel سلوك المستهلك بأنه "الأفعال والتصرفات المباشرة للأفراد من أجل الحصول على المنتج أو الخدمة، ويتضمن إجراءات اتخاذ القرار"،[2] ويتميز سلوك المستهلك بأنه محصلة دافع أو عدة دوافع، وهو سلوك هادف متنوع، مرن، يتعدل ويتبدل حسب الظروف، ويختلف من شخص إلى آخر، وكثيرا ما يتدخل اللاشعور في إحداث السلوك الاستهلاكي، كما أنه من الصعوبة بما كان التنبؤ به.[3]

### 2. العوامل المؤثرة في السلوك الشرائي للمستهلك:

وهناك جملة من العوامل التي تؤثر في السلوك الشرائي للمستهلك، منها عوامل ذاتية وأخرى موضوعية.

### 1.2.العوامل الذاتية:

هي عبارة عن العوامل التي تؤدي إلى ميل الأفراد للامتناع عن الإنفاق من دخولهم وتكون مرتبطة بالاحتياط للمستقبل، وبعد النظر والتقدير واستغلال فرص الاستثمار، ويمكن اختصار هذه العوامل فيما يلي:[4]

---

[1] شهرزاد مغدوري، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2] محمد جاسم الصميدعي، رشاد يوسف محمد، **التسويق: التحليل، التخطيط، الرقابة**، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 116.

[3] عبد الرحمن أحمد يسري، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[4] مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات**، دار الرواد، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 111.

- الرغبة في تكوين احتياطي للأحداث الطارئة ؛
- إيجاد ظروف أحسن في المستقبل مثل تحسين ظروف العيش لمرحلة الكبر، أو تعليم الأولاد، أو ما شابه ؛
- التمتع بالاستقلالية ؛
- القيام بالمضاربة في أسواق الأوراق المالية كلما كانت الفرصة مواتية، أو الاستثمار بأي شكل آخر؛
- تكوين ثروة تبقى للخلف.

### 2.2.العوامل الموضوعية:

تتمثل في الحقائق الموضوعية عن المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، والتي تؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى اليسار فينتج عن ذلك زيادة الاستهلاك، أو انتقالها إلى اليمين فيؤدي ذلك إلى انخفاض الاستهلاك، وأهم هذه العوامل ما يلي:[1]

- **الثروة:** تعرف الثروة بأنها جميع ممتلكات الأفراد من الأموال المالية، والعقارية، فعند زيادة الثروة نجد أن الاستهلاك يزيد حتى وإن لم يتغير الدخل، أي أن الفرد سينفق أكثر من السابق، وهذا بدوره يؤدي إلى انتقال منحنى الاستهلاك والعكس صحيح في حالة انخفاض الثروة ؛
- **الدخل:** يلعب الدخل دورا هاما في تحديد استهلاك الأفراد فبزيادته يزداد الاستهلاك والعكس صحيح، فأصحاب الدخول الضعيفة والمتوسطة ينفقون أكثر على عناصر الاستهلاك الشخصية كالغذاء واللباس، والتعليم، بينما الأكثر دخلا ينفقون على عناصر أخرى بمستوى أعلى كالسيارات، السفر، الترفيه وغيرها؛
- **مستوى الأسعار:** تتأثر القيمة الحقيقية للأصول السائلة بشكل مباشر بالتغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار، وهذا الأثر عادة ما يطلق عليه أثر "بيجو" ، فاتجاه مستوى الأسعار إلى الانخفاض سيؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للأصول السائلة أي القوة الشرائية للثروة، وسيؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الدخل الذي يخصص للاستهلاك، والعكس صحيح مع ارتفاع مستوى الأسعار؛
- **معدل الفائدة:** تعتبر أسعار الفائدة عوائد وحوافز للادخار، فعند زيادة أسعار الفائدة تزداد الفرصة الضائعة على الاستهلاك، وهذا يؤدي إلى زيادة مستوى الادخار، أي إنفاق مبالغ أقل على السلع والخدمات، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤدي إلى انتقال منحنى الاستهلاك إلى الأسفل، بمعنى أنه عند نفس مستوى الدخل السابق تنخفض الكميات الاستهلاكية، وعندما تنخفض أسعار الفائدة سيؤدي ذلك على انتقال منحنى الاستهلاك إلى أعلى وبالتالي زيادة الكميات الاستهلاكية ؛

[1] حنان شطيبي، مرجع سبق ذكره، ص 72-74.

- **التوقعات:** تؤثر التوقعات والتنبؤات الخاصة بالدخل والأسعار والثروة على معدلات الاستهلاك، فإذا توقع الفرد زيادة في دخله فإنه سيقوم بشراء كميات أكبر من السلع والخدمات على اعتبار ما سيحصل عليه في المستقبل، ورغم أن الدخل الحالي لم يتغير بعد، إلا أن سلوك المستهلك قد تغير وانعكس على شرائه، وهذا يعني أن منحنى الاستهلاك قد انتقل إلى الأعلى، وبشكل عام كلما كانت التوقعات متفائلة حول الدخل والثروة، كلما ازداد الاستهلاك عند الأفراد، والعكس صحيح، فالتوقعات المتشائمة تدعو إلى تقليل الاستهلاك، والميل أكثر نحو الادخار؛
- **الآثار الديمغرافية والعوامل الاجتماعية:** مما لاشك فيه أن الزيادة السكانية تعني بشكل عام زيادة الإقبال على الاستهلاك، وإن البعد السكاني للاستهلاك لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية، بل يتعدى إلى التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي والثقافي وغيرها، ومن هنا فإن كانت الزيادة السكانية تعني زيادة الاستهلاك في المطلق، فإن التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي والثقافي يخلق أنماطا استهلاكية متنوعة ومتجددة باستمرار، فمثلا في المجتمعات التي ترتفع فيها فئة الشباب ذوي المستوى التعليمي والثقافي المرتفع، نجد زيادة الاستهلاك في الأنماط الاستهلاكية التي ترتبط بالتطور والحداثة ؛
- **الضرائب:** يتأثر الدخل المتاح للأفراد بمستوى الضرائب الشخصية، ذلك أن أي زيادة في معدلات الضرائب تقلل من الدخل المتاح للمستهلكين، مما يجعلهم يخفضون استهلاكهم، ومن ناحية أخرى فإن تخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة استهلاكهم الجاري ؛
- **السياسة المالية:** يقصد بالسياسة المالية تلك الإجراءات التي تتبعها الدولة للتأثير على سير المعاملات في الدائرة الاقتصادية فيما يتعلق بالنفقات الحكومية والضرائب، فزيادة النفقات الحكومية خاصة على كتلة الأجور سيؤدي إلى خلق طلب إضافي على إنتاج السلع والخدمات ويرتبط ذلك بزيادة استهلاك الأفراد للسلع والخدمات المنتجة ؛
- **العادات والتقاليد:** يتعلق هذا العامل بخصائص كل مجتمع من المجتمعات فيما يتعلق بعاداته وتقاليده وثقافته وطقوسه الدينية والوطنية ويؤثر ذلك على العادات الاستهلاكية لكل مجتمع، فتكون الميول الاستهلاكية مختلفة من مجتمع إلى آخر، وتجعل التركيبة السلعية للاستهلاك مختلفة أيضا، وغالبا ما تكون تلك العادات مستقرة إلى درجة كبيرة ولا تتغير مع الزمن إلا تغيرا طفيفا.

## ثالثا: نظريات الاستهلاك:

تتمثل المشكلة الاقتصادية بالنسبة للمستهلك في أن لديه دخلا محددا ويحاول إنفاقه باختيار مجموعة السلع والخدمات التي تتوافق مع أولوياته وترفع إلى الحد الأقصى منفعته الكلية،[1] وقد اهتم الباحثون بدراسة اختيار المستهلك ونماذج الاستهلاك، وحظيت نظرية الاستهلاك باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين بالخصوص

[1] بسام الحجار، **علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص 12.

استهلاك قطاع العائلات وذلك بعد ظهور أول الدراسات لقوانين أنجل Engel حيث قام "أنجل" بدراسة تجريبية حول الاستهلاك الكلي للعائلات سنة 1857، وتوصل إلى القوانين التالية:[1]

- **القانون الأول:** كلما ارتفع الدخل تناقصت النسبة المخصصة منه للاستهلاك الغذائي، مما ينتج عنه مرونة في الدخل أصغر من الواحد ؛
- **القانون الثاني:** كلما تغير الدخل فإن النسبة المخصصة للاستهلاك على الألبسة والسكن والتدفئة والإنارة تبقى ثابتة، وتنتج عن ذلك مرونة مساوية للواحد؛
- **القانون الثالث:** الجزء من الدخل المخصص للاستهلاكات الأخرى يزداد أكثر من نسبة زيادة الدخل، أي أن مرونة الدخل تكون أكبر من الواحد.

وبالتالي تتحقق قوانين أنجل بالمستويات الثلاث للدخل، ففي المستوى الأول تعتبر المواد الاستهلاكية كمالية، وبارتفاع الدخل عند مستوى معين تصبح أساسية، ويتم ذلك على المدى الطويل حتى تتغير عادات الاستهلاك.

وسنستعرض فيما يلي أهم نظريات الاستهلاك التي اهتمت بتحديد العناصر الاكثر تأثيرا على الاستهلاك بناء على من وجهات نظر مختلفة.

### 1. النظرية الكينزية للدخل المطلق:

تشير النظرية الكينزية التي سميت بنظرية الدخل المطلق إلى أن قرارات الاستهلاك تتحدد بمستوى الدخل المطلق الذي يحصل عليه الأفراد، وهو ما يعني أن العلاقة الأساسية بين الاستهلاك والدخل تتمثل في دالة الاستهلاك في الأجل القصير، ومع مرور الزمن سوف تنتقل هذه الدالة إلى أعلى وينشأ عنها دالة استهلاك الأجل الطويل ،[2] ويقصد بدالة الاستهلاك تلك العلاقة التي تربط بين الاستهلاك كمتغير تابع، والدخل المتاح ، ويعتبر الاقتصادي " كينز " أول من اهتم بدالة الاستهلاك الكلية حيث يعتبر أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل المتاح هي علاقة مستقرة أي ثابتة.[3]

ويمكن صياغة دالة الاستهلاك رياضيا كما يلي:[4]

$$C=f(yd)$$

حيث يمثل:

---

[1] نصر ضو، مرجع سبق ذكره، ص 316.

[2] أبدجمان مايكل، **الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1999، ص ص 141،142.

[3] محمد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 127.

[4] نصر ضو، مرجع سبق ذكره، ص 316.

C: الاستهلاك الإجمالي للعائلات

yd: الدخل المتاح أو الدخل التصرفي.

ويتحدد الدخل المتاح بالدخل الوطني بطرح منه الضرائب المباشرة وإضافة الإعانات له كما يلي:

$$yd= Y-T+R$$

حيث:

T: تمثل مقدار الضرائب

R: تمثل مقدار الإعانات.

كما يمكن التعبير عن معادلة الاستهلاك بالشكل التالي:[1]

$$C=c_0+by$$

حيث:

$c_0$ : تمثل حجم الإنفاق الاستهلاكي ويكون موجبا عندما يكون حجم الدخل صفرا

b: يمثل الميل الحدي للاستهلاك والذي يعرف على أنه مقدار الزيادة في الاستهلاك نتيجة لزيادة معينة في حجم الدخل المتاح.

**2. نظرية الدخل النسبي:**

تعتبر نظرية الدخل النسبي من النظريات المعاصرة للاستهلاك، وتتصف بأنها مدخل اقتصادي واجتماعي لتفسير السلوك الاستهلاكي للفرد ،[2] ظهرت في عام 1949 من قبل الخبير الاقتصادي" ديزاين بري "Duesenbery، حيث اقترح نظرية الاستهلاك وعلاقتها بمستويات الدخل النسبية واستخرج شكلاً جديدًا من دالة الاستهلاك للفترة طويلة الأجل، والتي تشبه دالة الاستهلاك قصير الأجل في النظرية الكينزية،[3] وترتكز هذه النظرية في تفسيرها للاستهلاك الكلي للأفراد بشكل أساسي على الدخل المحصل عليه وعلى أعظم دخل تم الحصول عليه في الفترات السابقة، ويحدد الأفراد استهلاكهم آخذين في الاعتبار المحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه، فاستهلاك العائلة الفقيرة إذا تجاورت مع عائلات غنية سيتغير، إذ أن النمط الاستهلاكي لها سيتأثر وستعيش بالنمط الاستهلاكي لجيرانها حرصا منها على الحفاظ على وضع اجتماعي يناسب المحيط الذي تعيش فيه.[4]

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2013، ص 306.

[2] نصر ضو، مرجع سبق ذكره، ص 329.

[3] https://www.almrsal.com/post/1034194

[4] نصر ضو، مرجع سبق ذكره، ص 329.

### 3. نظرية الدخل الدائم:

طرح "فريدمان" نظرية الدخل الدائم سنة 1957، ووفقها تعتمد دالة الاستهلاك لفريدمان على الدخل الدائم، أي أن سلوك الأفراد الخاص باستهلاكهم لا يحدد بمستوى الدخل المتاح، وإنما بالدخل الدائم أو بفرض الاستهلاك طويل الأجل، وتبعا لهذا الافتراض يحدد استهلاك العائلات بتوقعات الأفراد لدخولهم المستقبلية،[1] فيرى "فريدمان" أن استهلاك العائلة في سنة ما يعتمد على الدخل المحقق في تلك السنة والذي تعتبره تلك العائلة دخلها الدائم، فهذا الأخير هو مستوى الدخل الذي يكون المستهلكون سلوكهم بناء عليه.[2]

### 4. نظرية دورة الحياة:

تعرف كذلك بنظرية تأثير الأصول على الإنفاق الاستهلاكي، ووضعت من طرف ثلاث اقتصاديين هم "مودجيلياني" Modigliyani و" أمبرج" B.umberg و أندو Ando ، لذا سميت هذه النظرية باسم" MBA" للحروف الأولى من أسماء أصحابها،[3] وقد توصلت هذه النظرية إلى أن الأفراد يحاولون العمل على استقرار إنفاقهم الاستهلاكي من خلال المقارنة بالشكل العادي لدخلهم خلال فترة حياتهم،[4] وقد بنيت هذه النظرية على عدة فرضيات أهمها:[5]

– الأفراد يخططون لإنفاقهم الاستهلاكي وادخاراتهم عبر فترات طويلة على الشكل الذي يحقق لهم أكبر منفعة ممكنة على مدى حياتهم، وبهذا يكون الادخار وسيلة للمحافظة على سوية الاستهلاك للفرد في المراحل المتأخرة من مسيرة العمل ؛

– أن الدخول لا تمثل المصدر الوحيد لتمويل الإنفاق الاستهلاكي، فالفرد له مصدران للدخل هما الدخل من العمل والدخل من الثروة المتراكمة وتشمل الريوع والفوائد ؛

– الادخار نتيجة لرغبة الأفراد في توفير الاستهلاك لفترة التقاعد.

## المحور الخامس: الادخار والاستثمار

يعتبر الادخار والاستثمار من الأنشطة الاقتصادية الهامة التي تؤثر على الفعاليات الاقتصادية في المجتمع وتؤدي إلى النمو الاقتصادي، وانعكس ذلك على اهتمام جل المفكرين الاقتصاديين بدراسة هاذين المفهومين والجوانب المتعلقة بهما كالمفهوم والأنواع والأهمية، والعوامل المؤثرة، ولم يغفل الباحثين عن دراسة العلاقة بين

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 320.

[2] اسماعيل بن قانة، **نحو بناء نموذج هيكلي تنبؤي للاقتصاد الجزائري للفترة الزمنية 1970-2009**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2016، ص 08.

[3] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[4] جوراتين جيمس وآخرون، ترجمة عبد الرحمن عبد الفتاح، **الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1988، ص 250.

[5] حميدة أوكيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 108،109.

الادخار والاستثمار في ظل اختلاف وجهات النظر التي قدمتها النظريات الاقتصادية حول هذين المفهومين، من أهمهم " النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية، والنظرية الماركسية.

## أولا: الإدخار

### 1. تعريف الادخار:

الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، ويعبر عنه بفائض الدخل عن الاستهلاك، أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على السلع والخدمات الاستهلاكية، لذلك يطلق بعضهم على الادخار لفظ "الفائض"[1].

يعرف الادخار بأنه :"الفرق بين الدخل والاستهلاك، أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، مع العلم أن الادخار في بعض الأحيان لا يستخدم كله في عملية الاستثمار، ذلك لأن جزء منه ربما يكتنز كما هو الحال في الدول النامية "[2].

وحسب "شام بيتر" الادخار هو تجنيب جزء من الدخل بقصد الاستهلاك أو الاستثمار في المستقبل، ويعرفه "مريو مريني" بأنه ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك، بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات[3] .

### 2. أهمية الادخار:

تبرز أهمية الادخار في الأدب الاقتصادي حيث تظهر جليا عند التقليدين في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر باهتمامهم بالنمو الاقتصادي وبأسباب زيادة ثروة الأمم وبالتالي أعطوا أهمية بالغة لتراكم رأس المال أي تكوين الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار، فأطلق على النظرية التقليدية أنها " نظرية تراكم" وقد اهتم به "ريكاردو " الذي أعطى أهمية للأرباح ورأى كذلك أن زيادة الأجور تتعلق بالتراكم أي أن المشكلة في نظر التقليدين لم تكن زيادة الطلب طبقا لقانون " ساي " للأسواق وإنما المشكلة هي زيادة الادخار وزيادة التراكم الرأس المالي لزيادة الإنتاج أي العرض[4].

للادخار دور وأهمية سواء على الأفراد أو المؤسسات أو المجتمع ككل، فالادخار يساعد الأفراد على الاحتياط للطوارئ ومواجهة الأحداث المستقبلية غير المتوقعة، وكذلك يساعدهم على مواجهة متطلبات الحياة، في حين أثره على المجتمع يتمثل في المساعدة على وصول الاقتصاد القومي لمرحلة النمو الذاتي من خلال مساهمته في عملية التنمية الشاملة كعامل من العوامل الأخرى التي تساعد على تحقيقها كالمواد الطبيعية والتقدم

---

[1] حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص،127.

[2] محمد حربي، موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي )**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص131.

[3] نفس المرجع السابق، ص.134.

[4] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص161.

التكنولوجي والمناخ السياسي والاجتماعي، وكذلك على المستوى الكلي تبرز أهمية الادخار في تخفيف الضغوط التضخمية إذ أنه يحد من الاستهلاك وبالتالي التخفيف من الطلب الكلي، ومنه تحقيق الاستقرار النقدي.[1]

وبالنسبة للمؤسسات وأرباب المشاريع فللادخار دور مهم في تمويل الاستثمار فهو يحدد الموارد التي يمكن أن تخصص لزيادة المخزون الرأسمالي، ومن ثم قدرتها على إنتاج كمية أكبر من السلع والخدمات عبر الزمن.[2]

## 3. أنواع الادخار:

يمكن تقسيم أنواع الادخار إلى ادخار إجباري وادخار اختياري كالتالي :

**أ. الادخار الاختياري:** هو الادخار الحر الذي يقوم به الفرد طوعا واستجابة لإرادته ورغبته نتيجة لموازنته بين وضعين إنفاق الدخل أو إمساكه عن هذا الإنفاق، وتسهم جملة من الإجراءات والسياسات في زيادة حجم الادخار الحر عن طريق إيجاد الوعي الادخاري لدى المواطنين، وتنميته ودعم الأمان والثقة بالادخار، وتطوير المؤسسات الادخارية وتوسيعها وتحسين خدماتها.[3]

**ب. الادخار الإجباري:** وهو ادخار يجبر عليه الأفراد نتيجة لمقتضيات قانونية أو لقرارات الشركات، وقد انتشر الادخار الإجباري في الاقتصاد الحديث وفي مقدمة مجالاته ما يلي:

- **الادخار التقاعدي** : المنتمي إلى صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية، وهذا النوع من المدخرات له أهمية خاصة لاتساع مجاله ولتمتعه بصفة الاستمرار والثبات ؛
- **ادخار الشركات:** وهذا النوع من المدخرات يتكون عندما تقرر الهيئة العامة لإحدى الشركات دعم احتياطاتها أو عدم توزيع قسط من أرباحها قصد القيام بتمويل ذاتي، ويترتب على ذلك تناقص في الأرباح الموزعة على المساهمين ؛
- **الادخارات عن طريق الضرائب:** إذ تحصل الدولة الكثير من الأموال مما يوفر إمكانات أكبر من الاستثمار في المشروعات الإنمائية من جهة، وتقليص الاستهلاك من جهة أخرى لاسيما الاستهلاك الخاص المرتبط بالتبذير؛
- **القروض:** ويمكن تقسيمها إلى قسمين، القروض الداخلية والقروض الخارجية، فالقروض العامة الداخلية هي الأداة التي تلجأ إليها الدولة بسبب شح الادخار الحر والقصور في الادخار الإجباري ممثلا في الضرائب، أما القروض الخارجية فهي الأداة التي تلجأ إليها الدولة بسبب قصور التمويل المحلي،

---

[1] نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، جامعة عمان الأهلية، عمان، الأردن، 2007، ص232.

[2] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[3] محمد مروان، محمد ظافر، أحمد زهير شامية، **مبادئ التحليل الاقتصادي جزئي وكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 111،112.

ورغبتها في تجنب بعض المخاطر الاقتصادية الداخلية كالتدهور النقدي أو عدم الرغبة في تحمل ضرائب أعلى ؛

- **التمويل التضخمي:** إذا لم يتيسر استدراك الفائض الاقتصادي من قطاعات الاقتصاد القومي طواعية بفضل الادخار الحر أو كرها بواسطة الضرائب أو عن طريق القروض، يمكن أن يستحدث ادخار بزيادة وسائل الدفع والائتمان ثم الاستحواذ عليها واستخدامها في تمويل التنمية باسم التمويل التضخمي، والتمويل التضخمي أو التمويل بالعجز وسيلة لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى تكوين الرأس مالي بإصدار نقدي أو ائتمان لسد الفجوة التي تحدث في تمويل خطة تنمية اقتصادية.[1]

## 4. دالة الادخار:

تبين دالة الادخار العلاقة الطردية بين الادخار والدخل المتاح، إذ يعرف الادخار حسب النظرية الكينزية أنه ما تبقى من الدخل بعد طرح الاستهلاك، ويرمز له بالرمز S، وتصاغ دالة الادخار على الشكل التالي:[2]

$$\mathbf{S}= y_d - c \ldots\ldots \quad (1)$$

ويمكن استخراج دالة الادخار (S) وفق الصيغة التالية:

$$\mathbf{C}=c_0 + cy_d$$

بالتعويض في (1) نحصل على:

$$\mathbf{S}=y_d-(c_0+ cy_d)$$

$$= y_d- c_0- cy_d$$

$$S=- c_0+(1-c)\, y_d$$

**حيث** $c_0$ يمثل الادخار السالب الذي يعادل الاستهلاك الموجب عندما ينعدم الدخل المتاح، أي سحب المدخرات السابقة عند $y_d=0$

$1-c$: يمثل الميل الحدي للادخار ويرمز له ب PMS.

$S=-C$

$S=1-C$ نجد: $S=S_0+ S\, y_d$

حيث:

S: دالة الادخار (الكلي).

$S_0$: الادخار المستقل عن الدخل.

---

[1] وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ليبيا، 2010، ص178.

[2] حميدة أوكيل ، مرجع سبق ذكره، ص 76.

$y_d$: الدخل المتاح وهو المتغير المستقل في دالة الادخار.

## 5. محددات الادخار:

بما أن الادخار يمثل ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك فإن العوامل المحددة له ستكون نفسها تلك المحددة للاستهلاك، فالعوامل التي تزيد من الاستهلاك ستقلل من الادخار، والعوامل التي تقلل من الاستهلاك ستزيد من الادخار، وحيث أعطى التقليديون أهمية بالغة لسعر الفائدة واعتبروه المحدد الوحيد للادخار باعتبار الفائدة عائد الادخار، جاء "كينز" ليعتبر الدخل المتاح المحدد الأساسي لكل من الاستهلاك والادخار، وبغض النظر عن هذه الاختلافات بين الاقتصاديين في تحديد العامل الأكثر تحديدا للادخار فهناك جملة من العوامل الأخرى إلى جانب الدخل ومعدل الفائدة، كالتقليد، والتغييرات المتوقعة في الأسعار والثروة المفاجئة، ونمط توزيع الدخل في المجتمع وغيرها من العوامل التي تشترك في تأثيرها على الادخار.[1]

## ثانيا: الاستثمار

## 1. مفهوم الاستثمار:

لقد قام الكثير من الاقتصاديين بإعطاء تعاريف لمفهوم الاستثمار، ومعظم هذه التعارف تعكس إما النظرة الاقتصادية الكلية، أو النظرة الاقتصادية الجزئية لهذا المفهوم : فنجد مثلا تعريف Keynes للاستثمار ذو النظرة الاقتصادية الكلية أنه يعني "الزيادة في التجهيزات الرأسمالية، وهذه الزيادة تمس رأس المال الثابت أو المتداول"، في نفس الإطار نجد تعريف Vizzanova للاستثمار على أنه " كل اقتناء لأصل معين بهدف الحصول على امتيازات مستمرة" ويعكس هذا التعريف النظرة الاقتصادية الجزئية للاستثمار.[2]

ومن بين التعاريف الأخرى التي وردت لمفهوم الاستثمار نذكر منها ما يلي:

"الاستثمار يعني التضحية بإنفاق مالي معين في مقابل عائد متوقع حدوثه في المستقبل، و بذلك يصبح هذا العائد المتوقع مماثلا لثمن التضحية والحرمان والانتظار طيلة فترة الاستثمار".[3]

يعبر الاستثمار عن ذلك الجزء من الدخل الذي يستعمل في تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو لتعويض ما استهلك من طاقة إنتاجية موجودة، بمعنى أنه إضافة إلى رصيد رأس المال أو الطاقة الإنتاجية في المجتمع من خلال عملية إنتاج السلع الرأسمالية.[4]

---

[1] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2] حياة براهيمي بن حراث ، **سياسة واستراتيجية الاستثمار**، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة مستغانم، 2019-2020، ص07.

[3] فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، جدار للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص110.

[4] https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/14/14_2018_12_14!09_21_37_PM.docx

الاستثمار تيار من الإنفاق على الأصول الإنتاجية ( المعدات، الآلات، الأرض، المباني..)، إضافة إلى التغيرات في المخزون السلعي من مواد وسيطة أو نهائية وذلك خلال فترة زمنية معينة،[1] ومن هذه التعاريف يتضح أن الاستثمار يأخذ الأشكال التالية:[2]

- تجديد الآلات والمعدات ؛
- إنتاج السلع الرأسمالية ؛
- توسيع الطاقة الإنتاجية ؛
- صافي التغير في المخزون السلعي سواء كان مواد أولية، أو مواد تامة الصنع أو نصف مصنعة.

وكون الاستثمار يحتوي على أصول رأسمالية ترتبط بعمر محدد، وإصلاحات وترميمات مع الاستخدام، لذا يخصص جزء من إجمالي الاستثمار لهذه الأهداف ويسمى باستهلاك الرأسمال، والباقي من إجمالي الاستثمارات يسمى صافي الاستثمار.[3]

## 2.أهمية الاستثمار:

يعد الاستثمار أحد العوامل الأساسية لنمو الاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية، فمن ناحية هو أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي، فإن انتعاش الاستثمار هو انتعاش الطلب الكلي الذي له أثر توسعي في الدخل، ومن ناحية أخرى فهو يعد عنصرا مهما من عناصر الإنتاج، ومستواه قد يؤثر بشكل مباشر في زيادة أو انخفاض حجم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، والتي تعد المحرك الأساسي للنمو.

و يمكن تلخيص أهمية الاستثمار في النقاط التالية:

- يهدف الاستثمار إلى خلق مناصب شغل وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية ؛
- الاستثمارات هي الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني وهي المعبرة عن مدى تحقق معيشة الرفاهية الاجتماعية، ومن خلال هذه الأهمية يمكن اعتبار الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة لتحسين الوضع الاقتصادي ؛
- يوفر الاستثمار العملات الأجنبية عن طريق إنتاجه لمنتجات يتم الاعتماد على تصديرها ؛
- النمو بالاستثمار يعد تكوين رأس مال جديد والذي بدوره يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وهذا من خلال تنمية الفروق في الإنتاج وتوسيع مكانتها في السوق.

---

[1] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2] ضرار العتيبي وزملاءه، مرجع سبق ذكره، ص 245.

[3] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 79.

## 3.أنواع الاستثمارات :

تتعدد أنواع الاستثمارات وذلك بتصنيفها تبعا لعدة معايير كما يلي:

**1.3. تصنيف الاستثمارات حسب طبيعتها** : ينتج عن هذا التصنيف للاستثمار نوعين رئيسيين وهما: [1]

- **الاستثمارات الحقيقية ( العينية):** هي مجموع الاستثمارات التي تتمثل في إنشاء الأصول الإنتاجية بهدف تحقيق الربح، أو شراء وتملك الأصول بهدف الرأسمالية، كالاستثمار في الأراضي والمصانع والشركات الإنتاجية ومشاريع الهياكل القاعدية، وهذا النوع يؤدي إلى إحداث زيادة في تكوين وتراكم رأس المال الثابت في الدولة من ثم إحداث زيادة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي؛
- **الاستثمارات المالية:** وتمثل تلك الاستثمارات التي تتدفق إلى داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من أفراد أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة أو في المشاريع التي تقوم بها، سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات أو عن طريق الأسهم، بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تعطيهم الحق في إدارة المشروع.

**2.3.تصنيف الاستثمارات وفقا لشكل الملكية ( الحالة القانونية )** : في هذه الحالة يمكننا التمييز بين ثلاث أنواع للاستثمار هي: [2]

- **الاستثمار العام:** وهو الاستثمار الذي تقوم به الدولة لتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الخطط التي تخدم أهداف الدولة، والعوائد الخاصة بهذا النوع من الاستثمار عادة ما تكون متدنية وغالبا ما تهدف الدولة من خلاله إلى تقديم خدمة للمواطن أو تقديم خدمات ما للاستثمارات الأخرى؛
- **الاستثمار الخاص:** وهو الاستثمار الذي يقوم به الأشخاص أو الهيئات الخاصة باعتبارهم المالكين لوسائل الإنتاج فيه، وهو يمثل أهم شكل من أشكال الاستثمار في المجتمعات خاصة الرأسمالية، وأكثر ما يميز هذا النوع من الاستثمار ارتفاع الحافز على زيادة الإنتاجية وتحقيق معدلات عالية من الأرباح، كما يتميز هذا الاستثمار بالمرونة في الإدارة والتنظيم وفي اتخاذ القرارات على عكس الاستثمار العام الذي تسوده المركزية في اتخاذ القرارات، ويخضع للعديد من الأنظمة والقوانين التي تحد من القدرة الإدارية للقائمين عليه.

---

[1] عمر هاشم محمد صدقة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2008، ص17

[2] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، مصر، 2008، ص22.

- **الاستثمار المشترك (المختلط)** : وهو الذي يجمع ما بين القطاعين العام والخاص، حيث يقوم الأفراد فيه بشراء حصص في المنشئات الحكومية سواء كانت إنتاجية أو خدمية، وفي هذا النوع كثيرا ما تكون الإدارة من حق الدولة، غير أن هذا النمط من الإدارة أخذ يتراجع في ظل الخوصصة والشراكة الاستراتيجية مع الخواص.

**3.3. تصنيف الاستثمارات وفقا لآجالها** : في هذا النوع يمكن التمييز بين :

- **استثمارات قصيرة الأجل:** تكون مدة التوظيف في هذا النوع قصيرة حيث لا تزيد عن السنة، كأن يقوم مستثمر بإيداع أمواله لدى البنك لمدة لا تزيد عن السنة أو يقوم بشراء أذونات الخزينة، وتهدف هذه الاستثمارات إلى توفير السيولة النقدية، بالإضافة إلى تحقيق بعض العوائد، وهي تتميز بوجود سوق لتداولها كما تتميز بسهولة تحويلها إلى نقدية وسرعة هذا التحويل؛
- **استثمارات متوسطة الأجل:** تكون مدة التوظيف في هذا النوع أكبر من السابق وقد تصل حتى الخمس سنوات، ومن أمثلتها قيام شخص ما بإيداع مبلغ من المال في المصرف لمدة خمس سنوات، أو أن يقوم بشراء أوراق مالية لمدة لا تزيد عن خمس سنوات، أو استئجار أصل ما وتشغيله ضمن المدة المذكورة؛
- **استثمارات طويلة الأجل:** تتجاوز مدة توظيف الأموال في هذا النوع من الاستثمار خمس سنوات وقد تصل حتى خمسة عشر سنة أو أكثر، ومثال ذلك تأسيس المشروعات الإنتاجية، وإيداع الأموال لدى البنوك، والاكتتاب في أوراق مالية طويلة الأجل كالأسهم، ويكون الغرض الأساسي من هذه الاستثمارات تحقيق عائد مرتفع من خلال الاحتفاظ بالأصول المستمرة لفترة طويلة نسبيا.

**4.3. تصنيف الاستثمارات حسب الهدف:** يمكن تصنيف الاستثمار من حيث الهدف حسب ما يلي: [1]

- **استثمارات التوسع:** وهي استثمارات تسمح للمشروع أو للاقتصاد الوطني بأن يواجه تطور ونمو الطلب في القطاعات الديناميكية للاقتصاد ويستلزم هذا النوع من الاستثمار توسيع المشروع لطاقته الإنتاجية، ويمكن أن تشمل استثمارات التوسع إنشاء خط إنتاجي إضافي، أو إنشاء فروع جديدة، أو زيادة الطاقة الإنتاجية ؛
- **استثمارات التجديد:** يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى تخفيض النفقات ورفع الإنتاجية، وإنتاج سلع جديدة، ويتم ذلك من خلال إحلال التجهيزات الفنية المتمثلة في عناصر الإنتاج القديمة بعوامل إنتاج وفنون إنتاج أخرى جديدة.

**5.3. تصنيف الاستثمارات حسب الوجهة الجغرافية:** حسب هذا المعيار تصنف الاستثمارات إلى:

- **استثمارات محلية:** ويقصد بها توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي تم اختيارها للاستثمار، وقياسًا على ذلك فإن الأموال

[1] معين أمين السيد، **مدخل إلى الاقتصاد**، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 106،107.

التي قامت المؤسسات بتوظيفها داخل الوطن تعتبر من قبيل الاستثمارات المحلية ومهما كانت أداة الاستثمار المستخدمة مثل مشاريع، عملات أجنبية، أوراق مالية. . . الخ؛

- **استثمارات أجنبية خارجية** : وتشمل كل الاستثمارات التي تقوم على رؤوس الأموال المهاجرة من بلاء المستثمر إلى البلاد المضيفة للاستثمار، وتمثل جميع الفرص المتاحة للاستثمارات في الأسواق الأجنبية من قبل الأفراد أو المؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ تكون مباشرة في شكل شركات أو فروع مؤسسات تنشأ في البلد المضيف للاستثمار، أو قيام المستثمرين المحليين بشراء عقارات أو حصص في شركات أجنبية ويكون الاستثمار غير مباشر للبلد المصدر لرأس المال، عن طريق مؤسسات مالية دولية، أو عن طريق صناديق الاستثمار، حيث تستثمر الأموال في مشروعات استثمارية في شتى دول العالم.

وبالإضافة إلى الأنواع السابقة توجد تصنيفات أخرى، حيث يمكن تصنيف الاستثمارات حسب نوع النشاط الاقتصادي للمستثمرين (استثمارات صناعية، زراعية، تجارية، خدمية... ) أو حجم هذه الاستثمارات( استثمارات صغيرة، متوسطة، كبيرة) أو غيرها من المعايير .

## 4.محددات الاستثمار:

هناك مجوعة من العوامل التي تؤثر على القرار الاستثماري، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

### 1.4.الدخل المتوقع:

لقد أكد "كينز" بأن رب العمل يجري إنفاقه الاستثماري على أساس توقع الربح، وتعتمد قيمة سلع رأس المال في نظر رب العمل على الدخل الذي يتوقع أن تعطيه هذه السلع أثناء حياتها الاقتصادية، ويعتمد الدخل المتوقع على العوامل التالية: [1]

- الإنتاجية المادية للآلة الرأسمالية المستخدمة في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع ومدى تطورها، وخاصة إذا كان هناك طلب كلي مرتفع على السلع؛
- السعر الذي تباع به السلع التي تنتج بمساعدة الآلة الرأسمالية، ويتوقف السعر على ظروف السوق والطلب المستقبلي على السلع المنتجة؛
- تكاليف عوامل الإنتاج الأخرى كالأجور وغيرها من التكاليف التي تدفع مقابل استعمال مقادير إضافية من التجهيزات الرأسمالية.

### 2.4. الكفاية الحدية لرأس المال:

تعبر الكفاية الحدية لرأس المال عن نسبة الربح الصافي المحقق نتيجة إقامة مشروع استثماري جديد، وفي النظرية الكينزية يتحدد الاستثمار بمقارنة الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة، فإن كان سعر الفائدة يقل

[1] نداء محمد الصوص، **الاقتصاد الكلي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص47.

عن الكفاية الحدية لرأس المال أمكن القيام بالاستثمار، ويحجم عنه في الحالة العكسية ،[1] وتتوقف الكفاية الحدية على التوقعات المتعلقة بالإمكانيات المستقبلية، وباتجاهات الإنفاق والأسعار المستقبلية والظروف التكنولوجية.

**3.4. سعر الفائدة:**

يعتبر سعر الفائدة أحد أهم محددات حجم الاستثمار المرجو تحقيقه حسب" كينز"، حيث يعتبر الأداة المستخدمة من طرف السلطات النقدية للتأثير على تفضيلات الأفراد للسيولة، بمعنى أن سعر الفائدة هو المعدل الذي يحقق التوازن بين تفضيل السيولة (الطلب على النقد كأصل كامل السيولة أي الطلب المباشر النقدي) وبين الاستثمار النقدي (الناتج عن الادخار) ، يعتبر سعر الفائدة نوع خاص من التكاليف التي تدخل في تكلفة الحصول على رأس المال النقدي اللازم لشراء رأس مال حقيقي، وبالتالي كلما كان سعر الفائدة كبير كلما انخفضت الأرباح المتوقعة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، والعكس بالعكس.[2]

**4.4. التقدم التكنولوجي:**

يعتبر التقدم التكنولوجي مسألة مهمة لكافة المشروعات التي ترى ضرورة المحافظة على مراكزها التنافسية داخل الأسواق، لأنه يعمل على زيادة الأرباح وانخفاض التكاليف مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات.

**5.4. التوقعات:**

الاستثمار بالدرجة الأولى هو عملية تتضمن درجة كبيرة من المخاطرة، فهو مبني على التوقعات والتنبؤات للأحداث المقبلة، فإذا افترض المستثمرون أن الوضع الاقتصادي في المرحلة المقبلة في البلد سيتسم بالركود أو الانكماش، فإنهم سيحجمون عن توظيف أموالهم فيه، والعكس بالعكس إذا كانت التوقعات متفائلة بشأن انتعاش الوضع الاقتصادي فسيقبلون على الاستثمار.[3]

**6.4. السياسات الاقتصادية:**

يصعب تقدير أثر الإنفاق الحكومي على توقعات الأرباح في المنشآت الخاصة، فقد يكون الإنفاق الحكومي في صالحها فتخفض الظروف السيئة لنشاطاتها فتزيد الأرباح المتوقعة وتزيد الاستثمارات، وقد يكون العكس حيث تكون السياسات الحكومية ضد الاستثمارات الخاصة فتكون منافسة لأنشطتها فتنخفض الأرباح المتوقعة وبالتالي تنخفض الاستثمارات.[4]

---

[1] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 83،84.

[2] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص110.

[3] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[4] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص34.

## 5. العلاقة بين الاستثمار والادخار:

تبدو العلاقة بين الادخار والاستثمار علاقة مزدوجة، فهي من ناحية علاقة تمويلية بمعنى تمويل الادخار للاستثمار من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ناحية أخرى هي علاقة إنتاجية حيث الادخار هو مصدر الاستثمار، إضافة إلى أن المدخرات تتحول من رأس مال نقدي إلى رأس مال عيني، أي إلى رأس مال حقيقي كالمباني والآلات والمعدات وما إلى ذلك سلع إنتاجية تسهم في إنتاج سلع أخرى،[1] وقت كانت العلاقة بين الادخار والاستثمار موضع اهتمام وتركيز في التحليل الاقتصادي، حيث اختلفت النظريات الاقتصادية في تحديد نوع العلاقة بين هذين المتغيرين، حيث رأى رواد الفكر الكلاسيكي أن الادخار يتعادل مع الاستثمار ويتحقق ذلك بفعل مرونة سعر الفائدة انطلاقا من تسليمهم بالتوازن الكلي التلقائي عند مستوى التشغيل الكامل، في حين يرى كينز أن التعادل بين الادخار والاستثمار يتحقق بفعل تغيرات الدخل وليس من الضروري أن يتم ذلك عند مستوى التشغيل الكامل.[2]

## المحور السادس: المؤسسة الاقتصادية والأسواق الاقتصادية

إن الأنشطة والفعاليات الاقتصادية المتعلقة بإنتاج مختلف السلع والخدمات لا توجد في فراغ وإنما تتم ضمن هياكل وقوالب يطلق عليها المؤسسات الاقتصادية، وإذا كانت هذه الأخيرة هي الإطار الذي تتم فيه مختلف العمليات الضرورية للإنتاج وخلق المنافع الاقتصادية فإن الأسواق هي الفضاء الذي يتم فيه طرح وتوزيع مخرجات المؤسسة الاقتصادية من سلع وخدمات، وتتحقق فيه مختلف عمليات التبادل بين الأعوان الاقتصاديين.

### أولا: المؤسسة الاقتصادية

يرتكز النشاط الاقتصادي في أي دولة على وجود أعوان اقتصاديين، ويتطلب بلوغ هذا النشاط إلى المستوى المطلوب وجود التكامل بين مختلف الأعوان، وتبرز المؤسسة الاقتصادية كحلقة أساسية في التفاعلات الاقتصادية وتعتبر القلب النابض للاقتصاد ومحركا للنمو الاقتصادي.

### 1.تعريف المؤسسة الاقتصادية:

ورد للمؤسسة الاقتصادية عدة تعاريف اتخذت في تحديد هذا المفهوم اتجاهات وإيديولوجيات مختلفة، وسنتناول بعض ما ورد من هذه التعاريف على النحو التالي:

---

[1] أحمد سلامي، **العلاقة بين الادخار والاستثمار في الجزائر، مقاربة اقتصادية قياسية في الفترة (1979-2016)**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد08، العدد 01، 2019 ص 437-462، منشورة على الرابط:

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/222/8/1/72409

[2] منصف مصار، يسمينة لباني، **العلاقة بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية للفترة 1970-2014**، مجلة الباحث، المجلد16، العدد16، 2016، ص 51-59، منشورة على الرابط:

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/7/16/16/2779

تعرف المؤسسة الاقتصادية بأنها "وحدة اقتصادية تضم أكثر من شخص، وتستخدم موارد وعناصر الإنتاج لتحويلها إلى مخرجات، عن طريق قيامها بأنشطة وتفاعلات بهدف إشباع حاجات ورغبات المجتمع"[1].

بالنسبة ل M.Truchy "المؤسسة هي الوحدة التي تجمع فيها وتنسق العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي".[2]

كما تعرف المؤسسة الاقتصادية بأنها " كيانات أوجدتها المبادرات الفردية والجماعية الخاصة لغرض ممارسة نشاط اقتصادي (زراعي، صناعي، تجاري، خدماتي) مفيد للمجتمع، ويهدف إلى تحقيق الربح"[3].

من خلال ما سبق من تعاريف يمكننا أن نستنتج أن المؤسسة الاقتصادية تمثل الكيان الذي تجري فيه مختلف الفعاليات للأنشطة الاقتصادية، وهي تعتبر ضرورية لقيامها واستمرارها.

## 2. الأهداف الرئيسية للمؤسسات الاقتصادية:

تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق عدة أهداف، سنلخصها فيما يلي:[4]

- **تحقيق الربح:** إن استمرار المؤسسة لا يمكن أن يتم دون تحقيق مستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها، وبالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى؛
- **تحقيق متطلبات المجتمع:** إن تحقيق المؤسسة لنتائجها من تغطية للتكاليف وتحصيل الأرباح يمر عبر عملية تصريف أو بيع إنتاجها من سلع وخدمات إلى أفراد المجتمع، وينتج عن ذلك تغطية متطلبات المجتمع الذي هي فيه ؛
- **عقلنة الإنتاج:** يتم ذلك بالاستخدام الرشيد لعوامل الإنتاج، ورفع إنتاجيتها عن طريق التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى الرقابة على عملية تنفيذ تلك الخطط أو البرامج.

وبما أن العمال هم العنصر الحيوي والحي في المؤسسة، والذي يعتبر بالنسبة لها الأكثر أهمية، فهو يأخذ حيزا مهما من اهتماماتها وأهدافها، وبالتالي تهدف المؤسسة في سياق الاهتمام بمواردها البشرية إلى تحقيق الأهداف التالية:[5]

- **مستوى مقبول من الأجور:** يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاط المؤسسة، حيث يتقاضون أجور مقابل عملهم بها ، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونيا و شرعا وعرفا، وهذه

---

[1] محفوظ جودة وآخرون، **منظمات الأعمال**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 17.

[2] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[3] صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، **الإدارة والأعمال**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 39.

[4] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص 17،18.

[5] نفس المرجع السابق، ص ص 18-20.

الأجور تتراوح بين الانخفاض والارتفاع ، وغالبا ما تحدد قوانين من طرف الدولة تضمن للعمال مستوى من الأجر يسمح لهم بتلبية حاجاتهم ، والحفاظ على بقائهم وهذا ما يسمى بالأجر الأدنى المضمون .

- **تحسين معيشة العمال** : إن التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي ، يجعل العمال أكثر حاجة لتلبية رغبات تتزايد باستمرار، بظهور منتجات جديدة بالإضافة إلى التطور الحضاري لهم ولتغيير أذواقهم وتحسينها، هذا ما يدعو إلى تحسين وعقلنة الاستهلاك الذي يكون بتنويع وتحسين الإنتاج، وتوفير الإمكانيات المالية والمادية أكثر فأكثر للعامل من جهة وللمؤسسة من جهة أخرى .
- **الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال:** تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية واجتماعية بين أشخاص قد تختلف مستوياتهم العلمية وانتماءاتهم الاجتماعية والسياسية، إلا أن دعوتهم إلى التماسك والتفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها
- **توفير تأمينات ومرافق للعمال:** تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي والتأمين ضد حوادث العمل وكذلك التقاعد، كما أنها تخصص مساكن سواء وظيفية منها أو العادية .
- **توفير الوسائل الترفيهية والثقافية والرياضية** : لأن ذلك له الأثر البالغ على مستوى العامل الفكري والرضا والشعور باهتمام المؤسسة به والعمل على تحسين مستواه وكفاءته من أجل مسايرة تطورات العصر.
- **تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى** : حيث أنه مع تطور وسائل الإنتاج السريع أصبح العديد من العمال لا يتحكمون في هذه التكنولوجيات بصفة جيدة، وبالتالي فلا بد من تدريبهم ( سواء الجدد أو القدامي ) تدريبا كفيلا يمكنهم من التحكم الجيد في استعمال الوسائل الجديدة ، وهو ما يسمح بالرفع من مردودية المؤسسة .

## 3.أنواع المؤسسات الاقتصادية:

يمكن التمييز بين عدة أنواع من المؤسسات الاقتصادية وذلك وفق عدة تصنيفات، ومن بين أكثر التصنيفات شيوعا نجد التصنيف حسب نوعية النشاط، والتصنيف حسب الشكل القانوني للملكية، وسنتناول هذين التصنيفين والأنواع المندرجة ضمن كل منهما كما يلي:

### 1.3. أنواع المؤسسات الاقتصادية وفقا لنوعية النشاط:

يمكن تصنيف الأعمال الاقتصادية وفقا لنوعية النشاط الذي تقوم به إلى الأنواع التالية:[1]

[1] نبيلة عباس، مصطفى فريد نهال، **أساسيات الأعمال في ظل العولمة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 34،35 .

### 1.1.3. المؤسسات الإنتاجية:

يقوم هذا النوع من المؤسسات بأنشطة إنتاجية، ويشمل كل من مشروعات التعدين والزراعة (الصناعات الإستخراجية)، ومشروعات التصنيع التي تستخدم الخامات أو السلع نصف المصنعة في عمليات الإنتاج (الصناعات التحويلية)، أو تجميع الأجزاء المكونة للسلعة في خط إنتاج معين، (الصناعات التجميعية) ؛

### 2.1.3. المؤسسات التجارية:

هي المشاريع الاقتصادية التي تقوم بممارسة الأنشطة المرتبطة بنقل وتوزيع المنتجات من أماكن التصنيع إلى أماكن الاستهلاك، وتشمل أنشطة هذا النوع من الأعمال وظائف النقل والشحن والتفريغ والتعبئة والتخزين والتوزيع؛

### 3.1.3.المؤسسات الخدمية:

وتشتمل هذه المجموعة على المشاريع التي لا تقوم بإنتاج أو توزيع السلع، وإنما تعمل على تقديم خدمات غير ملموسة، مثل قطاع الاتصالات، والفنادق، والمؤسسات المالية كالبنوك وشركات التأمين، وقطاع النقل البري، والجوي...الخ.

## 2.3. أنواع المؤسسات حسب الشكل القانوني للملكية:

تتخذ المؤسسات الاقتصادية عدة أشكال قانونية لملكية هذه المؤسسات، وهي تندرج ضمن ثلاث أشكال أساسية متمثلة في كل من شركات الأشخاص، شركات الأموال، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وسنتطرق لكل منها فيما يلي:[1]

### 1.2.3. شركات الأشخاص:

هي مجموعة الشركات التي تقوم على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء، ويلعب فيها الشريك دورا مهما حيث لا يجوز له التنازل عن حصته إلا بقيود معينة، وبشكل عام فإن أهم خصائص هذا النوع من الشركات تتمثل في ارتباط شخصية المالك أو المالكين بشخصية الشركة؛ والمسؤولية الكاملة للمالك أو المالكين عن الالتزامات اتجاه مختلف الأطراف الأخرى[2].

وحسب القانون التجاري الجزائري تضم شركات الأشخاص ثلاث أنواع من الشركات وهي شركة التضامن وشركة التوصية وشركة المحاصة.

### 2.2.3. شركات الأموال:

وتسمى كذلك بشركات المساهمة، وهي شركات تتكون من مجموعة أشخاص يقدمون حصصا من رأسمال الشركة في شكل أسهم ذات قيم متساوية وقابلة للتداول، ويحصل الشركاء على أرباح موزعة (إن حققت) ولا

---

[1] ناصر دادي عدون مرجع سبق ذكره، ص ص 55-57.

[2] صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سبق ذكره، ، ص 568.

يتحملون الخسارة إلا بمقدار قيمة ما يملكون من أسهم.[1] ويعتبر هذا النوع من الشركات من أكثر أشكال الملكية تعقيدا مقارنة مع الأشكال الأخرى، ويمكن ذكر أهم خصائصه كالآتي:[2]

– إنفصال شخصية الشركة عن شخصية المساهمين (المالكين).

– المسؤولية المحدودة للمساهمين، حيث تنحصر مسؤوليتهم المالية في حدود قيمة الأسهم التي يملكونها فقط.

**3.2.3. الشركات ذات المسؤولية المحدودة:** وقد استحدثها المشرع الجزائري بموجب القانون التجاري الصادر سنة 1975، والمعدل والمتمم بموجب قانون سنة 1993، وذلك للرد على متطلبات أوجدتها طبيعة احتياجات المساهمين والظروف الاقتصادية والتنافسية للأعمال التجارية، وحسب القانون التجاري الجزائري فإن هذا النوع من الشركة يؤسس بين شركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموه من حصص، وتكون هذه الحصص متساوية وغير قابلة للتداول، ويندرج ضمن هذا النوع شكل خاص ويتعلق بشركة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة، حيث يقيمها ويملكها شخص واحد وتكون مسؤوليته محدودة بالأموال التي استثمرها فيها.

## 4. وظائف المؤسسة الاقتصادية:

تضطلع المؤسسات الاقتصادية بمجموعة من الأنشطة والمهام الأساسية الموجهة لتحقيق أهدافها، ويعبر عن تلك الأنشطة بمجموعة من الوظائف الأساسية يمكن توضيحها كالتالي:[3]

### 1.4. وظيفة التسويق:

تعتبر وظيفة التسويق من بين أهم الوظائف في المؤسسة، خاصة وأن مفهوم التسويق قد تطور عبر فترات زمنية ما انعكس بشكل مباشر على الأنشطة التسويقية والدور الذي تؤديه في المؤسسة. وتعرف الجمعية الأمريكية التسويق بأنه وظيفة في المؤسسة ومجموعة من العمليات التي تعنى بخلق وإيصال وتسليم القيمة للزبائن، وكذلك إدارة علاقات معهم بهدف خدمة المؤسسة والأطراف المرتبطة بها.

ويتم النشاط التسويقي بانسياب السلعة أو الخدمة من المنتج إلى المستهلك من خلال قنوات (قنوات التوزيع) بما يحقق المنافع التسويقية (المنفعة المكانية، المنفعة الزمانية، والمنفعة الحيازية)، وتقوم وظيفة التسويق بمجموعة من الأنشطة تشكل في مجموعها المزيج التسويقي الذي يتكون من أربع عناصر وهي التسعير، الترويج، المنتج، والتوزيع.

### 2.4. وظيفة الإنتاج:

هي الوظيفة المسؤولة عن تصميم وتشغيل والرقابة على أنشطة النظم الإنتاجية، وذلك عن طريق ممارسة العملية الإدارية بعناصرها الأربعة من تخطيط، وتنظيم، وتوجيه، ورقابة لجميع هذه الأنشطة الإنتاجية، وينظر

---

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2] صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سبق ذكره، ، ص 575 .

[3] محفوظ جودة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 29–34.

إلى هذه الوظيفية بأنها النشاط الاقتصادي الذي يهدف إلى تحويل أنواع معينة من المدخلات إلى أنواع محددة من المخرجات، وتعني وظيفة الإنتاج بإنتاج كل من السلع المادية في المصانع، وكذلك الخدمات التي تقدمها المؤسسات الخدمية، ويعرف P.Kotler الخدمة بأنها "نشاط أو إنجاز أو منفعة يقدمها طرف ما لطرف آخر، وتكون أساسا غير ملموسة، ولا ينتج عنها أي ملكية، وأن إنتاجها أو تقديمها قد يكون مرتبطا بمنتج مادي ملموس أو لا يكون"[1].

### 3.4. الوظيفة المالية:

تمارس هذه الوظيفة من قبل إدارة متخصصة تسمى الإدارة المالية، وهي إحدى أهم الوظائف في المؤسسات على اختلاف أنواعها، حيث تهتم بتحديد احتياجات المؤسسة من الأموال لأغراض تمويل نشاطاتها والحصول على الأموال اللازمة من مصادر التمويل المناسبة واستثمارها بشكل يحقق العائد الجيد للمؤسسة.

### 4.4. وظيفة الموارد البشرية:

تعنى هذه الوظيفة بإدارة العنصر البشري داخل المؤسسة والعمل على إيجاد علاقات متوافقة بين العاملين وتوجيههم، فهي النشاط الذي يتم بموجبه الحصول على اليد العاملة اللازمة لعمل المؤسسة من حيث العدد والنوعية، وبذلك فهي تمارس مجموعة من المهام منها تحديد احتياجات المؤسسة من العناصر البشرية وفق مواصفات كل نشاط من الأنشطة، واستقطاب اليد العاملة وتعيينها وتدريبها، وتوفير لها المناخ المادي والمعنوي المناسب للعمل.

### 5.4. وظائف أخرى للمؤسسة الاقتصادية:

إن اتساع حجم المؤسسات بكافة أشكالها وكذلك التطور التكنولوجي الكبير في مختلف نواحي الحياة، فرض على مؤسسات الأعمال ممارسة وظائف أخرى إضافية لها إدارات لمتابعة شؤونها وإدامة عملها والعمل على تحسينه باستمرار، ومن هذه الوظائف ما يلي:[2]

### 1.5.4. وظيفة العلاقات العامة:

تعتبر هذه الوظيفة ذات أهمية كبيرة في المؤسسات الحديثة، حيث يتجسد دورها في إيجاد السبل والآليات والطرق المساعدة على تسويق المؤسسة بصورتها الشاملة لتصبح مقبولة أكثر في بيئتها الخارجية، وكذلك تأمين التفاعل الإيجابي بين المؤسسة والفئات المحلية المختلفة في المجتمع.

---

[1] هاني حامد الصمور، **تسويق الخدمات**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 18.

[2] صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 713،714.

### 2.5.4. وظيفة البحث والتطوير:

تكاد لا تخلو مؤسسة اقتصادية من وحدة أو إدارة متخصصة بالبحث والتطوير، حيث أن تطوير المنتجات الجديدة وإدخال الأساليب التنظيمية الجديدة صار واحدا من السمات الأساسية لمؤسسات اليوم، فهي تهدف باستمرار إلى إدخال منتجات أو عمليات جديدة أو تطوير ما هو موجود منها فعلا للاستجابة بشكل إيجابي وفعال لمتطلبات الزبائن وضرورات المنافسة في السوق.

### 3.5.4. وظيفة إدارة الموارد المعلوماتية والمعرفية:

لقد تغيرت الكثير من المفاهيم في عصر الاقتصاد الرقمي، حيث أصبحت المعلومات والمعرفة من أهم الموارد التي تمتلكها المؤسسات، واستجابة لهذه التطورات تم استحداث هذه الوظيفة الجديدة، وقد ساهم التطور الذي حدث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كبير في تنويع قاعدة الاستفادة منها من قبل مختلف الأنشطة والوظائف الإدارية الأخرى لتحسين عملية صناعة القرار وجعلها أكثر فاعلية.

## ثانيا: الأسواق الاقتصادية

### 1. مفهوم السوق:

شهد مفهوم السوق تطورا ملازما للمجتمع الإنساني، فكلمة سوق Market عند بداية تشكل علم الاقتصاد كانت تعني المكان الذي يلتقي فيه كل من البائعين والمشترين بغرض تبادل السلع والخدمات، ومن ثم كان التركيز منصبا على المكان بالدرجة الأولى، ثم يأتي بعدها الحديث عن السلع والخدمات التي يتم تبادلها، إلا أنه مع التطور الكبير الذي عرفه عالم الاتصالات تضاءل الاهتمام بالسوق كمكان وحل محله الاهتمام بآلية عمل السوق وتنظيم المعلومات وعن مدى تدفق السلع والخدمات ونوعيتها.[1] ولما كان السوق يعرف بالمعنى الضيق بأنه المكان أو الحيز الجغرافي الذي يلتقي فيه العرض والطلب، أصبح يعرف بالمعنى الواسع بأنه الآلية التي تخول الطالبين والعارضين من تحديد الأسعار وتحديد الكميات الضرورية من السلع والخدمات.[2]

### 2. العوامل المحددة لنطاق السوق:

تختلف الأسواق من حيث نطاقها وحجمها فقد تكون سوقا محلية أو إقليمية، أو دولية، وهناك مجموعة من العوامل التي تحدد نطاق السوق، وتتمثل فيما يلي: [3]

- **نوع السلعة:** يتأثر نطاق السوق بشكل واضح بنوع السلع التي يتم التعامل بها، فالسلع التي لا يمكن الاحتفاظ بها لفترات طويلة خوفا من تعرضها للتلف فإنه بلا شك ستكون ذات نشاط محلي وعمليات

---

[1] محمد ابراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 63،64.

[2] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[3] ضرار العتيبي وزملاءه، مرجع سبق ذكره، ص ص 162،163.

تداولها بين البائعين والمشترين سيكون ضمن سوق محلي، بينما السلع الصناعية القابلة للتخزين دون الخوف من تلفها قد يتم تداولها في نطاق سوق دولي وعبر جميع أنحاء العالم ؛

- **العادات والتقاليد:** للعادات والتقاليد دورا هاما في تحديد نطاق السوق، فإنه وبلا شك توجد الكثير من السلع لا يمكن تداولها والقيام ببيعها على مستوى دولي بسبب رفض المجتمعات لتلك السلع التي تعتبر بمقاييسهم الخاصة لا تتوافق مع عاداتهم وتقاليدهم، وبالتالي يتم التركيز على ترويج وبيع تلك السلع في أسواق محلية محددة؛
- **سهولة الاتصال بين البائعين والمشتري:** إن تقدم الوسائل التكنولوجية المختلفة التي تساعد على تسهيل عملية الاتصال بين البائع والمشتري ذات أثر هام في زيادة النشاط الاقتصادي في الأسواق، فسرعة الاتصال والانتقال أدى إلى زيادة تنشيط المبادلات الاقتصادية المختلفة في مختلف أنواع الأسواق؛
- **تكاليف النقل والتأمين:** إن ارتفاع نفقات النقل والتأمين لعدد من السلع يجبر المنتج على تحديد نشاطه في نطاق ضيق للنشاط الاقتصادي، ربما يكون في سوق محلي، أو كحد أقصى في سوق إقليمي؛
- **التشريعات والنظم الاقتصادية:** تلعب التشريعات والنظم الاقتصادية دورا هاما في تحديد نطاق السوق، فقيام الدولة بفرض ضرائب مرتفعة على استيراد السلعة يعمل على الحد من انتشارها في أسواق أخرى، أو قد تعمل الدولة أيضا على فرض نظام الحصص ورخص الاستيراد، مما قد يكون له الأثر نفسه على كميات السلع وإمكانية نقلها إلى أسواق أخرى وبالتالي الحد من نطاق السوق.

## 3. وظائف السوق:

تلعب السوق دورا أساسيا ضمن الفعاليات الاقتصادية في أي مجتمع، لذلك فهي تضطلع بعدة مهام تتمثل فيما يلي:[1]

- **تكوين الأسعار:** وينظر إليها كأهم وظائف السوق، خاصة بعد أن أصبحت النقود هي الوسيط الأساسي في عملية التبادل بين الأفراد، فكلما حققت تلك الأسعار قدرا من التعادل (الرضا) بين المتعاملين كلما كانت السوق أكثر استقرارا ويتم ذلك من خلال التوازن بين قوى العرض والطلب؛
- **تخصيص الموارد:** تعتبر وظيفة مهمة تقوم بها السوق، فإذا كانت عملية الإنتاج تقوم بالأساس على الأسلوب الفني المستخدم، فعملية الإحلال بين عناصر الإنتاج المستخدمة بهدف خفض تكاليف الإنتاج تتم عبر التغيير النسبي لأسعار هذه العناصر، وهو مالا يمكن التعرف عليه في غياب سوق عناصر الإنتاج؛
- **توزيع العائد:** سواء بشكل مباشر(نقود)، أو غير مباشر (سلع)، فعوائد أصحاب العمل ورأس المال والأرض والإدارة تتحدد من خلال عمل الأسواق؛

[1] محمد ابراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 65.

- **التنبؤ:** ويقصد بهذه الوظيفة أنه يمكن من خلال دراسة السوق التعرف على الزيادات المتوقعة في الطلب على السلع، وكذلك التنبؤ بحجم الاحتياجات الاستثمارية اللازمة.

## 4.أنواع نماذج الأسواق:

يركز التحليل الاقتصادي الكلي على أربع قطاعات رئيسية هي الأسر، والشركات، والحكومات وبقية العالم( البعد الدولي أو التجارة الدولية)، والعلاقة بين هذه القطاعات تتمحور حول ثلاث أسواق رئيسية وهي:[1]

- **سوق السلع والخدمات:** تعرض المؤسسات والشركات في هذه السوق إجمالي السلع والخدمات التي تنتجها، في حين يأتي الطلب من الحكومات والأسر، وتشتري المؤسسات سلعا وخدمات أولية تحتاجها لعملياتها الإنتاجية، من مؤسسات أخرى قد تكون داخلية أو خارجية، كم يمكن للمؤسسات والأفراد شراء سلع وخدمات تقوم الحكومة بإنتاجها؛
- **سوق العمل:** يعرض قطاع الأسر إجمالي الأفراد القادرين على المشاركة في العملية الإنتاجية ، في حين تقبل الحكومات والشركات على طلب حاجاتها من العمال والأجراء الذين يشكلون شريحة الأفراد الناشطين اقتصاديا ، في حين يشكل الباقي عن العمل؛
- **سوق النقد( المال):** ويمثل إجمالي الأموال المتوفرة للاستثمار ، وهي تكون إما بشكل نقود أو أسهم في شركات كبرى، أو سندات تصدرها الحكومات، أو شهادات إيداع تصدرها البنوك، وهي تعرف عموما بالسلع المالية، وتنقسم العمليات التي تتم في هذه السوق إلى استثمار الأسر والشركات والحكومات من خلال شراء تلك السلع المالية، أو الاستدانة وغالبا ما يلجأ إليها مختلف القطاعات لتمويل حاجاتها الإنفاقية التي تتخطى مداخيلها.

ضمن التحليل الاقتصادي الجزئي تتخذ الأسواق الاقتصادية عدة أشكال، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق الذي تقوم المؤسسة بإتباعه من أجل بلوغ هدفها الرئيسي المتمثل في تعظيم الأرباح، وقد اكتفى علماء الاقتصاد التقليديين بالتمييز بين أسواق المنافسة الحرة وأسواق الاحتكار، أما النظرية الحديثة فقد أوجدت تمييزا أدق بين مختلف أنواع الأسواق، فالمنافسة قد تكون منافسة كاملة أو غير كاملة، كما قد تكون منافسة سعرية أو غير سعرية،[2] ويمكن ذكر مختلف أنواع ونماذج السوق على النحو التالي:

**أ. سوق المنافسة الكاملة:** يتميز سوق المنافسة الكاملة بالخصائص التالية:[3]

---

[1] منظمة العمل الدولية، **السياسات الاقتصادية: مقاربة عالمية،** دراسة منشورة على الرابط:
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_307457.pdf

[2] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص ص 28،29.

[3] ضرار العتيبي وزملاءه، مرجع سبق ذكره، ص 64.

- **كثرة البائعين والمنتجين:** في هذه الحالة لا يستطيع المنتج الفرد التأثير على الكميات المعروضة، وكذلك المستهلك الفرد، لا يستطيع التأثير على الكميات المطلوبة، فلا يستطيع أي منهم التأثير على سعر السلعة في السوق ؛
- **تجانس المنتجات:** وهذا يعني إمكانية إحلال سلعة مكان سلعة أخرى قادرة على تحقيق نفس الإشباع للمستهلك، وخاصة أنه من المفروض في هذه السوق أن تكون كافة المنشآت تقوم بإنتاج سلع مماثلة، بحيث لا تستطيع أي منشاة التحكم في السعر الذي تبيع به السلعة ؛
- **حرية الدخول والخروج من السوق:** لا توجد أي قيود تمنع الجماعات أو الأفراد من الدخول أو الخروج من السوق، مما يؤكد حرية انتقال عناصر الإنتاج من صناعة إلى صناعة واستخدامها في مجالات مختلفة ؛
- **العلم التام بظروف السوق والأسعار السائدة:** وهذا يعني أن جميع البائعين والمشترين على علم تام بأسعار السلع وشروط بيعها، وبذلك لا يستطيع المنتج استغلال المستهلك بفرض أسعار أعلى على سلع محددة تباع بأسعار أقل بكثير في أماكن مختلفة .

**ب.سوق الاحتكار:** على النقيض من المنافسة الكاملة (أو المطلقة) يمكن أن يكون هناك احتكار مطلق، ويعرف الاحتكار المطلق بأنه عبارة عن حالة السوق التي يوجد فيها منتج واحد يقوم بإنتاج سلعة لا يوجد لها بديل قريب" ،[1] أي عندما تهيمن مؤسسة أو شركة واحدة على سوق معين، ففي ظروف الاحتكار المطلق على المؤسسة المحتكرة أن تتخذ قرارا بشأن مسألة مبدئية، وهي إما أن تكون مؤسسة محددة للسعر، وإما مؤسسة محددة لحجم العرض، وتسعى عادة غالبية المؤسسات الاحتكارية إلى تحديد السعر، وهذا يعني أنها تحدد سعر السلعة وتترك للمستهلكين تقرير حجم التصريف، أما المؤسسة التي تحدد حجم العرض فإنها تطرح في السوق كمية معينة من السلع تاركة للسوق نفسها تحديد السعر، وقد يكون الاحتكار ثنائي بحيث تتقاسم مؤسستين السوق وفقا لمبدأ الصدفة.

**ج. أسواق المنافسة الاحتكارية (أو المنافسة غير الكاملة):**

يعتبر هذا النوع من الأسواق خليط من المنافسة الكاملة والاحتكار التام، ومن أبرز خصائص هذا السوق ما يلي:[2]

- وجود عدد كبير من الباعة والمشترين ؛
- عدم تجانس المنتجات لكنها متقاربة مع بعضها البعض بحيث يمكن اعتبار السلع بدائل جيدة، ولا يمكن اعتبارها مكملة لبعضها البعض ؛
- حرية الدخول والخروج من السوق ؛

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة نشر، ص 231.

[2] ضرار العتيبي وزملاءه، مرجع سبق ذكره، ص ص 166، 167.

- إتباع سياسة التمييز السلعي بجعل السلعة تبدو مختلفة عما يعرضه الآخرون حتى وإن كانت تشبع نفس الحاجة.

**د. أسواق احتكار القلة:** يعرف احتكار القلة بأنه عبارة عن حالة السوق التي يتوفر فيها عدد قليل من الباعة لسلعة واحدة ،[1] يعتبر هذا السوق أقرب إلى سوق الاحتكار التام، بحيث تميزه مجموعة من الخصائص وهي:[2]

- وجود عدد قليل من المنشآت التي تملك حصة كبيرة في السوق، ويمكن قياس حجم حصة المنشأة في السوق بتقدير حجم المبيعات أو الإنتاج ؛
- وجود المنافسة غير السعرية ؛
- وجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى السوق وتمنح هذه الميزة قوة احتكارية للمنتجين في هذا السوق ؛
- توفر حوافز للاتفاق بين المنتجين في السوق كالاتفاق على البيع بسعر معين، أو تقسيم مناطق البيع بين المنتجين، وهكذا.

## المحور السابع: النقود

ظهرت النقود وتطورت عبر الزمن كاستجابة لحاجة المجتمعات لأداة تحقق الوساطة في عمليات التبادل في إطار العلاقات الاقتصادية للأفراد والجماعات، فبعد أن أدرك المجتمعات صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي اهتدت للتخصص ومبادلة فائض إنتاجها بسلع أخرى تنتجها المجتمعات الأخرى ، وظهر نظام المقايضة، وبالنظر لما ارتبط بهذا النظام من عيوب اتجهت المجتمعات لاستحداث مختلف أشكال النقود بداية بالنقود السلعية، ومرورا بالنقود المعدنية والورقية، وصولا إلى أحدث أشكال النقود وهي النقود الإلكترونية، وهذه الأخيرة تعكس مستوى التطور التكنولوجي الذي وصلت إليه المجتمعات الحديثة، وتحض النقود بتلك الأهمية البالغة في الحياة الاقتصادية بالنظر لما تؤديه من وظائف هامة منها التقليدية ومنها الحديثة.

### أولا: تعريف النقود وخصائصها:

#### 1. تعريف النقود:

حضي مفهوم النقود باهتمام العديد من رواد الفكر الاقتصادي من مفكرين ومؤلفين، لذلك فقد ورد لها عدة تعاريف عكست اختلاف وجهات نظر أصحابها خاصة فيما يتعلق بأصل الطلب على النقود، وفيما يلي بعض التعاريف المختارة لتحديد هذا المفهوم:

عرفت النقود تعريفا إجرائيا على أنها "أي شيء يقبله الجميع قبولا عاما بحكم العرف أو القانون، ويكون قادرا على التوسط في تبادل السلع والخدمات، وصالحا لتسوية الديون وإبراء الذمم".[3]

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي، مرجع سبق ذكره، ص 285.

[2] https://www.uobabylon.edu.iq/eprints/publication_4_1590_618.pdf

[3] ناظم محمد الشمري، محمد موسى الشروف، مرجع سبق ذكره، ص 312.

عرفها الاقتصادي "هنري غيتون " في كتابه" النقود" أنها أداة أو وسيلة تعطي في النهاية لحائزها بالمعنى الاقتصادي قوة شرائية، وبالمعنى القانوني وسيلة تحرير ووسيلة تصفية أو تسديد ديون .[1]

عرفها Walke في عبارته الشهيرة " النقود هي أي شيء تفعله النقود، كذلك عرفها الاقتصادي John Klein بأنها أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيلة لتسديد الديون.[2]

أما الاقتصادي Emile James فقد عرف النقود على أنها كل سلعة تسمح بحكم القانون والعرف لكل مشتري أو مدين بالدفع مقابل سلعة، أو تسديد دين دون رفضها، أو مناقشة قيمتها من قبل البائع أو الدائن.[3]

بينما يرى "جون ستيوارت مل" أن النقود تجسيد لقوة شرائية تعطي لحاملها الحق في الحصول على مقدار معين من المنتجات.[4]

**2. خصائص النقود:**

تتصف النقود بمجموعة من الخصائص والتي سنذكرها فيما يلي:[5]

- **الدوام Durability:** تعني هذه الخاصية أن هناك فترة زمنية فاصلة بين زمن استلام النقود وزمن استخدامها في تسوية المدفوعات المستقبلية يستدعي الاحتفاظ بها لفترة من الزمن، وعملية الاحتفاظ يجب أن لا يعرضها للتلف أو فقد في قوتها الشرائية، حيث أنها تمثل وباستمرار حقا عاما على السلع والخدمات المتوفرة في السوق حاضرا ومستقبلا؛
- **التجانس Homogeneity:** يقصد بهذه الخاصية أن كل وحدة نقدية ينبغي أن تكون متشابهة ومتماثلة مع الوحدات النقدية الأخرى في نفس الفئة ويعني ذلك عدم وجود فروق نوعية أو في قوة الإبراء التي تمنحها وحدات نفس الفئة إلى مالكها ؛
- **القابلية للتجزئة Divisibility:** ويعني ذلك أن تكون الوحدة النقدية الواحدة قابلة للتجزئة إلى أجزاء صغيرة بحيث يمكن شراء مختلف القيم الاقتصادية من سلع وخدمات مهما كبرت أو صغرت قيمتها؛
- **سهولة الحمل Portability:** أي أن الشيء الذي يتخذ كنقود يكون ملائما في حجمه ووزنه بحيث يسهل حمله عند أدائه لوظائفه المختلفة ؛

---

[1] سهيلة حاج موسى ، **تحليل وضبط قيمة العملة من وجهة نظر إسلامية**، رسالة ماجستير تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2009/2008، ص 18.

[2] أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 20.

[3] طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص 24.

[4] ناظم محمد الشمري، محمد موسى الشروف، مرجع سبق ذكره، ص 312.

[5] طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 30،31.

- **الوفرة Abundance:** من الضروري أن تكون كمية النقود المعروضة بالكمية المناسبة التي تتلاءم مع حجم المبادلات واحتياجات الاقتصاد الوطني، فزيادتها عن ذلك يؤدي لانخفاض قيمتها التبادلية ونقصانها يؤدي إلى تعطيل النشاط الاقتصادي ؛
- **تحقيق المنفعة Useful :** تختلف منفعة النقود عن أي منفعة قد تحققها سلعة اقتصادية، وتكمن منفعة النقود في قدرتها على إشباع حاجات الأفراد والمؤسسات من خلال الحصول على السلع والخدمات مقابل التخلي عن عدد من الوحدات النقدية، فهي تشبع الحاجات البشرية بصورة غير مباشرة وذلك من خلال ما تمنحه لحائزها من قوة اختيار غير محدد وغير مخصص للقيم الاقتصادية من سلع وخدمات .

## ثانيا: وظائف النقود( التقليدية والحديثة):

تؤدي النقود أدوارا هامة في المجتمع ، ويمكن تحديد عدة ادوار للنقود على النحو التالي:[1]

### 1. النقود وسيط للتبادل:

تعد وظيفة النقود كوسيط للتبادل من أولى الوظائف المرتبطة بالنقود وهي تمثل تطورا في مراحل التعامل الاقتصادي بين الأفراد والجماعات فيما يخص تبادل السلع والخدمات المختلفة، فهي جاءت في أعقاب التعامل بأسلوب المقايضة، وهي مستمدة من كونها مقبولة قبولا عاما من الأفراد المتعامين بها كأداة مناسبة لتسوية المبادلات والديون دون أي تحفظات أو شكوك في قدرتها على ذلك، لذلك يطلق على النقود بأنها قوة شرائية، بمعنى أنها تمكن حائزها من الحصول على ما يساوي قيمتها من السلع والخدمات ومن أي سوق يختار وفي أي وقت يشاء وبالشروط التي يراها مناسبة له، فقبول النقود قبولا عاما مكنها من أن تكون أداة مناسبة لإتمام عمليات المبادلة بين السلع والخدمات المختلفة.

### 2. النقود معيار للقيمة:

تتمثل الوظيفة الأساسية الثانية للنقود في كونها معيار للقيمة إذ تعد النقود أساس يتم بموجبه تحديد أثمان مختلف السلع والخدمات، وبمعنى آخر يمكن إرجاع قيم السلع والخدمات إلى مقياس مشترك يتمثل في النقود، وعلى هذا الأساس تتم المقارنة النسبية بين قيم السلع والخدمات، فقيمة كل سلعة يمكن معرفتها بالنسبة لقيم السلع الأخرى عن طريق النقود كأداة قياس تنسب إليها قيم السلع والخدمات المختلفة، وقيام النقود بوظيفتها كمعيار أو مقياس للقيمة يستوجب ثبات قيمتها نسبيا، حيث لا يمكن للنقود أن تبقى ثابتة ثباتا مطلقا، بل غالبا ما تتعرض للتغير والتقلب تبعا لتغير مستوى الأسعار لهذا فإن المقصود بقيمة النقود هو قوتها الشرائية التي هي عبارة عن كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بواسطة مبادلتها بوحدة نقدية واحدة في فترة زمنية معينة.

---

[1] ناظم محمد الشمري، محمد موسى الشروف، مرجع سبق ذكره، ص ص 313،315.

**3. النقود وحدة حساب:**

إن اعتماد النقود كمقياس مشترك جعل منها أداة مناسبة للحساب، إذ أنها تسهل عملية المحاسبة للأشياء المختلفة والمتباينة من حيث الحجم والقيمة والوزن، فالشركات والمشاريع والمؤسسات تقوم بإعداد ميزانياتها عن طريق تقدير موجوداتها ومتطلباتها استنادا إلى النقود كأداة للحساب، ودون ذلك يصعب عمليا تقدير الميزانية، لذلك فإن قيام النقود بوظيفتها كوحدة للحساب تعد أساس لا غنى عنه لتسيير النشاط الاقتصادي المعاصر.

**4. النقود مخزن للقيم وأداة للادخار:**

لقد أظهرت المقايضة صعوبة الاحتفاظ بقيمة السلع عبر تخزينها والاحتفاظ بها لفترة زمنية معينة، وذلك راجع لان بعض السلع معرضة للتلف فضلا عن وجود سلع لا يمكن تخزينها أصلا، أو أن تخزينها يحتاج إلى توفير جملة من المستلزمات والشروط، لذلك فان النقود تتمتع بقدرتها على أن تكون مخزن للقيمة، وبفضل وظيفتها هذه تختزن النقود أقيام مختلف السلع والخدمات لفترات لاحقة، مما يعني في الوقت ذاته إمكانية استخدام النقود كبديل عن السلع العينية أو المادية التي تشبع حاجة استهلاكية أو إنتاجية للأفراد والمؤسسات، وإن وظيفة النقود بوصفها مخزن للقيمة مشتقة من وظيفتها الأولى والأساسية كوسيط للتبادل، إذ أن قيام النقود بفصل عمليتي البيع والشراء بصفتها وسيط في التبادل يعني قي الوقت ذاته قيام النقود بخزن قيم السلع والخدمات والحصول عليها في فترات أو أوقات أخر، وهذا يجعلها أيضا أداة للادخار، إذ أن مجرد تأجيل مبادلة النقود مقابل السلع والخدمات إلى وقت لاحق في المستقبل يعني تأدية النقود لوظيفة الادخار إلى جانب وظيفتها كمخزن للقيم.

**5. النقود وسيلة للدفع الآجل:**

إن النقود مثلما هي أداة مناسبة لتسوية المبادلات الآنية فهي أيضا أداة مناسبة لتسوية المدفوعات الآجلة، وبفضل هذه الوظيفة الحديثة للنقود يستطيع الأفراد والحكومات تسوية ما بذمتهم من ديون، وبذلك وجدت أسواق الائتمان والتي يرتكز التعامل فيها على القروض مثلما وجدت أسواق المنتجات التي يتم التعامل فيها بالسلع والخدمات، فنجد أن المصارف وغيرها من المؤسسات المالية يقومون بمنح الائتمان للأفراد والشركات والحكومات، خاصة وان تجميع المدخرات يعمل على تراكم رأس المال وتوسيع الاستثمار والإنتاج، وهنا تبرز أهمية وظيفة النقود كأداة للدفع الأجل، إلا أن كفاءة النقود في القيام بهذه الوظيفة يرتبط ارتباطا وثيقا بثبات قيمتها أو قوتها الشرائية، ذلك أن تغير قيمتها سواء بالارتفاع أو الانخفاض يترتب عليه تضرر أحد أطراف التسوية واستفادة الطرف الآخر.

**ثالثا: أنواع النقود:**

**1.النقود السلعية:**

تعتبر أول أنواع النقود التي عرفتها البشرية، حيث ظهرت مباشرة بعد العيوب التي ارتبطت بنظام المقايضة (مبادلة سلعة بسلعة) ، فاستعملت المجتمعات السلع التي تحظى بالأهمية وتتمتع بقيمة عالية وتحوز على أكبر تقدير، كالماشية، وأدوات الصيد، ( الإسكيمو)، والقمح (مصر)، والحرير(الصين)، والسكر( الهند)، وغيرها من

السلع الأخرى ذات القيمة، ولكن سرعان ما تم التخلي عن السلع الاستهلاكية لأسباب متعددة أبرزها عدم صلاحيتها كأداة مبادلة رغم اعتبارها أداة حساب، فعلى سبيل المثال الماشية رغم أنها مكنت من قياس الأسعار إلا أنها لم تؤد وظيفتها كأداة للتبادل بالشكل المطلوب، بالنظر لعدم تجانسها وافتقادها لخاصية الدوام النسبي، وبالتالي تم استخدام سلع صلبة مثل تلك المصنوعة من والأحجار النادرة الأصداف والقواقع البحرية ، ثم المعادن في بعد ذلك في أواخر العهد البدائي. [1]

**2. النقود المعدنية:**

مع التطور التاريخي لحركة المجتمعات استخدم الإنسان المعادن للأغراض النقدية في وقت مبكر مع استمرارية أدائها لدورها كقيمة سلعية إضافة إلى قيمتها النقدية، وفي بادئ الأمر ظهرت بعض المعادن كالنحاس والبرونز وتم استخدامها كنقود معدنية رئيسية، ونظرا لزيادة إنتاجها أخذت قيمتها بالانخفاض المستمر ولم تعد مناسبة للقيام بدور النقود باستثناء استخدامها كنقود مساعدة، لذلك شاع فيما بعد استخدام المعادن النفيسة الذهب والفضة كنقود معدنية رئيسية باعتبارها معادن نادرة والأفضل من بين المعادن الأخرى.[2]

**3. النقود الورقية:**

يعود أصل النقود الورقية إلى العهد الروماني عندما كانت تودع المعادن النفيسة لدى الصيارفة مقابل إيصالات بهدف الاحتفاظ بها، على أن يردها الصائغ (الصيرفي) لأصحابها عند طلبها من أجل البيع والشراء، ولكن نظرا للثقة التي يتمتع بها الصيارفة أصبع الناس يتعاملون فيما بينهم فقط بتلك الإيصالات، دون العودة في كل مرة إلى المعدن النفيس، والسبب في ذلك هو سهولة حمل تلك الأوراق و التقليل من مخاطر السرقة، إضافة إلى عنصر الثقة، وبذلك أصبحت الإيصالات الورقية مثلها مثل الذهب، وأصبحت نقودا وهي أول أشكال النقود الورقية، وظهرت فيما بعد أوراق نقدية يصدرها البنوك ولا تكون لها تغطية كاملة أي بنسبة 100% .[3]

**4. النقود الكتابية (نقود الودائع):**

خلال القرن 19 ازدادت أهمية الودائع الجارية لدى البنوك كأداة لتسوية الديون في الكثير من البلدان، حتى أصبحت نقود الودائع أهم وسيلة دفع في النظم البنكية المتقدمة، وهي ناتجة عن إيداع أرصدة نقدية في حسابات جارية لدى البنوك التجارية، وتنتقل ملكيتها من شخص لآخر باستعمال الشيك الذي يعتبر مناهم أدوات العصر الحديث، والوسيلة الأولى للوفاء بالمدفوعات النقدية الكبيرة في معظم دول العالم، وللإشارة فإن الشيك لا يعتبر نقدا بحد ذاته بل هو أداة لتحويل الأموال من حساب زبون لدى البنك إلى المستفيد، وبالتالي يحق للشخص

---

[1] نعمان سعيدي، تقديم عبد المجيد قدي، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي**، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص ص 15،16.

[2] طاهر فاضل البياتي، خاد توفيق الشمري، **مدخل على علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص ص 323،324.

[3] نعمان سعيدي، تقديم عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 16

الامتناع عن قبول الشيك، ومع ذلك تبقى نقود الودائع أهم أنواع النقود بالنظر للثقة والحماية التي تحظى بها خاصة بعدما أصدرت الحكومات قوانين تحمي المتعاملين بهذا النوع من الدفع.[1]

**5.النقود الالكترونية E-Cash:**

يستخدم عدة مصطلحات للتعبير عن مفهوم النقود الإلكترونية، كالنقود الرقمية أو العملة الرقمية أو حتى النقدية الإلكترونية، وتعتبر أحدث أنواع النقود، حيث عرفها بنك التسويات الدولية بأنها قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة بشكل إلكتروني على أداة إلكترونية يحوزها الزبون،[2] والنقود الإلكترونية هي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية تخزن في مكان آمن على القرص الصلب لجهاز الحاسوب الخاص بالعميل يعرف بالمحفظة الإلكترونية E-Wallet، بحيث يمكن للعميل استخدام هذه المحفظة لتسوية معاملاته الالكترونية،[3] وقد عملت العديد من الشركات على تطوير خدمة المحفظة الالكترونية حيث تعمل هذه الأخيرة على توفير الوقت والجهد بحفظ كل المعلومات على بطاقة اعتماد معينة وبنقرة واحدة يتم إدراج وحفظ كل المعلومات المتعلقة بالفواتير وعمليات الشحن وغيرها، وقد قام مجموعة من تجار المحافظ الإلكترونية بوضع معايير قياسية لهذه التقنية ليتم تطبيقها بتقنية تسمى لغة النمذجة للتجارة الالكترونية Electronic Commerce Modeling Language، حيث تم قبول هذا المقياس سنة 1999 ومنذ ذلك الوقت أصبحت هذه الأداة متبناة كطريقة للدفع عبر الإنترنت[4]، وتتميز النقود الإلكترونية بعدة مزايا منها سهولة الاستخدام والسرية والخصوصية والأمان، وانخفاض التكاليف، وزيادة العائدات والمبيعات، وتتضح أهمية النقود الإلكترونية كونها غير مرتبطة بحساب بنكي.[5]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 17.

[2] عبد الهادي مسعودي، **الأعمال المصرفية الإلكترونية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص ص 64، 65.

[3] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **التجارة الإلكترونية**، الطبعة الثانية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ، ص ص 169، 170.

[4] خضر مصباح الطيطي، **التجارة الالكترونية والأعمال الإلكترونية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 138.

[5] عبد الهادي مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

## رابعا: دور النقود في النشاط الاقتصادي

تؤدي النقود دورا مهما في الاقتصاد سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، وذلك من خلال مختلف الوظائف التي تقوم بها، فهي أداة للمبادلة ومقياس للقيمة، ومخزن للقيمة، وأداة للمدفوعات الآجلة،[1] حيث لا يستطيع النظام الاقتصادي العمل بكفاءة في ظل غياب النقود، فعمليات الإنتاج واسعة النطاق تتطلب وجود وسيط للتبادل، كما أن عمليات الإنتاج والتوزيع أصبحت أكثر سهولة في ظل وجود النقود،[2] بالإضافة إلى ذلك تستخدم النقود للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي باعتبارها أداة من أدوات السياسة النقدية ولها تأثير في المتغيرات الاقتصادية من دخل وإنتاج وعمالة، من خلال أثرها على الاستهلاك والادخار والاستثمار عن طريق التأثير في كمية النقود المعروضة بالزيادة أو النقصان، فزيادة الكمية المعروضة من النقود في المجتمع –مع ثبات حجم الإنتاج الحقيقي – تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات في ذلك المجتمع، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للنقود أو انخفاض المقابل الحقيقي لوحدة النقد والعكس بالعكس، والنقود باعتبارها مقياسا للقيم فهي تساعد على توزيع القيم الحقيقية على مختلف الموارد والقطاعات من أفراد ومشروعات وحكومات، [3] ومنذ بداية نشأة النقود سعت الدول للتحكم في عرض النقود وضبط اتجاهاتها وإحكام وظائفها في المجتمع، وتستخدم الحكومات في ذلك بنوكها المركزية للإشراف على نظامها النقدي ومؤسساتها النقدية.[4]

وعلى المستوى الدولي تقوم النقود أيضا بدور رئيسي في تسهيل عمليات التبادل للسلع والخدمات بين الدول والمناطق المختلفة، وهي أيضا وسيلة لتحقيق التخصص بين مختلف الدول، فحتى مع استعمالها وحدات نقدية مختلفة فإنها تسعى لربطها بمعدلات صرف ثابتة نسبيا تحقق استقرار العملة.

## المحور الثامن: السياسات الاقتصادية: السياسة المالية والسياسة النقدية

لا تخلو الاقتصاديات المعاصرة من الأزمات والمشاكل الاقتصادية والاختلالات التي تؤثر على التوازنات الاقتصادية للدول، وسواء كانت تلك الظروف دائمة أو ظرفية فإن الحكومات بحاجة لآليات وأدوات تتدخل من خلالها في الحياة الاقتصادية لتصحيح تلك الأوضاع وللحفاظ على توازناتها وتحقيق أهدافها في النمو والتطور، وذلك من خلال التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية الهامة كالاستهلاك والادخار والاستثمار...وغيرها، وهو ما يعبر عنه بالسياسات الاقتصادية، ومن أبرز أوجهها السياسة المالية والسياسة النقدية.

---

[1] نذير عبد الرزاق، حجاب عيسى، **وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي والاقتصاد الوضعي–دراسة مقارنة–** ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية، المجلد 07، العدد02، 2013، ص 347، منشورة على الرابط:
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/417/7/2/86496

[2] ضرار العتيبي وزملاءه، مرجع سبق ذكره، ص 302.

[3] نذير عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 347.

[4] نحو اقتصاد فقهي حول النقود والأسواق، ملتقى البحث العلمي، د.ت، ص 96، على الموقع: WWW.RSSCRS.INFO

## أولا: السياسة الاقتصادية:

### 1. تعريف السياسة الاقتصادية:

تعبر السياسات الاقتصادية عن مجموع التدخلات للسلطات العامة بهدف تصحيح الاختلالات[1]، ويقصد بها عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة لتلك الأهداف.[2]

تعبر السياسة الاقتصادية عن مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق أهداف اقتصادية، خلال فترة زمنية محددة، كما أنها مجموعة من الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة.[3]

كما يعرفها البعض بأنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية.[4]

إن المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق يتضمن السياسة المالية والسياسة النقدية والتي تقوم بالرقابة المباشرة على المتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني.[5]

### 2.أهداف السياسة الاقتصادية:

تتصف أهداف السياسة الاقتصادية بالمرونة، وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة، إلا أنه جرى العرف على تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:

### 1.2.البحث عن النمو الاقتصادي:

وهو الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو، إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حجم الإنتاج.

---

[1] Bertran Blanchetant, Maxi Fiche de Sciences Economiques, Dunod, Paris, 2009, p218.

[2] مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 43.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي**، زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1998، ص 213.

[4] مسعود دراوسي ، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[5] أحمد جامع، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار الثقافة، القاهرة، مصر، 1990، ص241.

**2.2. البحث عن التشغيل الكامل:**

يتم البحث عن التشغيل الكامل لأن تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع والتي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي، إلا أن التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي من بينها عنصر العمل.

**3.2. البحث عن التوازن الخارجي:**

وهو توازن ميزان المدفوعات، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد القومي تجاه باقي الاقتصاديات، ويؤدي اختلال ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن حالة عجز، إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، وإلى تدهور قيمة عملتها، وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الضعيفة.

**4.2. التحكم في التضخم:**

وذلك من خلال البحث عن خفض معدل التضخم، لأن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، كما أن تضخما زاحفا إذا لم يتحكم فيه يمكن إن يتحول إلى تضخم جامح، فضلا عن كون التضخم يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية.

## 3. مضمون السياسة الاقتصادية:

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهرا خاصا من مظاهر السياسة العامة، وهي تتضمن ما يلي :[1]

**1. تحديد الأهداف:** جرت العادة أن يكون للسياسة الاقتصادية أهداف تسعى السلطات العامة إلى تحقيقها، مثل النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، تقليص الفوارق، تنمية القطاعات الإستراتيجية، استقرار الأسعار...الخ ؛

**2.وضع تدرج بين الأهداف:** ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة، فخفض معدل الربح يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى إحداث أزمة في نظام يكون فيه الربح هو الأساس الاستثمار، بما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخيل والتشغيل ؛

**3. تحليل الارتباط بين الأهداف:** فعند وضع التدرج بين الأهداف لا بد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية، فعلى سبيل المثال يؤدي رفع معدل الربح إلى كبح كتلة الأجور، ويمكن أن يؤثر على الاستثمار لأن ضعف الطلب لا يشجع على زيادة الاستثمار؛

---

[1] عمر بن الحميد، **دور السياسات الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر**، دراسة قياسية 1980-2019، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص مالية بنوك، تأمينات، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2021/2020، ص 29.

4.**اختيار الوسائل:** والتي لابد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف، وترتبط الوسيلة عادة بالهدف المراد، وتتكون هذه الوسائل من فروع السياسة الاقتصادية والتي من أهمها السياسة النقدية والسياسة المالية، والسياسة التجارية وسياسة سعر الصرف.

مما سبق يمكن القول أن السياسة الاقتصادية في مضمونها ما هي إلا تحديد وترتيب الأولويات واختيار الوسائل المناسبة للوصول إلى الأهداف المسطرة.

## 4. مبادئ السياسة الاقتصادية:

اجتهد بعض الاقتصاديين لوضع مبادئ للسياسة الاقتصادية ونذكر أهمها فيما يلي:[1]

**1.4. التساوي العددي بين الأدوات والأهداف:** ينسب هذا المبدأ إلى الاقتصادي " يان تينبرغين" الذي أشار إلى ضرورة أن تستهدف كل أداة من أدوات السياسة الاقتصادية هدفا وحيدا تسعى لتحقيقه .

**2.4. كفاءة الأداة بالنسبة للهدف:** ينسب هذا المبدأ إلى " روبرت مندل"، الذي أشار إلى أن صناع قرار السياسة الاقتصادية عليهم أن يختاروا في سبيل تحقيق كل هدف من أهداف السياسة الاقتصادية الأداة المناسبة والأكثر قدرة على ذلك مقارنة بباقي الأدوات.

**3.4. مراعات الواقع الاقتصادي:** لا يمكن الوصول إلى فعالية السياسة الاقتصادية إذا ما كان إعدادها يهدف إلى تحقيق أهداف بعيدة عن الواقع الاقتصادي المحلي أو العالمي من ظروف وخصائص، فواقعية أهداف السياسة الاقتصادية تساعد على الحكم على مدى كفاءة الأدوات المختارة.

## 5.أنواع السياسات الاقتصادية:

### أ. السياسات الاقتصادية الظرفية:

تستخدم السياسات الاقتصادية الظرفية لاسترجاع التوازنات الاقتصادية الجزئية في الأجل القريب، وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف، نذكر منها ما يلي:[2]

- **سياسة الضبط:** تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف الكامل، وهذا بالمفهوم الضيق، أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموع التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (تقليص الضغوط الاجتماعية، السياسات المضادة للازمة).

---

[1] كريم بودخدخ، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض**، دراسة حالة الجزائر 2001-2014، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2015/2014، ص 12.

[2] عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقق أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 200.

- **سياسة الإنعاش:** يهدف الإنعاش إلى إعادة الآلة الاقتصادية مستخدما العجز الموازني، تحفيز الاستثمار، الأجور والاستهلاك، تسهيلات القرض...الخ، وهي مستوحاة من الفكر الكينزي، ونلجأ في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار.
- **سياسة الانكماش:** وهي سياسة تهدف إلى تقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

- **سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي:** وتعبر عن سياسة اقتصادية تستجيب لتطور الطلب العالمي، وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة وتحقيق التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل، وتسعى الدول النامية عادة إلى إحداث تنمية مستدامة من خلال تنفيذ سياسات صناعية تنطوي في أساسياتها على حماية الصناعات الناشئة وتحقيق التحول الهيكلي من اقتصاد أولي بدائي إلى اقتصاد صناعي متطور يسمح باستدامة الرفاهية للسكان.
- **سياسة التوقف ثم الذهاب:** وهي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

**ب. السياسات الهيكلية:** تهدف السياسات الاقتصادية الهيكلية إلى تغيير الظروف والشروط التي تقود تطور هياكل المجتمع وإحداث تغييرات عميقة فيه، كتغيير هياكل المؤسسات الاقتصادية من حيث أحجامها ومهامها وأنشطتها، وتغيير النظام المالي وأساليب التمويل، والسياسات الهيكلية على خلاف السياسات الظرفية التي تتعلق بالمدى القصير مداها الزمني طويل، حيث يتعلق الأمر بجعل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية تنمو تدريجيا بشكل يسمح بتحسين الفعالية والأداء الدائم للجهاز الإنتاجي، وبالتالي تؤدي إلى رفع الأداء الاقتصادي الكلي، ومع تغييرات المحيط الدولي يكون تدخل الدولة قبليا من خلال تأطير آلية السوق، الخوصصة وإعادة هيكلة القطاع العام، سيادة قانون المنافسة، دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، وهذه أهم محاور السياسات الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة، أما الدول النامية فنجد أن أغلبها تبنت برنامج إصلاح اقتصادي في إطار دعم المؤسسات المالية والنقدية الدولية.[1]

**ثانيا: السياسة المالية:**

**1. تعريف السياسة المالية:**

تعرف السياسة المالية بأنها استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب

[1] عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص ص 203، 204.

الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.[1]

كما تعرف أيضاً بأنها البرنامج الذي تخططه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصدر الإيرادات العامة وبرامجها الإنفاقية لإحداث أثر مرغوب فيه، وتجنب أثر غير مرغوب فيه على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع والسياسة بمفهومها المتقدم، وتستخدم كافة أدواتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة[2].

## 2. أهداف السياسة المالية:

تهدف السياسة المالية لتحقيق غايات لا تخرج عن أهداف السياسة الاقتصادية عموما، من أهمها الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، والوصول إلى مستوى التشغيل الكامل للموارد، والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، والعمل على إعادة توزيع الدخل بشكل عادل، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.[3]

وبناء عليه فإن الهدف العام للسياسة المالية هو الحفاظ على مختلف توازنات الاقتصاد القومي ويعني ذلك :[4]

- **تحقيق التوازن المالي:** يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه؛
- **تحقيق التوازن الاقتصادي:** بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل في حدود ما يتوفر من موارد في الدولة؛
- **تحقيق التوازن الاجتماعي:** بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى من الرفاهية للأفراد؛
- **تحقيق التوازن العام:** ويعني تحقيق التوازن بين مجموع الإنفاق القومي ومجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة.

### 3. أدوات السياسة المالية:

يمكن القول أن هناك نوعين من أدوات السياسة المالية، النوع الأول هي الأدوات التلقائية التي تقوم بتحقيق أهداف السياسة المالية بطريقة ذاتية دون التدخل المباشر من الحكومة، وتشمل ما يلي:[5]

- الضرائب التصاعدية وهي التي ترتفع مع ارتفاع الدخل وتنخفض بانخفاضه ؛
- المدفوعات التحويلية من الحكومة إلى القطاع العائلي في شكل إعانات ومساعدات ؛
- سياسات الدعم وتشمل دعم الفلاحين مثلا .

---

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 201.

[2] مصطفى سلمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2000، ص93.

[3] https://political-encyclopedia.org/dictionary/

[4] شريفة منصوري ، **دور الضريبة في تحقيق استقرار السياسة المالية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، 2021/2020، ص 27.

[5] ضرار العتيبي وزملاءه، مرجع سبق ذكره، ص 295.

أما النوع الثاني لأدوات السياسة المالية فهي الأدوات المقصودة والتي تتطلب تدخلا مباشرا من الحكومة في نشاطات معينة من أجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية، وتتمثل فيما يلي:

### 1.3. النفقات العامة:

تعرف النفقات العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام( أو جماعي)،[1] وتستعين الدولة بالنفقات العامة للتأثير على سير المعاملات التي تتضمنها الدائرة الاقتصادية، فأهدافها لا تقتصر على مجرد إشباع الحاجات العامة بل تؤدي إلى التأثير على النشاط الاقتصادي للمجتمع بقصد تحقيق نموه المتوازن، كما تؤثر النفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في المجتمع، كالاستهلاك والادخار والاستثمار فضلا عن تأثيرها على المستوى العام للأسعار وعلى نمط توزيع الدخل القومي.[2]

### 2.3. الضرائب:

تعرف الضريبة بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه بنفع خاص مقابل دفعه الضريبة، [3] وتعتبر الضريبة كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية كتحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية عن طريق تخفيض الضرائب أثناء الانكماش لزيادة إنفاق الأفراد، ورفعها في حالة التضخم لامتصاص القوة الشرائية لدى الأفراد، كذلك تستخدم الضرائب كأداة لتشجيع بعض أنواع النشاط الاقتصادي عن طريق إعفاء النشاط من الضريبة أو تخفيضها على نتيجة النشاط، أو إعفاء المواد الأولية المستوردة اللازمة لهذا النشاط، أو غيرها.[4]

### 4.3. الدين العام:

وهي الأموال التي تقترضها الدولة من الأفراد مقابل أسعار فائدة مرتفعة تكون في العادة أعلى من السعر السائد أو من المصارف، حيث يمكن للدولة أن تقترض من البنوك التجارية عن طريق دخول البنك المركزي كممثل للدولة إلى السوق المالي بائعا للسندات الحكومية.[5]

## 4. دور السياسة المالية في الاقتصاد:

تعد السياسة المالية من الوسائل الهامة للدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي، حيث تستطيع من خلالها تكييف مستويات الإنفاق العام والموازنة العامة والتأثير في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.[6]

---

[1] عادل أحمد حشيش، **أصول المالية العامة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، دون سنة نشر، ص 63.

[2] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص ص 113،114.

[3] محمد عباس محرزي ، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر ، 2008، ص 14.

[4] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الرابع: الاقتصاد المالي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 221.

[5] ضرار العتيبي وزملاءه، مرجع سبق ذكره، ص ص 295،296.

[6] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2008، ص 99.

وعموما يمكن تلخيص دور السياسة المالية في الاقتصاد فيما يلي:[1]

- **التأثير في الاستهلاك:** وذلك خلال النفقات العامة التي تعمل على تشجيع الاستهلاك بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك الأمر بالنسبة للضرائب، فعندما تزيد الدولة نسبة الضرائب فهي تخفض بذلك الدخل المتاح لدى المستهلكين بما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك، والعكس في حالة تخفيض الضرائب.
- **التأثير على الاستثمار:** حيث يؤثر الإنفاق العام بشكل مباشر على الاستثمار لأن الإنفاق العام يتكون من إنفاق استهلاكي وأنفاق استثماري، ولهذا فإن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الاستثمار، وكذلك فإن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الدخل المتاح، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الإنتاج وهذا حتما يؤدي إلى زيادة الاستثمار.
- **التأثير على الأسعار:** حيث تلجأ الدولة في حالة الانكماش إلى تقليل الإنفاق العام وزيادة الضرائب، وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وهذا بدوره يخفض الأسعار، أما في حالة التوسع تقوم الدولة بتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الطلب(نتيجة زيادة الدخل المتاح)، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- **التأثير على التوظيف:** حيث أن زيادة الطلب على عناصر الإنتاج تؤدي إلى زيادة التوظيف والاستخدام لعوامل الإنتاج، فيزيد الاستخدام والتشغيل للقوى العاملة، وبالتالي التقليل من مشكلة البطالة.
- **التأثير على زيادة الدخل وإعادة توزيعه:** لأن الإنفاق الحكومي يعتبر بصورة أو بأخرى عملية خلق دخول جديدة لبعض فئات المجتمع، كما تقوم هذه السياسة بالتأثير في عملية إعادة توزيع الدخول من خلال الضرائب المفروضة على الفئات ذات الدخول المرتفعة، كما أن تقديم بعض السلع والخدمات بصورة مجانية يعمل بطريقة غير مباشرة على إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات ذات الدخول المنخفضة.

## ثالثا: السياسة النقدية:

### 1. تعريف السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد،[2] وتعرف كذلك بأنها "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير(التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة".[3]

---

[1] ضرار العتيبي وزملاءه، مرجع سبق ذكره، ص ص 296،297.

[2] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[3] زاهر عبد الرحيم عاطف، **إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 59،60.

## 2. أهداف السياسة النقدية:

بصفة عامة تتمثل أهداف السياسة النقدية فيما يلي : [1]

- تحقيق المعدل المثالي للنمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة؛
- العمل على الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا؛
- إحكام الرقابة على الائتمان بما يتناسب والوضع الاقتصادي القائم؛
- تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية؛
- العمل على التوزيع العادل للثروة؛
- تلبية المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي؛
- التحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية ؛
- تحسين ميزان المدفوعات وتحقيق مستوى عالي من الاستخدام (التوظيف الكامل) ؛
- المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية.

## 3.أدوات السياسة النقدية:

**أ. الأدوات الكمية:** وتتمثل خصوصا في الأدوات التالية:

- **معدل الفائدة:** يمثل سعر الفائدة السعر الذي تحصل عليه البنوك التجارية مقابل منحها القروض والتسهيلات الائتمانية لصالح الأفراد والمؤسسات من جهة، ومن جهة أخرى فهو ذلك المقابل الذي يحصل عليه الأفراد مقابل إيداع مدخراتهم لفترات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لدى البنوك التجارية، ويمتلك البنك المركزي السلطة الوحيدة والحصرية في تحديد السقف أو تغيير معدل الفائدة باعتباره على قمة هرم السلطة النقدية،[2] حيث يقوم البنك المركزي برفع معدل الفائدة في حالة تطبيق سياسة نقدية انكماشية، في حين يقوم بخفضه في ظل السياسة النقدية التوسعية.
- **سعر الخصم:** سعر الخصم ( ويعرف كذلك بسعر إعادة الخصم) هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير قيامه بإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية ومالية،[3] وتعتبر من أقدم الأدوات التي لجأ إليها البنك المركزي للتأثير على السيولة والائتمان، حيث استعملت سنة 1839،

---

[1] يسرى السامراني ، زكريا الدوري، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص167.

[2] زاهر عبد الرحيم عاطف، مرجع سبق ذكره، ص ص 59،60.

[3] أحمد رمزي، محمد عبد العال، **العلاقة التبادلية بين معدلات الدولرة وفعالية السياسة النقدية**، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2014، ص 69.

ويعمل البنك المركزي في حالة تطبيق سياسة نقدية انكماشية على رفع معدل إعادة الخصم لامتصاص الكتلة النقدية، أما في حالة السياسة التوسعية فيقوم بخفض سعر الخصم لزيادة الكتلة النقدية المتداولة.[1]

- **عمليات السوق المفتوحة:** تطلق هذه التسمية على تعامل البنك المركزي في الأصول المالية خارج البنك في السوق، حيث يتدخل البنك المركزي في السوق المالي بائعا أو مشتريا لأوراق مالية (أسهم أو سندات)، أو السوق النقدي بائعا أو مشتريا لأذونات الخزينة والعملات الأجنبية، والوظيفة الأساسية لعمليات السوق المفتوحة هي التأثير على حجم الائتمان، من خلال التأثير على احتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي وقدرتها على تقديم وخلق الائتمان.[2]
- **نسبة الاحتياطي القانوني:** يقصد بالاحتياطي القانوني نسبة من الإيداعات يحتفظ بها البنك التجاري في حسابه الدائن لدى البنك المركزي، وتكون هذه النسبة إجبارية ويحق للبنك المركزي تغييرها متى دعت الضرورة لذلك وحسب ما يراه مناسبا،[3] وهذا الإيداع يختلف عن الرصيد السائل الذي تبقيه البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين، لذلك يعتبر هذا الاحتياطي أحد العوامل المحددة للبنوك التجارية في إحداث وخلق النقود المشتقة، ويستعمل البنك المركزي هذه الأداة لإحداث التوازن النقدي المحلي.[4]

### ب. الأدوات النوعية:

إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان يستخدم البنك المركزي أدوات كيفية من شأنها التأثير في كيفية واتجاهات منح الائتمان، حيث تستخدم للتحكم والرقابة على أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في أوجه معينة، ومن أهم هذه الأدوات نذكر ما يلي:[5]

- **تأطير (تسقيف) القروض:** تعني جعل البنوك تلتزم بسقف معين في عمليات التمويل، وتجاوز البنك لمستوى السقف المحدد يعرضه لدفع غرامات متفاوتة حسب تقدير السلطة النقدية .
- **تخصيص التمويل:** يمكن للبنك المركزي إتباع توزيع هادف وموجه لاستثمارات المصارف بين الصيغ المختلفة، إضافة لتخصيص الأموال لأوجه استثمارات معينة تحقق التنمية الاقتصادية.
- **الإقناع الأدبي:** هي أداة يحاول من خلالها البنك المركزي إقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون حاجته لإصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية التي يمتلكها.

---

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 122،123

[2] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[3] عبد الحسين جليل الغالبي، **السياسات النقدية في البنوك المركزية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 206.

[4] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 122،123.

[5] نفس المرجع السابق، ص 128-130.

## 4. أنواع السياسة النقدية:

تتخذ السياسة النقدية اتجاهين رئيسيين، الأول توسعي والثاني انكماشي، وبناء عليه نميز بين نوعين للسياسة النقدية كما يلي:

### أ.السياسة النقدية التوسعية:

تستخدم هذه السياسة في حالة الركود الاقتصادي، وهي تهدف في مجملها إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد، وبذلك تتخذ السلطات النقدية للدولة إجراءات تسعى من خلالها إلى زيادة المعروض النقدي،[1] ويتحقق ذلك من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي، تخفيض سعر إعادة الخصم، تخفيض سعر الفائدة، ودخول البنك المركزي مشتريا للأوراق المالية. [2]

### ب. السياسة النقدية الانكماشية:

تهدف هذه السياسة بشكل خاص لعلاج ظاهرة التضخم التي تعاني منها اقتصاديات الدول، حيث تعمل السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي على الحد من خلق النقود، والتخفيض من المعروض النقدي، مما يترتب عليه الانخفاض في دخول العائلات والأفراد والمؤسسات، وهذا يحد من الإنفاق على شراء السلع والخدمات،[3] ولتحقيق ذلك يلجأ البنك المركزي لتطبيق بعض الإجراءات المتمثلة في رفع معدل الخصم للحد من قدرة البنوك على إعادة خصم الأوراق التجارية، ورفع معدل الاحتياطي القانوني للتقليل من نسبة السيولة لدى البنوك وبالتالي الحد من قدرتها في تقديم الائتمان، كذلك يدخل البنك المركزي للسوق المالي بائعا للأوراق المالية للمساهمة في امتصاص الكتلة النقدية المتداولة في السوق، وينجم عن ذلك ارتفاع معدل الفائدة فيكون أثر ذلك انخفاض الطلب الاستثماري على القروض، وكل هذه الإجراءات المذكورة تؤدي إلى نفس الهدف وهو امتصاص القوة الشرائية من أجل كبح التضخم. [4]

## 5. أهمية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية:

يعد التنسيق بين التدابير المالية والنقدية أمر ضروري وذلك بسبب الاختلاف ما بين طبيعة كل منها على النحو التالي: [5]

- تميل العمليات المالية إلى أن تكون واسعة النطاق من حيث حجمها ومداها، في حين تتجه العمليات النقدية إلى أن تكون محدودة لأنها تنحصر بصورة رئيسية في القطاع المالي المصرفي؛

---

[1] حسن محمد القاضي، **الإدارة المالية العامة**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 162.

[2] عبد اللطيف حدادي، **دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية**، دراسة حالة الجزائر 2000-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017/1216، ص 30.

[3] حسن محمد القاضي، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[4] عبد اللطيف حدادي، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

[5] عادل فليح العلي، **المالية العامة و التشريع المالي**، دار الحامد للنشر ،عمان، الأردن، 2003،ص 145.

- تميل التدابير المالية من ناحية أخرى إلى أن تكون بطيئة ومتصلبة لأسباب دستورية وقانونية عموما، في حين أن الإجراءات النقدية سريعة ومرنة نسبيا، ويمكن تغييرها في وقت قصير جدا من خلال التغييرات في نسب الاحتياطي القانوني وأسعار الفائدة والخصم؛
- تميل الإجراءات المالية إلى أن تكون قيمة بصفة خاصة في تشجيع التوسع الاقتصادي ولكنها قد تكون ذات قيمة بصفة خاصة في تشجيع التوسع الاقتصادي، ولكنها قد تكون أقل قدرة على إيقاف التضخم، أما الإجراءات النقدية فإنها تكون ذات أثر ضئيل في تشجيع التوسع ولكنها قد تحد وبصورة فعالة من الاتجاهات التضخمية.

وهذه الأسباب مجتمعة تجعل من التنسيق فيما بين السياستين من حيث الاتجاه أمرا ضروريا لا يمكن للدولة التغاضي عنه.

## المحور التاسع: التضخم والبطالة

تعتبر ظاهرتي التضخم والبطالة من المشاكل الاقتصادية الكبرى التي تعاني منها أغلب الاقتصادية المعاصرة مع وجود بعض التفاوت بين مختلف الدول فيما يتعلق بشدة وآثار هذين الظاهرتين، حيث يظهر تأثيرهما أكثر شدة على الدول الأقل تقدما، وقد استحوذ موضوعي التضخم والبطالة على اهتمام الباحثين والمفكرين الاقتصاديين بهدف الوصول إلى تفسير وتحديد دقيق لهما، وسنحاول في هذا المحور التطرق لهذين المفهومين والإحاطة بمختلف الجوانب الأساسية لهما.

### أولا: التضخم

### 1. مفهوم التضخم:

اهتم الاقتصاديون بدراسة ظاهرة التضخم كاصطلاح يعبر عن ظاهرة اقتصادية هامة بهدف الوصول إلى تفسير وتحديد دقيق لهذه الظاهرة من حيث المضمون والأبعاد، حيث نظر كل منهم للتضخم من زاويته الخاصة، ومن بين التعاريف التي وردت لمفهوم التضخم من قبل بعض الاقتصاديين نذكر مايلي:[1]

- تعريف "بيرو " الضخم بأنه " ازدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات".
- تعريف "كورتير": التضخم هو الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع.
- تعريف" لينر": التضخم هو زيادة الطلب عن العرض.
- تعريف "روبنس ": التضخم هو ارتفاع غير منتظم للأسعار.
- تعريف "مارشال" : التضخم هو الارتفاع المستمر في الأسعار

[1] بلعزوز بن علي، مرجع يبق ذكره، ص 141.

- تعريف "كلوز": التضخم هو الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك ودافع.
- تعريف "بيجو" : تحدث حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة بواسطة عناصر الإنتاج.

ومن بين أبرز التعاريف التي وردت لمفهوم التضخم" بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ولا يقصد به ارتفاع سعر سلعة معينة وإنما أسعار السلع عموما، بحيث كلما ارتفع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات فإن القيمة التي تشتريها وحدة النقد من هذه السلع تقل، وبالتالي فإن التضخم يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود.[1]

نستنتج مما سبق أن التضخم كظاهرة اقتصادية يعبر عن الحالة التي تأخذ فيها الأسعار بالارتفاع وبصفة مستمرة ولفترة طويلة بما ينعكس على قيمة النقود وقوتها الشرائية التي تأخذ في الانخفاض، ويترافق ذلك مع وجود فجوة بين الطلب المتزايد وعدم كفاية الإنتاج في الاستجابة له.

إن الارتفاع المستمر للأسعار هو نتيجة لاستمرار حالة اختلال في قطاع أو أكثر أو في مجمل الاقتصاد القومي، ويرجع هذا الاختلال إلى قوة مسببة والتي يطلق عليها "القوى التضخمية"، وقد يكون منشأ الارتفاع في الأسعار إذا لم تكن وراءه قوة تضخمية إلى انخفاض طارئ في العرض الكلي للإنتاج، مثلا تعرض القطاع الزراعي لظرف جفاف، في هذه الحالة فإن الارتفاع المتتالي للأسعار لا يعد تضخميا بل هو نتيجة لديناميكية جهاز الأسعار الذي يتجه لتحقيق التوازن بين العرض المتناقص للإنتاج والطلب عليه.[2]

## 2. أنواع التضخم:

### 1.2. حسب السبب: يمكن تصنيف أنواع التضخم طبقا للسبب إلى الأنواع التالية:[3]

- **التضخم بسبب جذب الطلب:** حسب هذه النظرية يعتقد الاقتصاديون على رأسهم "كينز" أنه عندما يكون الاقتصاد في حالة توظيف كامل فإن الإنتاج لا يمكن زيادته في المدى القصير بسبب عدم توافر الموارد التي يمكن استخدامها في زيادة الإنتاج (لأنها موظفة بالكامل)، وبالتالي فإنه عندما يزداد الطلب الكلي على السلع فإنه لا توجد موارد كافية تساهم في الإنتاج فتبدأ الأسعار بالارتفاع، وعليه فإن التضخم بسبب جذب الطلب يقع عندما يكون الطلب الكلي للاقتصاد يفوق العرض الكلي للاقتصاد أي أن هناك نقودا كثيرة تطارد سلعا قليلة.
- **التضخم بسبب ضغط التكاليف:** يقع هذا النوع من التضخم عندما يقوم أصحاب الموارد الإنتاجية بزيادة أسعار هذه الموارد أكثر من الزيادة في الكفاءة الإنتاجية نفسها، فعندما ترتفع تكاليف الموارد بأسرع من

---

[1] ضرار العتيبي وزملاءه ، مرجع سبق ذكره، ص 281.

[2] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 142.

[3] ضرار العتيبي وزملاءه، مرجع سبق ذكره، ص ص 281، 282.

الزيادة في الإنتاج نفسه فإن تكاليف المنشآت تزيد، وهذه الزيادة في التكاليف تحول إلى المستهلك لأن المنشأة تريد المحافظة على أرباحها فتقوم برفع أسعار منتجاتها، فإذا قامت – على سبيل المثال – نقابات العمال بالمطالبة بزيادة الأجور وزادت الأجور، في حين أن الإنتاجية لم تزداد فإن النتيجة طبقا لهذا النوع هي ارتفاع في التكاليف وبالتالي ارتفاع في الأسعار.

- **التضخم بسبب فعل الأرباح :** عندما تكون هناك منشآت احتكارية تتحكم في عرض السلع فإنه يمكن لهذه المنشآت التحكم في الأسعار، حيث أن هذه المنشآت يؤهلها حجمها واحتكارها للسوق أن تحدد الأسعار كما تشاء، فهذه المنشآت قد تعتبر أنه من السهولة زيادة الأرباح عن طريق زيادة الأسعار بدلا من زيادة الكفاءة الإنتاجية وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج .

### 2.2. حسب شدة وسرعة الارتفاع في الأسعار:

حدد الاقتصاديون عدة أنواع للتضخم حسب شدة الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وتتمثل هذه الأنواع فيما يلي:[1]

- **التضخم الزاحف(المتسلق):** تستخدم هذه التسمية للتضخم للدلالة على ارتفاع الأسعار بمعدلات بسيطة وعلى امتداد فترة زمنية طويلة نسبيا، وخطورة هذا النوع من التضخم تكمن في أثره النفسي الذي يدفع الأفراد إلى قبوله والتعايش معه، بسبب الارتفاعات الصغيرة والمتتالية والبطيئة في الأسعار.
- **التضخم الجامح:** يعتبر هذا النوع من أشد أنواع التضخم ضررا بالاقتصاد، ففي ظل هذا النوع من التضخم تنخفض قيمة النقود وقوتها الشرائية بشكل حاد، وذلك بدخول حركة الارتفاع في الأجور والأسعار في حلقة من الزيادات الكبيرة والمتتالية دون توقف.

### 3.2. حسب درجة تدخل الدولة للتحكم فيه :

ينتج عن هذا المعيار أنواع التضخم التالية: [2]

- **التضخم الطليق (المكشوف):** يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها، حيث تتجلى مواقف هذه السلطات بالسلبية مما يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة التضخمية والتسارع في تطورها، فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروضة.
- **التضخم المقيد(المكبوت):** يتضح هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الأثمان، فتحدد الدولة المستويات العليا للأسعار حتى لا تتعدى الحد الأقصى من ارتفاعاتها، فدور الدولة هنا يتمثل في منع استمرارية الارتفاعات السعرية واستفحالها، إذ أن الظواهر التضخمية

---

[1] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص ص 151،152.

[2] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 147، 148.

تبقى موجودة، والدولة بتدخلها لا تقضي عليها، وإنما يكون هدفها هو الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية بصفة مؤقتة، ومن ثم الحد من انتشار أثارها في المجتمع، ومن بين الإجراءات المعتمدة تجميد الأسعار، الرقابة على الصرف وتثبيت أسعار الفائدة.

## 3. إجراءات وأدوات علاج التضخم:

تلجأ الحكومات إلى عدة إجراءات لمكافحة التضخم وكبح جماحه، وذلك من خلال استخدام مزيج من أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية وفي إطار سياسة انكماشية كما يلي: [1]

### 1.3.أدوات السياسة المالية:

تستعين الدولة في حالة التضخم بالأدوات المالية لإحداث آثار انكماشية على التدفقات النقدية كعامل أساسي للحد من ارتفاع الأسعار ، وذلك من خلال رفع معدلات الضرائب باقتطاع جانب من دخول الأفراد والحد من قدرتهم الشرائية، وكذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام، وإعادة النظر في أولوياته .

### 2.3.أدوات السياسة النقدية:

في حالة التضخم تهدف السياسة النقدية إلى امتصاص كمية النقود المتداولة في السوق عن طريق عدة إجراءات تحقق هذا الهدف، منها رفع معدل الفائدة، رفع معدل الاحتياطي القانوني، رفع سعر الخصم لدى البنوك التجارية، بالإضافة لدخول البنك المركزي للسوق المالي بائعا للأوراق المالية .

### 3.3. سياسة الدخول:

إضافة إلى ما سبق تستخدم السلطات ما يعرف بسياسة الدخول لتخفيض التضخم، وتتضمن هذه السياسة مراقبة كل من الدخول والأسعار،[2] وتتعلق الأولى بتطبيق سياسة أجور تستهدف ضبط معدلات الزيادة في الأجور النقدية طبقا للزيادة في معدلات إنتاجية العمل، أما الثانية فتتعلق بتطبيق الرقابة على الأسعار بالحفاظ على مستوياتها في الحدود المناسبة. [3]

## ثانيا: البطالة:

## 1. تعريف البطالة:

---

[1] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص ص 113، 154 ،155.

[2] صالح تومي، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 393.

[3] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 155.

ورد لمفهوم البطالة عدة تعاريف، وعلى اختلافها إلا أنها تتفق في مجملها في المعنى حيث تعني بالمفهوم الاقتصادي وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة، أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد الاقتصادية، وبمفهوم سوق العمل ينحصر معناها في وجود العاطلين عن العمل،[1] وتعرف البطالة على أنها: "التعطل أو التوقف الجبري أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة، ورغبتها في العمل والإنتاج"،[2] وتعرف أيضا بأنها "حالة عدم توافر العمل لشخص راغب في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظرا لحالة سوق العمل[3]،" وتعرف منظمة العمل الدولية المتعطلين عن العمل بأنهم الأشخاص الذين هم في سن العمل، والقادرون عليه، والباحثون عليه، ويقبلونه عند الأجر السائد لكنهم لا يجدونه".[4]

## 2.أنواع البطالة:

### 1.2 أنواع البطالة حسب نمط التشغيل:

- **البطالة السافرة:** يقصد بالبطالة السافرة حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ويقبلون به عند مستوى الأجر السائد ولكن لا يجدونه، لذلك فهم في حالة تعطل كامل ولا يمارسون أي عمل لفترة قد تطول أو تقصر، حسب ظروف الاقتصاد القومي مثل بطالة الخريجين.[5]
- **البطالة المقنعة:** هي أخطر أنواع البطالة نظرا لعدم ظهورها في إحصاءات البطالة،[6] وفي هذه الحالة يتواجد عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة، وهذه الفئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة تشغيل لأنها تشغل وظائف وتتقاضى عنها أجرا،

---

[1] ضرار العتيبي وزملاءه، مرجع سبق ذكره، ص 276.

[2] خالد الوزني، أحمد الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص162.

[3] عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

[4] سميرة العابد، زهية عباز، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**، مجلة الباحث عدد11، الجزائر، 2012، ص 75.

[5] عيسى رحيمي، عادل قرقاد، نصر الدين العايب، **ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها، وآثارها**، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد1، العدد 0، 2018، ص 142-151. منشورة على الرابط:
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/699/1/0/128874

[6] ضرار العتيبي وزملاءه، مرجع سبق ذكره، ص 277.

ولكنها من الناحية الفعلية لا تساهم في الإنتاج، ويلاحظ وجود هذا النوع من البطالة في غالبية المصالح الحكومية ووحدات القطاع العام. [1]

## 2.2. تصنيف البطالة حسب طبيعتها الخاصة:

- **البطالة الموسمية:** هي البطالة التي تظهر بشكل موسمي وترتبط بصورة كبيرة بطبيعة النشاط الإنتاجي نفسه، وتذبذبه بين الحاجة الشديدة للأيدي العاملة في بعض الأوقات، وتناقص هذه الحاجة في أوقات أخرى، فهي تحدث خلال مواسم معينة، وغالبا ما تظهر البطالة الموسمية في مجالات محددة كالمجال الزراعي نظرا لما تتسم به أنشطة العمل الزراعي، وكذلك في مجال السياحة إلى حد ما، وتظهر كذلك في الصناعات التي يتم فيها خفض عدد عمالها خلال فصول معينة في كل سنة مثل الصناعات الغذائية وصناعة السفن.[2]
- **البطالة الاختيارية:** وهي شكل من البطالة يصبح فيها الفرد عاطلا عن العمل إراديا أو اختياريا، وتكون حينما يتقدم العامل باستقالته لعزوفه عن العمل بسبب توفره على مصدر آخر للدخل، أو لبحثه عن ظروف عمل أفضل.[3]
- **البطالة الإجبارية:** وهي البطالة التي يرغم عليها العمال فتكون من غير إرادتهم وذلك بالاستغناء عنهم وتسريحهم من وظائفهم سواء لأسباب اقتصادية أو غير اقتصادية، ويكون فيها عدد الراغبين في العمل من الداخلون لسوق العمل لأول مرة أكبر من عدد العمال المطلوبين للعمل.[4]

## 3.2.تصنيف البطالة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي:

- **البطالة الاحتكاكية:** هي عبارة عن بطالة تحدث عندما يقوم الأشخاص بتغيير أعمالهم بشكل طوعي،[5] فهي تحدث بسبب الحراك المهني، وتنشأ نتيجة نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، أو لدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل.[6]

---

[1] طارق عبد الرؤوف عامر، **أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة، وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع، ودور الدولة في مواجهتها**، الطبعة الثانية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2015، ص 25.

[2] رجب صبري عبد القادر، حمادة محمد حسن، محمد مرسي حجاج مرسي، **البطالة نظرة واقعية...وحلول تطبيقية**، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، 2009، ص 12.

[3] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 193.

[4] طارق عبد الرؤوف عامر، مرجع سبق ذكره، ص ص 25، 26.

[5] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 190.

[6] خالد النواوي، **البطالة في الوطن العربي، المشكلة والحل**، مجموعة النيل العربية، 2001، ص 19.

- **البطالة الدورية:** يرافق حركة الدورة الاقتصادية حدوث تقلبات في الطلب على العمل وينعكس ذلك على تقلب معدلات البطالة، ففي مرحلة الكساد ترتفع معدلات البطالة، أما في مرحلة الانتعاش والتوسع فتنخفض معدلات البطالة وتتراوح مدة هذه التقلبات بين ثلاث إلى عشر سنوات،[1] وتنتشر البطالة الدورية في الدول الرأسمالية المتقدمة التي يتعرض اقتصادها القومي للأزمات الناتجة عن انخفاض الطلب الفعلي (كساد)، مما ينتج عنه تعطيل لجانب كبير من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ومن ثم تتفشى البطالة بين العمال.[2]
- **البطالة الهيكلية (البنائية):** ويقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى وجود حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه، وتحدث البطالة الهيكلية بسبب تغير في هيكل الطلب على السلع والمنتجات أو تغيرات في سوق العمل، فإدخال المكننة والتقنيات الحديثة، أو التركيز الجغرافي لبعض فروع الصناعة مع عدم قدرة عنصر العمل على التحرك كلها أسباب تؤدي إلى البطالة الهيكلية.[3]

## 3. أسباب البطالة:

تعد البطالة من أهم الأزمات التي تهدد استقرار المجتمعات، وتوجد مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها، والتي تختلف من مجتمع إلى آخر ومن أهمها: الأسباب السياسيّة، والاقتصادية، والاجتماعية، ولكل منها مؤثرات ونتائج سلبية تؤثر على المجتمع، غير أن البعد الاقتصادي يمثل جذور هذه المشكلة وسنتناول أهم هذه الأسباب فيما يلي:

- انخفاض معدل الاستثمار كنتيجة للندرة النسبية لرأس المال، وبالتالي عدم إتاحة فرص عمل جديدة؛[4]
- الخلل في توزيع الاستثمارات بالتركيز على الإحلال والتجديد وتوجيه جزء كبير من الاستثمارات إلى مشروعات قليلة الاستخدام للعمالة مما يقلل فرص توليد فرص عمل جديدة من تلك الاستثمارات ؛[5]
- التغييرات التي تحدث في التقنية الإنتاجية نتيجة للتقدم العلمي والذي يؤدي إلى الاستغناء عن العمال وإحلال الآلة مكانهم ؛[6]

---

[1] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 189.

[2] طارق عبد الرؤوف عامر، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[3] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص ص 190 ،191.

[4] ضرار العتيبي وزملاءه، مرجع سبق ذكره، ص 276.

[5] طارق عبد الرؤوف عامر، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[6] ضرار العتيبي وزملاؤه، مرجع سبق ذكره، ص 276.

- الاستعانة بعمال من خارج المجتمع بفتح الباب لاستيراد العمالة الأجنبية سواء في المهن التي تحتاج إلى استقدام خبراء من الخارج أو في المهن الحرفية وخاصة في قطاع البناء؛[1]
- ضعف التنسيق بين سياسة التعليم وسياسة التوظيف، وعدم ربط التعليم والتكوين بمتطلبات سوق العمل.

وقد تختلف أسباب البطالة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ففي المجتمعات الصناعية المتقدمة يبرز التطور التقني الهائل كسبب للاستغناء عن الأيدي العاملة البشرية بشكل كبير وبالتالي زيادة عدد البطالين، أما في الدول النامية فتكون البطالة ناتجة عن أسباب متعلقة بتخلف وسائل الإنتاج وضعف القطاعات الإنتاجية، وعدم قدرتها على استيعاب الأيدي العاملة المتزايدة مع تزايد نمو السكان السريع، وبالرغم من وجود البطالة في الدول الصناعية المتقدمة، فإن واقعها أخف وطأة من الدول النامية.[2]

## 4.أساليب علاج مشكلة البطالة:

تعتبر مسألة علاج مشكلة البطالة بمثابة رهان حقيقي أمام مختلف الدولة، إذ تشكل المحور الرئيسي لكل إستراتيجية تنموية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتشير تقارير منظمة العمل الدولية إلى أنه إذا أرادت الدول أن تخفض بطالتها فعليها أن تسرع معدلات نموها الاقتصادي إلى أكثر بكثير من معدلاتها التاريخية، ويرى الاقتصاديون أن أساس خلق فرص جديدة للعمل يتمثل فيما يسمونه الإنتاجية" Productivity"، وهي السبيل إلى تحسين مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي، ويرى "هويلان" أن مفتاح زيادة الإنتاجية في الاقتصاد الحديث هو الإبداع والابتكار والتعليم والتخصص، والضرائب المعقولة، والسياسات المنظمة، وغيرها من العوامل التي تساهم في زيادة قوة العمل. [3]

وبشكل عام تتمحور الحلول القائمة لمشكلة البطالة في الدول النامية والأقل تقدما حول النقاط التالية:[4]

- تيسير تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للشباب والعمل على مرافقتها ودعمها وفتح الأسواق لمنتجاتها؛
- التشجيع على العمل في القطاعات غير الحكومية ( القطاع الخاص) مع ضمان توفير الحماية الاجتماعية اللازمة من تأمينات ومعاشات، ورعاية صحية وغيرها؛
- إعادة النظر في السياسات التعليمية بحيث تكون مرتبطة باحتياجات سوق العمل؛
- زيادة برامج التكوين والتدريب المهني في مجالات الأعمال الحرة والأعمال الحرفية؛
- توسيع وتشجيع الاستثمارات كثيفة الاستخدام للعمالة ؛

---

[1] رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، مرجع سبق ذكره.

[2] طارق عبد الرؤوف عامر، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[3] محمد نبيل جامح، **البطالة في مصر وحلولها**، دراسة منشورة على الرابط:

https://www.academia.edu/680525

[4] طارق عبد الرؤوف عامر، مرجع سبق ذكره، ص 37.

- التوسع في إنشاء المدن والمناطق الصناعية الجديدة لجذب الاستثمارات نحوها؛
- ترشيد وتنظيم عملية استقدام العمالة الأجنبية من خلال حصرها في مهن محدودة.

بالرغم من محاولات علماء الغرب حل مشكلة البطالة وبطرق عديدة إلا أنها لازالت قائمة دون حلول جذرية، وتتجه الآراء حاليا للتحول من الحلول الجزئية إلى التوجهات التنموية الشاملة، وقد جاءت هذه التوجهات ضمن برنامج اقترحته نشرة رؤية الأسواق العالمية International Market Insight (IMI) التي تصدرها هيئة الخدمات التجارية الأجنبية الصادرة سنة 2004 لحل مشكلة البطالة، والمتمثلة في النقاط التالية:[1]

- **التوجه إلى السياسة الاقتصادية التوسعية الشاملة:** أي التخلي عن السياسات الانكماشية التقليدية التي تتحيز لضبط التضخم حتى ولو أدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة، وتطبيق نظرة جديدة تدعو لجعل العمالة والتوظيف الهدف المركزي للسياسات الاقتصادية الكلية؛
- **النهوض بإنتاجية قوة العمل:** إن تحقيق العمالة الكاملة قدر الإمكان يعتبر هدفا بالغ الأهمية، وتمثل السياسات الاقتصادية الشاملة( السياسة المالية والسياسة النقدية) أداة رئيسية لتحقيق ذلك، إلا أنه على المدى البعيد يجب أن تدعم تلك السياسات بسياسات اقتصادية جزئية تنطوي على التعليم السليم، والتدريب الفعال، وتحقيق درجة من مرونة سوق العمل؛
- **إصلاح نظام الخدمة العمومية:** حيث تعمل أغلب الدول النامية على الحفاظ على دور الدولة كمصدر أساسي لتشغيل الخريجين، ونتج عن هذا التوجه سوء استغلال المورد البشري في أعمال خدمات عمومية قليلة الأجر وضعيفة الإنتاجية، وهنا توجه استراتيجية بعيدة المدى لتحويل مستمر لقوة العمل بعيدا عن قطاعات الخدمة العمومية، مع دعم القطاع الاقتصادي لاستيعابها ؛
- **الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي:** فالتحول من عمالة منخفضة الإنتاجية إلى أخرى تعتمد في إنتاجها على المعرفة لابد من المزيد من الاستثمار في البحث العلمي وبحوث التطوير؛
- **حتمية الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** حيث تتميز الصناعات الصغيرة بخصائص تجعلها أكثر ملائمة، كما تتميز بسهولة التكيف والتطور وسرعة دوران رأس المال، بالإضافة لكونها أداة لخلق فرص عمل حقيقية.

## المحور العاشر: المؤسسات الاقتصادية الدولية : صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي

تعتبر المؤسسات الاقتصادية الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة أساس النظام الاقتصادي العالمي، فقد ظهرت هذه المؤسسات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي على الصعيد العالمي، ولا سيما بعد الاضطرابات التي عرفتها العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة الحربين العالميتين الأولى والثانية، وظهور أزمة الكساد العالمي في الفترة ما بين الحربين، وتعد هذه

[1] منصف شرفي، **رؤية مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة في الجزائر**، ، مقالة منشوره على الرابط:
https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/05/:

المؤسسات الاقتصادية الدولية تابعة للأمم المتحدة ماعدا المنظمة العالمية للتجارة، وقد تأسست بناء على نتائج إتفاقية بريتون وودز سنة 1944.[1] وسنركز في دراستنا للمؤسسات الاقتصادية الدولية في هذا المحور على صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي.

## أولا: صندوق النقد الدولي

### 1.تعريف ونشأة صندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي هو مؤسسة نقدية دولية تم تأسيسها عام 1944 بموجب اتفاقية بريتون وودز بأمريكا باعتباره بمثابة بنك مركزي دولي أو اتحاد للبنوك المركزية في بداية مناقشات تأسيسه وقد ظهر نتيجة للأوضاع الاقتصادية والنقدية الدولية المتردية التي حصلت في اقتصاديات الدول في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.[2]

وفقاً لنصوص الاتفاقية المنشئة يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة دولية يتمتع بشخصية اعتبارية ذات حصانة خاصة ، كما تنص اتفاقية إنشاء الصندوق على أنه يهدف إلى دعم استقرار أسعار الصرف والمحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء ولتفادي التنافس على تخفيض أسعار الصرف ، وللمساهمة في إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء، وفي محو القيود المفروضة على الصرف الأجنبي والتي تعوق نمو التجارة الدولية ، ولبث الثقة بين الدول الأعضاء بجعل موارد الصندوق ميسورة لها بضمانات ملائمة، ومن ثم إتاحة الفرصة لها لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها، دون الالتجاء إلى التدابير التي من شأنها أن تقضى على الرخاء القومي أو الدولي .[3]

وقد جاء صندوق النقد الدولي استجابة لمشروع "هاري دكستر وايت الأمريكي"، والذي سماه صندوق الاستقرار على أساس أنه يتولى ضمان احترام الدول الأعضاء لمجموعة من القواعد التي تعمل على إزالة جميع العوائق التي تحول دون التطور المتناسق للتجارة الخارجية، ومساعدة الدول التي تعرف اختلالات على مستوى توازناتها الكبرى، خاصة في مجال سياسة الصرف وتحويل العملة، وقد عرف صندوق النقد الدولي منذ نشأته تطورات عديدة فرضها حجم العمليات التي يقوم بها وكذا طبيعة الإصلاحات التي انسجم وتكيف من خلالها نشاطه شيئا فشيئا مع احتياجات الدول الأعضاء، وفي نفس الوقت مع حركية الاقتصاد العالمي.[4]

---

[1] رسلان خضور، غسان ابراهيم، **الإجازة في الاعلام والاتصال**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020، رابط التحميل: https://pedia.svuonline.org

[2] غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 91.

[3] حلمى خالد زغلول، **مثلث قيادة الاقتصاد العالمي صندوق النقد الدولي ,البنك الدولي ,منظمة التجارة العالمية** ، مجلة النشر العلمي، جامعة الكويت ،2002 ، ص48.

[4] نعمان سعيدي، تقديم عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

## 2.اهتمامات وأهداف صندوق النقد الدولي:

يهتم صندوق النقد الدولي في إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الاقتصاد ككل وهو ما يشار إليه في الغالب بأداء الاقتصاد الكلي، ويشمل هذا الأداء الإنفاق الكلي (وعناصره الأساسية مثل الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الأعمال) والناتج وتوظيف العمالة والتضخم، وكذلك ميزان المدفوعات في البلد المعني – أي ميزان معاملاته مع بقية العالم.[1]

وبناء على ما سبق يمكن حصر أهداف صندوق النقد الدولي في النقاط التالية: [2]

- تحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب تبادل التخفيضات في أسعار الصرف ما بين الدول، مع تعديل أسعار الصرف الثابتة وفقا لشروط محددة وتحت رقابة دولية وليس بمطلق حرية كل دولة ؛
- إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق وإلغاء القيود على الصرف التي تعيق نمو التجارة العالمية ؛
- تأمين السيولة الدولية الضرورية للدول الأعضاء لمجابهة الصعوبات المؤقتة في موازين المدفوعات بحسب شروط محددة، وإتاحة الفرصة لإصلاح الخلل، وتقصير فترة انعدام التوازن في ميزان المدفوعات، ويمكن تأمين هذه السيولة عن طريق زيادة حصص الأعضاء، وذلك حسب نسبة مشاركتهم في رأس مال الصندوق، علما بأن فترة تصحيح موازين المدفوعات قد حددت من 3–5 سنوات ؛
- التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية، حيث أدخل صندوق النقد الدولي على عملياته في محيط السياسة الاقتصادية عمليات التكييف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، ولذلك ركز اهتمامه منذ الثمانينيات على علاج الاختلال في التوازن الهيكلي وبالتالي بدأ يخصص موارد وقروض تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي، وقد خصصت تلك التسهيلات حديثا للبلدان منخفضة الدخل، ويمثل ذلك تداخل كبير مع اختصاصات ووظائف البنك الدولي.

## 3. دور صندوق النقد الدولي:

يتمثل دور صندوق النقد الدولي في العمل على استقرار أسعار الصرف، بحيث يعمد الصندوق في ظل أسعار الصرف الثابتة إلى ضمان احترام الدول الأعضاء لنسبة عملتها مقابل الذهب أو الدولار الأمريكي، إلا لغرض تسوية العجز الهيكلي لميزان المدفوعات وبشروط، أما في ظل أسعار الصرف المرنة فاستقرار أسعار الصرف يتحقق من خلال وظيفة الرقابة الممارسة من طرف الصندوق على سياسات الصرف المتبعة من قبل

---

[1] حلمى خالد زغلول، مرجع سبق ذكره، ص48.

[2] موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 171.

الدول الأعضاء خاصة من خلال اتفاقيات التأكيد التي تبرم مع الدول النامية[1] ، إضافة إلى ذلك فهو يعمل على تحقيق ما يلي:[2]

- تعزيز التعاون النقدي الدولي من خلال المشورة التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء في مجال رسم السياسات الاقتصادية بين الدول وتنسيق السياسات بين الدول الصناعية الكبرى؛
- تقديم التسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها؛
- تقديم مساعدات فنية في مجال عمل البنوك المركزية و المحاسبة الخاصة بميزان اللمدفوعات، وتوفير التدريب للعاملين في الحكومات والبنوك المركزية، وذلك في مجالات اختصاص الصندوق وخبراته.

## 4. موارد واستخدامات صندوق النقد الدولي

### 1.4. موارد صندوق النقد الدولي:

المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص( أو رأس المال ) التي تسددها الدول الأعضاء عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص، وتدفع البلدان 25% من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة أو بإحدى العملات الرئيسية، مثل دولار الولايات المتحدة أو الين الياباني، ويمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقي,الذي يدفعه البلد العضو بعملته الوطنية لأغراض الإقراض حسب الحاجة، وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد العضو، وإنما أيضاً عدد أصواته وحجم التحويل المتاح له من الصندوق ونسبة من مخصصات حقوق السحب الخاصة.[3]

وإلى جانب مساهمات الدول الأعضاء هناك موارد أخرى للصندوق تتمثل في:[4]

- **الذهب:** حيث يعتبر الذهب موردا آخر للصندوق الذي يجعل منه من أكبر الحائزين الرسميين للذهب في العالم، لكن القوانين المسيرة للصندوق وضعت حدودا ضيقة لاستعماله ؛
- **الاقتراض:** حيث يمكن لصندوق النقد الدولي في حالة ما وقع في مشكلة سيولة اللجوء إلى الاقتراض من الحكومات والبنوك المركزية وبنك التسويات الرسمية التابع للبنك العالمي، كما يمكن له اللجوء إلى مصادر خاصة ؛
- **الاحتياطات:** التي ينشئها صندوق النقد الدولي من الإيرادات التي يحصل عليها جراء تقديم القروض للدول الأعضاء ؛

---

[1] نعمان سعيدي، تقديم عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 171.

[3] شقيري نوري موسى وآخرون، **المؤسسات المالية المحلية والدولية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 301، 302.

[4] نعمان سعيدي، تقديم عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره ص 61،62،79.

- **حقوق السحب الخاصة:** وهي عملة حسابية دولية وأداة دفع تستخدم في المعاملات بين الصندوق والدول الأعضاء ليس لها وجود مادي كالعملات التي تصدرها البنوك المركزية، بل هي عبارة عن قيود محاسبية في حسابات الصندوق وحسابات البنوك المركزية للدول الأعضاء، وتمكن مستفيديها من الحصول على عملات دولية ؛
- **الرسوم:** التي يفرضها على القروض المقدمة التي تتحدد في بداية كل سنة مالية نسبة من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة.

## 2.4. استخدامات الصندوق:

تستخدم موارد الصندوق في إقراض الأعضاء بالعملات الصعبة لدعم سياساتهم المعنية بالتعديل والإصلاح التي تستهدف تصحيح مشكلات ميزان المدفوعات وتشجيع النمو القابل للاستمرار،[1] وقد عرفت عمليات الاقتراض من الصندوق تطورا ملحوظا من ناحية الحجم في بداية السبعينات من القرن العشرين، بسبب الأزمة البترولية في تلك الفترة، ثم مرحلة الثمانينيات بسبب أزمة المديونية، وأيضا خلال التسعينيات نتيجة التحولات النظامية لبلدان أوروبا الشرقية، وكذا أزمة الأسواق الآسيوية الناشئة، ثم الأزمة المالية العالمية سنة 2008، ولذلك كان لزاما على الصندوق أن يواكب تلك التطورات من خلال إجراءات الاستفادة من القروض وكذا الآليات المتاحة،[2] وتقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من أشكال المساعدة الفنية وتوفير التدريب للعاملين في الحكومات والبنوك المركزية، وذلك في مجالات اختصاص الصندوق وخبراته.

## ثانيا: البنك الدولي

### 1.نشأة وتعريف البنك الدولي:

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 1944 ثم أُطلق عليه فيما بعد تسمية البنك الدولي، وكان ذلك مع نهاية الحرب العالمية الثانية كبنك متعدد الأطراف للتنمية بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في الدول النامية في شتى أنحاء العالم، ونظرا لإنشاء البنك كان موازيا لإنشاء الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي فإنه من الناحية الرسمية يعد جزءا من منظومة الأمم المتحدة.[3]

وقد تأسس البنك الدولي بمقتضى اتفاقية بريتون وودز، وتملك البنك حكومات الدول المكتتبة في رأس ماله وفقا لاتفاقية تأسيسه التي تقضي باقتصار عضوية البنك على الدول الأعضاء في رأس مال صندوق النقد الدولي، كما تقضي بارتباط حصص الدول الأعضاء في رأس مال البنك بحصة كل منها في صندوق النقد

---

[1] حلمى خالد زغلول، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2] نعمان سعيدي، تقديم عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[3] البنك الدولي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مقال منشور على الرابط: http://hrlibrary.umn.edu/arab/M27.pdf

الدولي على نحو يتناسب وقوتها الاقتصادية، وقد اتخذ البنك مقرا له في مدينة واشنطن وبدأ نشاطه في 25 يناير 1946، وارتبط بهيئة الأمم المتحدة بموجب الاتفاق المبرم في 15/11/1947 .[1]

يمكن تعريف البنك الدولي بأنه مؤسسة مالية دولية كبرى تهدف إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال للإعمار وتنمية الدول الأعضاء ومساعدتها على إنشاء المشاريع الضخمة.[2]

والبنك الدولي هو الوكالة الدولية الرئيسية للتمويل من أجل التنمية وهذا يعكس الطبيعة المزدوجة للأهداف التي انشأ البنك من أجلها، فالهدف الأول هو التعمير وهو إصلاح وتجديد وسائل الإنتاج التي دمرتها الحروب، والهدف الثاني هو التنمية وتتعلق بتنمية الموارد الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء النامية، ويظهر مدى الارتباط بين الهدفين من حيث تقديم المساعدات اللازمة للدول الأعضاء من أجل تمكينها من التغلب على عثراتها الاقتصادية. [3]

ويعتبر البنك العالمي المؤسسة الاقتصادية العالمية المسئولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، وتنصب مهمتها أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات، وسياسات الإصلاح الهيكلي، وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص وكذلك يهتم البنك العالمي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال.

**2.مجموعة البنك الدولي:**

تشكل مجموعة البنك الدولي أحد أكبر مصادر المعرفة والتمويل في العالم، وهي تتألف من خمس مؤسسات مرتبطة فيما بينها ولكل منها مهام تضطلع بها:[4]

- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD:** تتمثل مهمته في إقراض حكومات البلدان متوسطة الدخل، والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية ؛
- **المؤسسة الدولية للتنمية IDA:** تقدم تمويلا بشروط ميسرة للغاية لحكومات البلدان الأشد فقرا ؛
- **مؤسسة التمويل الدولية IFC:** تقدم قروضا وضمانات ومساهمات في أسهم رأس المال، وخدمات استشارية، وتقوم بتعبئة رؤوس أموال إضافية من مصادر أخرى لتحفيز استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية ؛

---

[1] عادل أحمد حشيش ، **أساسيات الإقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية ، بيروت، لبنان، 1996، ص 04.

[2] https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2011/1/4A

[3] معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 286.

[4] https://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-the-imf

- **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA:** تقدم التأمين ضد المخاطر السياسية، وأدوات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الأسواق الصاعدة ؛
- **المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID:** يقدم تسهيلات دولية للتوفيق والتحكيم في منازعات الاستثمار.

**3. الهيكل التنظيمي والإداري للبنك :**

تتميز مجموعة البنك الدولي بتنوع موظفيها ذوي التخصصات المتعددة، حيث تتضمن هذه التخصصات خبراء اقتصاد، وخبراء سياسات عامة، وخبراء قطاعات، وعلماء اجتماع، ومنهم من يعمل في المقر الرئيسي في واشنطن، ومنهم من يعمل ميدانيًا في البلدان المعنية، ويعمل ما يزيد على ثلث موظفي البنك في مكاتبه القطرية الموجودة في تلك البلدان، ويضم الهيكل التنظيمي للبنك ما يلي:

**1.3. مجلس المحافظين:** وهي السلطة العليا للبنك الدولي وتتألف من محافظ ونائب محافظ عن كل دولة عضو، ويعقد مجلس المحافظين ثلاث اجتماعات سنوية، ومن مسؤولياته قبول الأعضاء الجدد، وتحديد شروط قبولهم، ورفع أو خفض رأسمال البنك، وإبرام الاتفاقيات مع المنظمات الدولية.[1]

**2.3. رئيس البنك:** يترأس رئيس مجموعة البنك الدولي، اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين وهو مسئول عن إدارة البنك بصفة عامة، ويتم اختيار رئيس البنك لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد من قبل المجلس.[2]

**3.3. المدراء التنفيذيين:** يعتبر مجلس المديرين التنفيذيين مسئول عن تسيير العمليات العامة للبنك الدولي ويؤدي المديرون التنفيذيون واجباتهم بموجب السلطة المخولة من مجلس المحافظين، ويعين خمسة من المديرين التنفيذيين البالغ عددهم 24 مديرا من قبل الأعضاء الخمسة التي تملك أكبر عدد من أسهم رأس المال.[3]

**4.3. الموظفين:** يعمل بالبنك ما يزيد على 9300 موظفا بما في ذلك خبراء الاقتصاد والتربويون وعلماء البيئة والمحللين الماليين والعلماء، ينتمي هؤلاء إلى نحو 160 بلد ويعمل ما يزيد عن 3000 شخص بالمكاتب القطرية.[4]

---

[1] معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 291، 292.

[2] https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2011/1/4

[3] عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[4] نفس المرجع السابق، ص 6.

## 4. أهداف البنك الدولي وطبيعة المشاريع التي يمولها:

### 1.4. أهداف البنك الدولي:

تعمل مجموعة البنك الدولي في أكثر من 170 بلدا لمساعدة الحكومات والشعوب في جهودها الرامية إلى إنهاء الفقر ومواجهة التحديات الإنمائية الأكثر إلحاحا، وتتلخص أهم أهداف البنك الدولي فيما يلي: [1]

- تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية وذلك عن طريق حماية المستثمر الأجنبي من مخاطر الاستثمار غير التجاري ؛
- تقديم أو ضمان للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها من الأرصدة الرأسمالية المتاحة في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفر القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة ؛
- تنمية وتشجيع كل من التجارة والاستثمارات الدولية والعمل على استقرار موازين مدفوعات الدول الأعضاء ؛
- تشجيع الاستثمارات الإنتاجية اللازمة لتنمية وتعمير أقاليم الدول الأعضاء وتنمية مواردها الإنتاجية إلى جانب المعاونة في رفع إنتاجية ومستوى المعيشة وظروف العمل في الدول الأعضاء ؛
- توفير المعونات الفنية الإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والإنسانية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها خطط الإنشاء في الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك ؛
- إدارة عمليات البنك مع مراعاة ما للاستثمار الدولي من أثر على النشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء والمساعدة في سنوات ما بعد الحرب مباشرة على الانتقال تدريجيا من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم ؛
- المساعدة على تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بالطرق السلمية. [2]

### 2.4. طبيعة المشاريع التي يمولها البنك:

منذ عام 1947 مول البنك الدولي أكثر من 12 ألف مشروع إنمائي عن طريق القروض التقليدية والائتمان بدون فوائد والمنح، وتتوزع المشاريع التي يمولها البنك الدولي على مجموعة من القطاعات كما يلي: [3]

---

[1] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، **جوانب الاقتصاد الدولي المعاصر** ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 1998، ص6.

[2] موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[3] https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/project-sector?lang=ar&page=

- **الزراعة والصيد:** الأنشطة الزراعية، الري والمحاصيل الزراعية، والصيد ؛
- **قطاع التعليم:** التعليم الرسمي، التعليم السابق للمرحلة الابتدائية، التعليم العالي، محو أمية الكبار؛
- **قطاع الطاقة والتعدين:** قطاع الطاقة العام، نقل وتوزيع الكهرباء، تعدين الفحم*، النفط والغاز، محطات توليد الطاقة الكهرومائية، الطاقة الشمسية ؛
- **قطاع التمويل:** العمل المصرفي، أسواق المال، المعاشات التقاعدية والتأمين، مؤسسات الوساطة المالية الأخرى غير المصرفية ؛
- **قطاع الصناعة والتجارة:** تسويق وتجارة المنتجات الزراعية، صناعة السياحة، الصناعة والتجارة العامة، الجوانب المختلفة للتجارة المحلية والدولية ؛
- **قطاع المعلومات والاتصالات:** البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات(TIC) خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الإدارة العمومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ؛
- **قطاع الإدارة العامة والقانون والعدالة:** قطاع الإدارة العامة، قطاع العدالة، قطاع الحكومة المحلية ؛
- **قطاع النقل:** النقل العام، الطيران، الطرق الريفية التي تربط المدن والطرق السريعة، الموانئ والمجاري الريفية، والشحن والنقل في المناطق الحضرية ؛
- **قطاع المياه:** السدود، إمدادات المياه، الصرف الصحي، إدارة النفايات الصلبة.

## 5. مصادر تمويل البنك الدولي:

يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على معظم موارده المالية في الأسواق المالية العالمية، علما بأن رأس المال الذي دفعته حكومات البلدان المساهمة يبلغ حوالي 14 مليار دولار، ويتمتع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بدرجة التصنيف الائتماني AAA منذ عام 1959، وتتيح له هذه الدرجة المرتفعة الاقتراض بتكلفة منخفضة، وتمكين البلدان النامية متوسطة الدخل من الحصول على رأس المال بشروط جيدة وميسورة ـ مما يساعد على ضمان مضي المشروعات الإنمائية قدمًا على نحو أكثر استدامة، مع استكمال أو حفز تمويل القطاع الخاص في أغلب الأحيان، كما يحقق البنك الدولي للإنشاء والتعمير دخلاً سنوياً من العائد على حقوق ملكيته، ومن هوامش أسعار الفائدة الصغيرة التي يحتسبها على القروض التي يقدمها، وتغطي هذه العائدات مصاريف التشغيل الخاصة بالبنك الدولي، وتذهب إلى الاحتياطات لتعزيز الموقف المالي له، كما أن جزءاً منها يتم تحويله سنوياً إلى المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق مجموعة البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقرا.[1]

* قام البنك الدولي سنة 1993 بدعم مشروعات تعدين الفحم والطاقة الحرارية في الهند، حيث وافق على قرض قدره 400 مليون دولار للمؤسسة الوطنية للطاقة الحرارية الهندية.

[1] https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd

## الخاتمة:

اتجه الإنسان منذ القدم للبحث عن أفضل الطرق التي تمكنه من استخدام الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج ما يلبي حاجاته ورغباته المتعددة واللامحدودة باختلاف الأزمنة والأمكنة والبيئات التي تواجد فيها، وهو ما يعبر عن سلوك الإنسان الاقتصادي الرشيد الذي يسعى لتعظيم المنافع من العمليات والأنشطة التي يقوم بها في حياته اليومية في سبيل تحسين ظروف معيشته وسعيه لتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

ويعتبر علم الاقتصاد الأداة والوسيلة التي تساعد على فهم مجريات الحياة الاقتصادية وتحليل متغيراتها وفهم العلاقات السببية التي تربط المتغيرات ببعضها ودراسة نتائجها وآثارها، وعلم الاقتصاد كما وصفه المفكرون هو علم الحياة وعلم والثروة وعلم الندرة والاختيار، وهو علم إنساني اجتماعي يقدم إطارا علميا ومنهجيا للتعامل مع الظروف والمشاكل والأزمات الاقتصادية وإيجاد الحلول لها.

وقد حاولنا من خلال هذه المطبوعة توضيح بعض المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد كنشأة وتعريف علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى، وكذلك المشكلة الاقتصادية وأساليب حلها في ظل مختلف الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، بالإضافة إلى التطرق لمواضيع أساسية كالإنتاج والتوزيع والاستهلاك والادخار والاستثمار، والمؤسسة الاقتصادية، والأسواق، والنقود، إلى جانب تناولنا لموضوع السياسات الاقتصادية بالتركيز على السياسة المالية والسياسة النقدية ودورهما في مواجهة المشكلات، كما تناولنا بالدراسة والتحليل مشكلتي التضخم والبطالة، وحاولنا في الأخير تسليط الضوء على المؤسسات الاقتصادية الدولية بدراستنا لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

## قائمة المراجع:

### 1. باللغة العربية

### أولا: الكتب

1.أبدجمان مايكل، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1999.

2.أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة، القاهرة، مصر، 1990 .

3.أحمد رمزي، محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولرة وفعالية السياسة النقدية، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2014.

4.أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

5.بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010.

6.بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

7.جلال أحمد أمين، مبادئ التحليل الاقتصادي، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1986.

8.جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2014.

9.جوراتين جيمس وآخرون، ترجمة عبد الرحمن عبد الفتاح، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1988.

10.حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي )، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 .

11.حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

12. حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014 .

13. حلمى خالد زغلول، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي صندوق النقد الدولي ,البنك الدولي ,منظمة التجارة العالمية، مجلة النشر العلمي، جامعة الكويت، 2002.

14.حمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2008.

15.حمدي أحمد العناني، أساسيات علم الاقتصاد، الدار المصرية اللبنانية، دون سنة نشر .

16.حميدة صابور كاظم الأعرجي، نظام الاقتصاد الإسلامي بين حفاظه على مبادئ الشريعة الإسلامية وتحديات التطبيق المعاصر، كتاب المؤتمر الدولي الثالث قضايا العلوم الإنسانية في المخطوطات والوثائق والموروث العربي الإسلامي، جدلية التراث المعاصر، المجلد الأول، القاهرة، 2019.

17.خالد النواوي، البطالة في الوطن العربي، المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، مصر،2001.
18. خالد الوزني، أحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
19.خضر مصباح الطيطي، التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
20.رجب صبري عبد القادر، حمادة محمد حسن، محمد مرسي حجاج مرسي، البطالة نظرة واقعية...وحلول تطبيقية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، 2009.
21.رسلان خضور، غسان ابراهيم، الإجازة في الاعلام والاتصال، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020.
22.زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
23.زكي رواء الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2010، 24.سعد بن حمدان اللحياني، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، 2007.
25.سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.
26.شقيري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
27.صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
28.صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
29.ضرار العتيبي وزملاءه، الأساس في علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2007.
30.ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
31.ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة نشر.
32.طارق عبد الرؤوف عامر، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة، وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع، ودور الدولة في مواجهتها، الطبعة الثانية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2015.
33.طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل على علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.
34.طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013.

35.طلعت الدمرداش، مبادئ في الاقتصاد، مكتبة القدس، مصر، 2005.
36.عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1994.
37.عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، جوانب الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.
38.عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر.
39.عادل فليح العلي، المالية العامة و التشريع المالي، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2003.
40.عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
41.عبد الحكيم طلبة مختار ، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، جامعة القاهرة، مصر،2007.
42.عبد الرحمن أحمد يسري، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، 2008.
43.عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2013.
44.عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
45.عبد الله محمود الحوامدة، النظرية الاقتصادية والاقتصاد الإداري، الطبعة الأولى، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2020.
46.عبد الحميد عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1998.
47.عبد الهادي مسعودي، الأعمال المصرفية الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
48.عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
49.عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2008 .
50.غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
51. فرحات غول، مدخل للاقتصاد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
52. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدار للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
53. فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، جسور للنشر و التوزيع، المحمدية، الجزائر، 2017.
54. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2009.
55. قريصة تادرس صبحي، يونس محمود، مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1984.

56. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
57.محفوظ جودة وآخرون، منظمات الأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
58.حمد إبراهيم عبد الرحيم، مبادئ علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
59.أحمد الفاتح محمود بشير المغربي، التجارة الإلكترونية، الطبعة الثانية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
60.حمد جاسم الصميدعي، رشاد يوسف محمد، التسويق التحليل، التخطيط، الرقابة، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
61.محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.
62. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الرابع: الاقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
63. محمد عبد حسين الطائي، التجارة الإلكترونية، المستقبل الواعد للأجيال القادمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
64.محمد عصام المصري، التسويق، الأسس العلمية والتطبيق، مكتبة عين شمس، مصر، دون تاريخ نشر.
65.محمد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
66.محمد فريد الصحن، قراءات في إدارة التسويق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996.
67.محمد مروان، محمد ظافر، أحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي جزئي وكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
68.محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
69.مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، مصر، 2008.
70.مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2000.
71.مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الرواد، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
72.معين أمين السيد، مدخل إلى الاقتصاد في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، الطبعة الأولى، 2010.
73.موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
74.ناجي معالا، رائق توفيق، أصول التسويق، مدخل تحليلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
75.ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، دون تاريخ نشر.

76.ناظم محمد الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر، والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

77. نبيلة عباس، مصطفى فريد نهال، أساسيات الأعمال في ظل العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.

78.نداء محمد الصوص، الاقتصاد الكلي، مكتبة المجتمع العربي للنشر،عمان، الأردن ،2007.

79.نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات،جامعة عمان الأهلية، عمان، الأردن،2007.

80.نعمان سعيدي، تقديم عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011.

81.نعيم حافظ أبو جمعة، التسويق الابتكاري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر،2011.

82.هاني حامد الصمور، تسويق الخدمات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005 .

83.وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ليبيا، 2010.

84.يسرى السامراني، زكريا الدوري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

## ثانيا: أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير

1.اسماعيل بن قانة، نحو بناء نموذج هيكلي تنبؤي للاقتصاد الجزائري للفترة الزمنية 1970-2009، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2016.

2.أم الخير فرد، أهمية العامل التقني في عملية الإنتاج، حالة الجزائر، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2006/2005.

3.رضا زهواني، تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007/2006.

4.سكينة بويلي، الفكر الاقتصادي عند إبن خلدون والمقريزي، أطروحة دكتوراه في الفكر الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، 2015.

5.سهيلة حاج موسى، تحليل وضبط قيمة العملة من وجهة نظر إسلامية، رسالة ماجستير تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر3، 2009/2008 .

6.شريفة منصوري، دور الضريبة في تحقيق استقرار السياسة المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، 2021/2020.

7.عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقق أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

8.عبد اللطيف حدادي، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر 2000-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017/1216

9.عمر بن عبد الحميد، دور السياسات الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية 1980-2019، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص مالية بنوك، تأمينات، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2021/2020.

10.كريم بودخدخ، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض، دراسة حالة الجزائر 2001-2014، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2013/2014.

11.محمد أمين بولحبال، دور التوزيع في تنافسية المؤسسة، حالة شركة فرويتال كوكاكولا- الجزائر، رسالة ماجستير فرع تسويق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 1010/2009.

12.مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005

## ثالثا: المحاضرات والمطبوعات الجامعية

1.حميدة أوكيل، محاضرات في الاقتصاد الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج البويرة، 2017./2016

2. حنان شطيبي، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2017-2018.

3. حياة براهيمي بن حراث، سياسة واستراتيجية الاستثمار، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة مستغانم، 2019-2020.

4. رفيق زراولة، محاضرات في إدارة الإنتاج والعمليات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة. 2016/2015.

5. رفيقة يخلف، محاضرات في مقياس مدخل إلى علم الاقتصاد، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، 2023/2022.

6. شهرزاد مغدوري، مطبوعة بعنوان مدخل لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد طالب عبد الرحمن، البليدة 2، 2022/2021.

7.طيب طيبي، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، قسم العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019-2020.

8.عبد النور هبال، محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2022/2021.

9.غانم جلطي، محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2022./2021

10.مريم زكري، مدخل للاقتصاد السياسي، سلسلة محاضرات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان2، 2021/2020.

11. يخلف رفيقة، محاضرات في مقياس مدخل إلى علم الاقتصاد، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، 2021/2022.

## رابعا: المقالات العلمية

1.أحمد سلامي، العلاقة بين الادخار والاستثمار في الجزائر، مقاربة اقتصادية قياسية في الفترة (1979-2016)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد08، العدد 01، 2019 .

2. أحمد سبع، دور الدولة الحديثة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، جامعة الجزائر3، 2016.

3. نصر ضو، الاستهلاك العائلي والنظريات المفسرة له، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد06، العدد 02، 2013.

4.حميدة قرومي، نجية ضحاك، واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، العدد 24-ديسمبر 2014.

5.عيسى رحيمي، عادل قرقاد، نصر الدين العايب، ظاهرة البطالة مفهومها ، أسبابها، وآثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد1، العدد 0، 2018.

6. سمير بن سحنون، المشكلة الاقتصادية بين الفكر الاقتصادي الرأسمالي والفكر الاقتصادي الإسلامي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 08، العدد 3، 2009.

7.سميرة العابد، زهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث عدد11، الجزائر، 2012.

8.عز الدين مخلوف، سعاد بن يحي، هوس الاستهلاك يوقف عجلة التنمية في الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، العدد08، 2017.

9.منصف مصار، يسمينة لباني، العلاقة بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية للفترة 1970-2014، مجلة الباحث، المجلد16، العدد16، 2016.

10. نذير عبد الرزاق، حجاب عيسى، وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي والاقتصاد الوضعي- دراسة مقارنة- ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية، المجلد 07، العدد02، 2013.

## 2. باللغة الأجنبية:

1. Bertran Blanchetant, Maxi Fiche de Sciences Economiques, Dunod, Paris, 2009.
2.Daron Acemoglu et autres, Introduction a l'économie, 2em édition, Pearson France, 2018.
3. Janine BRENOD, Marie-Mortine SALORT, Initiation a l'économie, HATER Paris, 1986.
4. N.Gregory Markiw, Macroeconomie, Nouvaux Horizon, paris, 8em édition, 2019.

## 3. المواقع والروابط الإلكترونية:

1. https://pedia.svuonline.org
2. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2011/1/4A
3. https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/project-sector?lang=ar&page
4. https://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-the-imf
5. http://hrlibrary.umn.edu/arab/M27.pdf
6. https://political-encyclopedia.org/dictionary/
7. WWW.RSSCRS.INFO
8. http://tele-ens.univ-khenchela.dz/moodle/course/info.php?id=2195
9. https://www.uobabylon.edu.iq/eprints/publication_4_1590_618.pdf
10. https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/14/14_2018_12_14!09_21_37_PM.docx
11. https://moodle.univ-chlef.dz/ar/course/info.php?id=1625
12. https://www.almrsal.com/post/1034194
13. https://rouwwad.com
14. https://www.politics-dz.com/ar
15. https://moodle.univ-chlef.dz/ar/course/info.php?id=1625
16. https://academia-arabia.com/ar/reader/2/100589-
17. https://academia-arabia.com/ar/reader/2/100589
18. https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=21250&chapterid=5677
19. https://economistsarab.com-
20. https://egyresmag.com
21. https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=21250&chapterid=5677
22. https://moodle.univ-ouargla.dz/course/info.php?id=
23. https://moodle.univ-ouargla.dz/course/info.php?id=5488 -
24. https://moodle.univ-ouargla.dz/course/info.php?id=5488
25. https://cte.univsetif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=21250&chapterid=5676&lang=en
26. https://www.bawabat-el9anon.com/2017/12/blog-
27. https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/project-sector?lang=ar&page=
28. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_307457.pdf